تقييم أثر فعالية الرقابة الداخلية على القيمة المضافة الصافية لشركات مياه الشرب والصرف الصحى فى مصر

د. محمد على وهدان
استاذ المحاسبة والمراجعة المساعد
كلية التجارة، جامعة المنوفية

د.إكرامى جمال زهر
مدرس بقسم المحاسبة
كلية التجارة، جامعة المنوفية

تقييم أثر فعالية الرقابة الداخلية على القيمة المضافة الصافية لشركات مياه الشرب والصرف الصحى فى مصر

د. محمد على وهدان، استاذ المحاسبة والمراجعة المساعد، كلية التجارة، جامعة المنوفية
د.إكرامى جمال زهر، مدرس بقسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة المنوفية

الملخص

هدفت الدراسة إلى تقييم أثر فعالية الرقابة الداخلية على القيمة المضافة الصافية وبالتالى المساهمة فى الناتج القومى الإجمالى، ولتحقيق أهداف الدراسة واختبار فروضها، تم مراجعة الدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع، وإجراء دراسة تطبيقية بتحليل محتوى التقارير المالية وتقارير الجهاز المركزى للمحاسبات لعينة من شركات مياه الشرب والصرف الصحى فى مصر. وتشير نتائج الدراسة إلى وجود تأثير لجميع أبعاد فعالية الرقابة الداخلية (كفاءة العمليات، فعالية العمليات، الاعتمادية على التقارير المالية، والامتثال للقوانين واللوائح) على القيمة المضافة الصافية. وتزداد القدرة التفسيرية لأبعاد الرقابة الداخلية فى الشركات كلما زاد كل من حجم الشركة، معدل نمو الإيرادات، معدل التدفقات النقدية التشغيلية، ومعدل نمو الأصول. كما تشير نتائج الدراسة إلى أن الامتثال للقوانين واللوائح كان أكثر أبعاد فعالية الرقابة الداخلية تأثيرا على القيمة المضافة الصافية، يليه بُعد الاعتمادية على التقارير المالية، ثم بُعد فعالية العمليات، واخيرا بُعد كفاءة العمليات. كما تشير نتائج الدراسة إلى وجود تمايز ذو دلالة إحصائية بين النوعين من الشركات (ذات القيمة المضافة الصافية العالية وذات القيمة المضافة الصافية المنخفضة) فيما يتعلق بالعلاقة بين القيمة المضافة الصافية وجميع أبعاد فعالية الرقابة الداخلية، حيث توجد متغيرات تستطيع التمييز فيما بينهم. وقدمت الدراسة تحليلاً لطرق قياس فعالية الرقابة الداخلية والقيمة المضافة الصافية. كما ساهمت الدارسة فى اقتراح مقاييس كمية لفعالية الرقابة الداخلية وتم التطبيق لأول مرة فى دول نامية مثل مصر لا تلتزم بتطبيق قانون SOX. لذلك نتائج الدراسة ستكون نافعة للشركات الأخرى فى مصر ودول الشرق الأوسط.

الكلمات المفتاحية: فعالية الرقابة الداخلية، القيمة المضافة الصافية، الناتج القومى الإجمالى.

Evaluate the Impact of the Effectiveness of Internal Control on Net Value Added in Companies of Drinking Water and Sanitation

Abstract

This study aims to evaluate the impact of the effectiveness of internal control on net value added and as a consequence on gross national production. To achieve the study objective and test its hypotheses, a literature was reviewed and an empirical study was carried out using content analysis of financial reporting and reports of central accounting organization for a sample of the companies of drinking water and sanitation. The findings of the study indicated that there was impact of all dimensions of the effectiveness internal control (operation efficiency, operation effectiveness, reliability of financial reporting and compliance with law) on net value added. This impact will increase with the increase of firm's size, revenues growth rate, operational cash flows rate, and assets growth rate. Moreover, the findings of the study indicated that the compliance with law had the higher impact on net value added, then the reliability of financial reporting, then the operation effectiveness, and finally the operation efficiency. Furthermore, the findings indicated that there was a significant discrimination among the two types of companies (with higher net value added and lower net value added) regarding to the impact of effectiveness of internal control on net value added, as there are variables can discriminate among them. The study presents the methods of measuring the effectiveness of internal control and net value added, as well as contributes to literature review by suggesting quantitative techniques for measuring the effectiveness of internal control. The application of the study is in developing countries (Egypt), which does not comply with SOX act, so the study findings will benefit other companies in Egypt and Middle East.

Key Words: Effectiveness of Internal control, Net Value Added, Gross National Production

١- مقدمة ومشكلة البحث

تقوم المنشآت بتصميم نظم الرقابة الداخلية لمنع، اكتشاف، وإدارة المخاطر. كما أصبح تصميم نظام رقابة داخلية فعال محور أساسى فى حوكمة الشركات بسبب انتشار عدد كبير من حالات الغش فى السنوات الأخيرة (Minelli et al, 2009; Palermo, 2011; Van der Stede, 2011). وتعتبر نظم الرقابة الداخلية لأى منشأة بمثابة الخط الدفاعي الأول والضامن الأساسى لتحقيق أهداف الشركة ذات الصلة بكل من كفاءة وفعالية العمليات، الاعتمادية على التقارير المالية، والامتثال للقوانين واللوائح المعمول بها فى الشركة، فضلاً عن دور الرقابة الداخلية الفعالة فى مجال تحسين إدارة المخاطر وقيمة الشركة (COSO ERM, 2004; Chen & Shi, 2012; Arens et al, 2017; Lansiluoto et al, 2016; Wang et al, 2018). ولعل هذه الأدوار الجوهرية لنظام الرقابة الداخلية إضافة إلى انتشار ممارسات إدارة الأرباح والانهيارات المالية لكبرى الشركات العالمية بمثابة الدافع الرئيس إلى اهتمام العديد من الدراسات الأكاديمية والمنظمات المهنية مثل: الإتحاد الدولي للمحاسبين IFAC، لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC، لجنة ممارسة المراجعة الدولية IAPC، المعهد الأمريكى للمحاسبين القانونيين AICPA، منظمة الانتوساى، معهد المراجعين الداخليين IIA، ولجنة رعاية المنظمات COSO بمجال الرقابة الداخلية من حيث أهميتها، كيفية تقييمها وتحقيق فعاليتها، مدى مسئولية الإدارة عن تقييم هذه الفعالية، والتقرير عن ضعفها (Rubino & Vitolla, 2014).

وقد تبلور هذا الاهتمام فى إصدار مجموعة من معايير المراجعة الدولية مثل (SAS:78; SAS:94; SAS:300; ISA 330; ISA 400) والتى تختص بكل من تقييم أخطار الرقابة وفعاليتها، تحديد عناصر الرقابة الداخلية، ومسئولية الإدارة عن تقييم فعاليتها فى مجال تكنولوجيا المعلومات. كما تطلب القانون الأمريكى (Sarbanes-Oxley Act, 2002) أن تُضمن الإدارة فى تقريرها السنوى تقييماً لمدى فعالية الرقابة الداخلية ومطالبة المديرين التنفيذيين للشركات بتوقيع شهادة كل ثلاثة أشهر يتم الإقرار فيها بعدم علمهم بوجود أخطاء أو غش في القوائم المالية، وإصدار مجلس الاشراف المحاسبى على الشركات العامة (PCAOB, 2004) لمعيار المراجعة رقم (٢) لعام ٢٠٠٢ وتعديله بالمعيار (٥) لعام ٢٠٠٧ والذى تطلب من المراجع مراجعة تقرير الإدارة عن فعالية الرقابة الداخلية تكاملاً مع مراجعة القوائم المالية لتكوين رأيه عن الرقابة الداخلية، وحدد المعيار مؤشرات الضعف الجوهرى فى الرقابة الداخلية، تقرير لجنة المراجعة، ونوع الرأى عن فعالية الرقابة الداخلية، وترك للمراجع حرية إصدار تقرير مجمع أو منفصل لرأيه عن التقارير المالية وفعالية الرقابة الداخلية. كما أصدر معهد المراجعين الداخليين النشرة رقم (٣٠٠) فى عام ٢٠١١ التى توصى بضرورة تقييم نظم الرقابة الداخلية بصفة دورية (Institute of Internal Auditors, 2011). وأخيراً توصيات لجنة COSO باتباع الإطار الجديد للرقابة الداخلية لتقييم كفاءة وفعالية أنظمة الرقابة الداخلية وفقاً لتطور أنظمة المعلومات الحديثة (COSO, 2013). كما أصدرت منظمة الإنتوساى الدليل الإرشادى لمعايير الرقابة الداخلية للقطاع العام بصفة عامة (INTOSAI:www.intosai.org). وفى حالة عدم

وجود نظام فعال للرقابة الداخلية، فانه من الممكن أن تحتوى القوائم المالية على ضعف جوهرى (Lansiluoto et al., 2016). وتتطلب المعايير المهنية الإفصاح عن الضعف الجوهرى فى الرقابة الداخلية فى التقارير السنوية للالتزام بـ (Sarbanes-Oxley Act, 2002). أما على المستوى المحلى فقد تجاهلت معايير المراجعة المصرية ضرورة إصدار تقرير عن فعالية الرقابة الداخلية سواء من قبل الشركات أو المراجع، ولكن أشار دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات الصادر عام ٢٠١١ فى جمهورية مصر العربية إلى ضرورة وجود نظام محكم للرقابة الداخلية (مركز المديرين المصرى، ٢٠١١)، كما أكد الإصدار الثالث للدليل المصرى للحوكمة عام ٢٠١٦ فى جمهورية مصر العربية على ضرورة التركيز بشكل أكبر على مكونات البيئة الرقابية (مركز المديرين المصرى، ٢٠١٦)، وقامت الهيئة العامة لسوق الأوراق المالية المصرى باكتشاف بعض ممارسات إدارة الأرباح عند فحص التقارير المالية للشركات وترجع هذه الممارسات إلى ضعف فعالية الرقابة الداخلية.

وتساعد الرقابة الداخلية الفعالة فى تحسين إدارة المخاطر (Lansiluoto et al, 2016; Wang et al, 2018)، إدارة وحماية المعلومات ونظم المعلومات من الوصول والاستخدام والتعديل غير المصرح به (Fan et al., 2013)، وتخفيض كل من تكاليف الوكالة، عدم تماثل المعلومات، خطر المستثمر، تكلفة رأس المال، وإدارة الأرباح الناتجة من مشكلة الوكالة (e.g. Enron, WorldCom and Others) (COSO, 2013)، كما أن الإفصاح عن ضعف الرقابة الداخلية يؤثر على تقييم قيمة الشركة (Ashbaugh-Skaife et al., 2007). ويمكن القول بأن جودة المعلومات المحاسبية (شاملة معلومات القيمة المضافة) يمكن ضمانها فقط تحت نظام رقابة داخلية فعال فى أى نظام معلومات (Feng, 2017). ويعتبر نظام الرقابة الداخلية الفعال أحد وسائل حماية حقوق المساهمين وجميع الأطراف المهتمة بأمر الشركة؛ كما يعد ضمان لإعداد تقارير مالية عالية الجودة وتوفير تأكيد معقول عن خلو التقارير المالية من الاخطاء والانحرافات، وبالتالى زيادة موثوقية التقارير المالية (شاملة قائمة الإنتاج والقيمة المضافة) وزيادة درجة الاعتمادية عليها فى إتخاذ القرارات الاقتصادية المتعلقة بالشركات والهيئات الاقتصادية المختلفة (Altamuro & Beatty, 2010; Nogueira & Jorge, 2017; Ji et al., 2017).

ومن ناحية أخرى فإن وجود ضعف جوهرى فى الرقابة الداخلية على التقرير المالى يرتبط عكسيا مع دقة تنبؤات الادارة (Feng et al, 2009; Li et al., 2012a). ويؤدى إلى ارتفاع تكلفة رأس المال، وانخفاض جوهرى فى دقة التقديرات المحاسبية للمستحقات (Ashbaugh-Shaife et al., 2008; Epps & Guthurie, 2010; Lashgari et al., 2015)، كما يزيد من سلطة الادارة فى الاختيار بين السياسات المحاسبية البديلة ومرونة التقديرات المحاسبية (Reichelt & Wang, 2010; Chi et al., 2011). ولذا يتطلب قانون SOX من الشركات فى القسم ٣٠٢ التأكيد على تقديم قوائم مالية تعكس مدى عدالة المعلومات المحاسبية فى كل الجوانب الجوهرية. وفى القسم ٤٠٤ تطلب التقرير عن فعالية الرقابة الداخلية ضرورة الإفصاح عن أوجه الضعف الجوهرية وأية تغيرات جوهرية تمت فى اجراءات الرقابة الداخلية (Valipour et al, 2012; Bolton, 2016).

وقد حاولت دراسة (Lenard et al., 2016) اختبار العلاقة بين ضعف الرقابة الداخلية وإدارة الأرباح الحقيقية وتوصلت إلى أن ضعف الرقابة الداخلية يعكس مستوى تلاعب الشركة فى أنشطتها الحقيقية، فكلما زادت نقاط الضعف فى الرقابة الداخلية كلما انخفض مستوى التدفقات النقدية غير العادية من أنشطة التشغيل، و انخفض مستوى المصروفات التقديرية غير العادية، وارتفع مستوى تكاليف الإنتاج غير العادية، وبالتالى التلاعب فى حقوق كل أصحاب المصالح بالمنشأة والتى تظهرها قائمة الإنتاج والقيمة المضافة.

مما سبق يتوقع الباحثان وجود علاقة بين فعالية الرقابة الداخلية بالمنشأة ومستوى مساهمتها فى الناتج القومى الإجمالى، فنجاح الرقابة الداخلية فى تحقيق أهدافها على مستوى كل من كفاءة وفعالية العمليات ، الاعتمادية على التقارير المالية، والامتثال للقوانين واللوائح المعمول بها يمكن أن يعكس قدرة الشركة على زيادة قيمتها المضافة الصافية وبالتالى مستوى مساهمتها فى الناتج القومى الإجمالى، وخصوصاً بعد أن أشارت إحدى الدراسات (Lenard et al, 2016) إلى أن ضعف الرقابة الداخلية وعدم قدرتها على تحقيق أهدافها يعد مؤشراً لانخفاض أداء الشركة، (كما تعكسه القيمة المضافة والتى تعد من أفضل مقاييس الأداء المالى والإدارى للمنشأة). ولذا أوصت بضرورة إجراء المزيد من الدراسات لاختبار العلاقة بين قيمة الشركة وبين تلاعبها فى أنشطتها الحقيقية من خلال ضعف الرقابة الداخلية، ولذا تحاول الدراسة الحالية اختبار وتحليل العلاقة بين فعالية الرقابة الداخلية والقيمة المضافة الصافية لأغراض دعم مساهمة الشركة فى الناتج القومى الإجمالى.

وتُعد شركات قطاع الأعمال العام إحدى المكونات الرئيسية للقطاع العام فى جمهورية مصر العربية، وقد ساهمت هذه الشركات بصورة كبيرة فى تحقيق التنمية خلال فترة الستينات والسبعينات، إلا أنه فى العقود الأخيرة تراجع دورها نتيجة لبعض المشكلات التشريعية، والإدارية، والمالية، والفنية (معهد التخطيط القومى، ٢٠١٧). ومن أمثلة هذه المشكلات إهدار الموارد، كثرة الأخطاء والاختلاسات، غياب القياس الدقيق للأداء، انخفاض مستوى الكفاءة الإنتاجية، انخفاض جودة الخدمات المقدمة بسبب عدم كفاية الموارد والمهارات المناسبة، فشل الرقابة على التنفيذ، التأخر في إنجاز المشروعات، انحرافات التكاليف عن الحد المسموح به، وانخفاض السيولة النقدية (نبوي، ٢٠٠١؛ الجمل، ٢٠١٣؛INTOSAI:www.intosai.org). وكل هذه المشكلات من شأنها الإضعاف من قدرة تلك الشركات على توليد وتعظيم قيمة مضافة صافية موجبة.

وقد أوصت إحدى الدراسات التى قام بها معهد التخطيط القومى المصرى فى يناير ٢٠١٧ بضرورة قيام شركات قطاع الأعمال العام بتنفيذ حزمة من الإصلاحات المؤسسية والإدارية مع ضرورة تطبيق مبدأي المساءلة والمحاسبة، وتطبيق إجراءات صارمة للرقابة الداخلية، فضلاً عن تسوية مديونية هذه الشركات، حل النزاعات المالية بينها وبين مؤسسات الدولة وغيرها من الشركات التابعة لها، وإعادة هيكلة المحفظة الاستثمارية فى تلك الشركات لضمان زيادة أرباحها، تقليل خسائرها، وحسن إدارة واستغلال أصولها (معهد التخطيط القومى، ٢٠١٧).

وتعتبر الشركة القابضة لمياه الشرب والصرف الصحى وشركاتها التابعة فى مصر من شركات قطاع الأعمال العام التى تخضع لقانون شركات قطاع الأعمال العام رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ والذى تنص المادة (٢) منه على أن تتولى هذه الشركات التابعة المشاركة فى تنمية الاقتصاد القومى فى مجال نشاطها وفى إطار السياسة العامة للدولة (قانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١).

وبفحص التقارير المالية والإدارية وتقارير مراقبى الجهاز المركزى للمحاسبات لبعض الشركات التابعة للشركة القابضة لمياه الشرب والصرف الصحى فى مصر خلال العشر سنوات الماضية حتى عام ٢٠١٦ (الجهاز المركزى للمحاسبات، ٢٠٠٧-٢٠١٦)، وإجراء المقابلات الشخصية مع بعض المسئولين والاتصالات الهاتفية معهم تبين أن هناك انخفاض فى مساهمة معظم هذه الشركات فى الناتج القومى الإجمالى من عام لآخر بسبب انخفاض القيمة المضافة الصافية وظهورها بقيم سالبة فى بعض الشركات، وتكرار العديد من المشكلات التى يرجع معظمها إلى ضعف نظم الرقابة الداخلية وعدم فعاليتها. ويمكن تصنيف هذه المشكلات إلى الفئات الثلاث التالية:

الفئة الأولى: مشكلات تتعلق بكفاءة وفعالية العمليات

- تزايد معدلات ركود المخزون عن حدودها الدنيا.
- عدم الالتزام في تمويل المشروعات بمصادر التمويل المخصصة لهذا الغرض.
- صرف مواد بترولية لبعض السيارات رغم توقفها بالورش.
- اكتفاء الرقابة الداخلية بالشركة في معظم أعمالها على فحص الشكاوى الواردة من العملاء أو النيابة الإدارية أو الشئون القانونية دون اتخاذ الإجراءات المناسبة للتعرف على الأسباب ومعالجتها.
- إصدار شيكات بدون رصيد.
- غياب المصادقات عن بعض الأرصدة المدينة والدائنة.
- صرف مستخلصات بدون موافقة الجهات الممولة.
- تحصيل مبالغ من العملاء والمقاولين بدون وجه حق تحت مسميات مختلفة وبدون مستندات.
- تنفيذ بعض المشروعات دون وجود دوره مستندية مستقلة.
- صرف مبالغ بدون سند قانوني أو تصريح يفيد صحة ما تم صرفه مثل الصرف على أجور عمالة من خارج الشركة.
- تحمل الشركة مصروفات غير متعلقة بها مثل مصروفات كهرباء تخص شركات أخرى.
- بيع بعض الأصناف الجديدة بالمزاد العلني على الرغم من أنها لم تستعمل.
- عدم الاستفادة من مزايا نظام المناقصات والتوسع غير المبرر فى الشراء بالأمر المباشر.
- عدم التأمين على ممتلكات الشركة وأمناء العهد ضد كافة المخاطر.

الفئة الثانية: مشكلات تتعلق بالاعتمادية على التقارير المالية

- عدم تسجيل بعض الأصول الثابتة فى الدفاتر.
- تضخم حسابات الأصول نتيجة عدم استبعاد الأجزاء التي تم تخريدها.
- اختلاف الأرصدة الفعلية للمخزون والتكوين الرأسمالي وبعض الحسابات الأخرى عن أرصدتها الدفترية.
- وجود أرصدة في بعض الحسابات بالبنوك باسم الشركة ولم تسجل فى الدفاتر.
- عدم المطابقة بين المنصرف من المواسير وبين ما تم إثباته في الدفاتر.
- كثرة أخطاء التوجيه المحاسبي مثل إدراج أصول غير ملموسة ضمن بنود الأصول الثابتة الملموسة.
- عدم إمساك دفاتر موثقة للجرد.

الفئة الثالثة: مشكلات تتعلق بالامتثال للقوانين واللوائح

- مخالفة أحكام نصوص بعض مواد اللوائح الداخلية والقوانين المعمول بها مثل المادة (٤٦) من اللائحة المالية للشركة بخصوص التأمين على أصول وممتلكات الشركة، المادة (١٦) من لائحة المخازن بخصوص التأمين على أمناء الخزائن والعهد والمحصلين، والمادة (١٤) من اللائحة التنفيذية للقانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ بشأن التسويات الضريبية على المرتبات، والمادة (٩/٢١٧) من اللائحة التنفيذية للقانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ بشأن تقديم تبرعات لمؤسسات خيرية بدون موافقة الجمعية العامة للشركة، والمادة (٢٢) من القانون رقم ٩ لسنة ٢٠٠٩، والمادة (٦٣) من القانون رقم ١١٩ لسنة ٢٠٠٨ بشأن التصالح مع حالات الوصلات الخلسة بدون وجه حق، والمادة (٣٨) من القانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١بشأن ضرورة اعتماد الجمعية العمومية لتخفيض رأس مال الشركة والنظر فى تصفيتها واستمرارها.
- تخزين بعض المواسير المحظور استخدامها طبقاً لقرار مجلس الوزارة بجلسته رقم (٨) بتاريخ ٢٠٠٤/١١/١٩ لخطورتها الشديدة على البيئة والصحة.
- مخالفة بعض متطلبات ومعالجات النظام المحاسبى الموحد وبعض معايير المحاسبة المصرية مثل المعيار رقم (٢) بخصوص المخزون، المعيار رقم (١٠) بخصوص عدم إعادة النظر فى معدلات الإهلاك على ضوء الأعمار الإنتاجية للأصول، والمعيار رقم (١٢) بخصوص المحاسبة عن المنح الحكومية.
- عدم تفعيل بعض القرارات الجمهورية مثل القرار رقم (١٣٦) لسنة ٢٠٠٤ بخصوص الالتزام بقائمة الأسعار المعتمدة، والقرار رقم (١١٧) لسنة ٢٠١٠ بشأن نقل تبعية أصول محطات وشبكات بعض

المدن العمرانية الجديدة وليس المدن السياحية إلى الشركة القابضة لمياه الشرب والصرف الصحى أو إحدى شركاتها التابعة.

وترجع معظم هذه المشكلات إلى ضعف فعالية نظام الرقابة الداخلية المطبق فى الشركات محل الدراسة. وعلى الرغم من خطورة مشكلات الرقابة الداخلية وعدم فعاليتها إلا أن كل من (Yongming & Yini, 2017) أكدا على وجود قصور فى الدراسات التى تناولت العلاقة المباشرة بين الرقابة الداخلية والأداء، ومن ناحية أخرى فإن الدراسات التى حاولت اختبار هذه العلاقة تباينت من حيث نتائجها فبعضها أكد على وجود علاقة عكسية بين ضعف الرقابة الداخلية وبين كل من الربحية (Ge and McVay, 2005) وعوائد الأسهم (Kim et al, 2009). بينما أكدت دراسات أخرى على عدم وجود علاقة بين الرقابة الداخلية وأداء العمليات التشغيلية (Muthusi, 2017)، ثم توالت الدراسات حول التأثيرات الإيجابية للرقابة الداخلية على المنشأت ولكنها لم تأخذ فى الاعتبار تأثير فعالية الرقابة الداخلية الفعالة على مساهمة شركات قطاع الأعمال العام فى دعم الناتج القومى الاجمالى، من خلال زيادة القيمة المضافة الصافية من هذه الشركات.

وتوجد العديد من الدراسات تستخدم بيانات الضعف الجوهرى وتركز على آثار ومحددات الضعف الجوهرى فى نظم الرقابة الداخلية (Doyle et al., 2007; Ashbaugh-Skaife et al., 2007 ; Hammersley et al., 2008; Klamm & Watson, 2009)، وقد تفشل الإدارة أو المراجع فى تحديد مشاكل إخفاق الرقابة الداخلية الهامة وخصوصاً التى تقع خارج مجال نقاط الضعف الجوهري (Dechow et al., 2010; Doyle et al., 2007).

وقد وجدت دراسة (Rice & Weber, 2012) أن الانحرافات الكبيرة ترتبط بنقاط الضعف فى الرقابة الداخلية فى عدد بسيط من الشركات محل الدراسة فى نفس فترة حدوث الانحرافات، وبالتالى يوجد دليل على عدم فعالية تقارير أوجة الضعف فى الرقابة الداخلية فى البيئة العملية (Turner & Weirich, 2006).

بالإضافة إلى ذلك، توجد العديد من الدول ومنها (مصر) لا تلتزم بقانون SOX ومعظم الشركات فى بعض هذه المناطق لا يتم مراجعتها أو إعداد تقرير للإدارة عن مدى التمشى مع قانون SOX للإفصاح عن أوجه الضعف فى الرقابة الداخلية، وبالتالى حتى لو أن الشركة لم تقرر عن أوجه الضعف الجوهرية فتوجد احتمالية أن الرقابة الداخلية تختلف فى الفعالية وربما يكون مستوى الفعالية بين منخفض وعالى. وهذا يشير إلى أن استخدام نقاط الضعف الجوهرية كمقياس لفعالية الرقابة الداخلية ربما لا يمد دائماً بمعلومات مفيدة فى اتخاذ القرار.

وأحد الحلول هو استخدام بديل آخر للدلالة على فعالية الرقابة الداخلية، وخصوصاً أن المعلومات ذات الصلة بتقارير فعالية الرقابة الداخلية ليست متاحة للعامة (Krishnan, 2005)، وقد اقترحت الدرسات السابقة بدائل أخرى للدلالة على فعالية الرقابة الداخلية منها:

- وجود إدارة المراجعة الداخلية أو تكاليفها (Goodwin-Steward & Kent, 2006).
- وجود لجنة المراجعة (Davidson et al.,2005).

- تنفيذ مراجعة خارجية ذات جودة عالية (Kinney and Shepardson, 2011).

ومع ذلك، يوجد نقص فى الدراسات التى تفحص هياكل الرقابة الداخلية الفعلية للشركات وكيف يتم إنجاز فعالية الرقابة الداخلية المرغوبة (Kinney, 2000)، وفعالية الرقابة الداخلية فى المواقف البديلة نظرياً يتم شرحها بالعلاقات المتداخلة بين مكونات هيكل الرقابة الداخلية الواردة فى إطار COSO (COSO, ERM, 2004). ويفترض إطار COSO وجود الخمس مكونات للرقابة الداخلية والتى تؤدى إلى الرقابة الداخلية الفعالة، ولكن هذا الإطار يمد فقط بإرشاد واسع يتعلق بمفاهيم الرقابة الداخلية، تاركاً التفاصيل للشركات المطبقة أنفسهم (Paape and Spekle, 2012).

وأوضحت نتائج إحدى الدراسات أن الإختلافات فى هياكل الرقابة الداخلية يرتبط مع مستويات مختلفة من فعالية الرقابة الداخلية (Lansiluoto et al., 2016).

وتهدف هذه الدراسة إلى فحص وتوضيح كيف يتم قياس فعالية الرقابة الداخلية فى الشركات محل الدارسة باستخدام مؤشرات كمية إضافة إلى نقاط الضعف الجوهرى وخصوصاً فى الدول التى لا تلتزم بقانون SOX مثل جمهورية مصر العربية. وتوضح أيضاً كيف تؤثر فعالية الرقابة الداخلية فى الشركات محل الدراسة على الناتج القومى الإجمالى (مقاساً بالقيمة المضافة الصافية).

ومن ثم يمكن صياغة مشكلة البحث فى الإجابة عن التساؤل التالى:

ما هو مدى تأثير مستوى فعالية الرقابة الداخلية بشركات مياه الشرب والصرف الصحى على قيمتها المضافة الصافية وبالتالى على مدى مساهمتها فى الناتج القومى الإجمالى؟

والإجابة عن هذا التساؤل تتطلب الإجابة عن التساؤلات التالية:

١. ماهى المشاكل المتعلقة بهيكل الرقابة الداخلية؟
٢. ماهى الأساليب المعاصرة لقياس كل من فعالية الرقابة الداخلية والقيمة المضافة الصافية، وماهى آليات تحسين فعالية الرقابة الداخلية؟
٣. ما مدى تأثير مستوى كفاءة العمليات بشركات مياه الشرب والصرف الصحى على قيمتها المضافة الصافية وبالتالى على مدى مساهمتها فى الناتج القومى الإجمالى؟
٤. ما مدى تأثير مستوى فعالية العمليات بشركات مياه الشرب والصرف الصحى على قيمتها المضافة الصافية وبالتالى على مدى مساهمتها فى الناتج القومى الإجمالى؟
٥. ما مدى تأثير مستوى الاعتمادية على التقارير المالية بشركات مياه الشرب والصرف الصحى على قيمتها المضافة الصافية وبالتالى على مدى مساهمتها فى الناتج القومى الإجمالى؟
٦. ما مدى تأثير مستوى الامتثال للقوانين واللوائح المعمول بها فى شركات مياه الشرب والصرف الصحى على قيمتها المضافة الصافية وبالتالى على مدى مساهمتها فى الناتج القومى الإجمالى؟
٧. إلى أى مدى تؤثر فعالية الرقابة الداخلية فى شركات مياه الشرب والصرف الصحى على قيمتها المضافة الصافية وبالتالى على مدى مساهمتها فى الناتج القومى الإجمالى؟

٨. هل توجد دالة تمايز بين شركات مياه الشرب والصرف الصحى فيما يتعلق بأبعاد فعالية الرقابة الداخلية والقيمة المضافة الصافية؟

٢- أهداف البحث

يتمثل الهدف الرئيس للبحث فى "دراسة وتحليل تأثير فعالية الرقابة الداخلية بالشركات محل الدراسة على القيمة المضافة الصافية بالشركات المصرية لمياه الشرب والصرف الصحى ومن ثم تحسين مساهمتها فى الناتج القومى الإجمالى".

ويتحقق هذا الهدف الرئيس بتحقيق الأهداف الفرعية التالية:

- تحليل المشاكل المتعلقة بإطار الرقابة الداخلية الحديث.
- دراسة وتحليل الأساليب المعاصرة فى الفكر المحاسبى لقياس فعالية الرقابة الداخلية والقيمة المضافة الصافية، وكذلك آليات تحسين فعالية الرقابة الداخلية.
- دراسة وتحليل مدى تأثير مستوى كفاءة العمليات على القيمة المضافة الصافية بالشركات المصرية لمياه الشرب والصرف الصحى ومن ثم تحسين مساهمتها فى الناتج القومى الإجمالى.
- دراسة وتحليل مدى تأثير مستوى فعالية العمليات على القيمة المضافة الصافية بالشركات المصرية لمياه الشرب والصرف الصحى ومن ثم تحسين مساهمتها فى الناتج القومى الإجمالى.
- دراسة وتحليل مدى تأثير مستوى الاعتمادية على التقارير المالية على القيمة المضافة الصافية بالشركات المصرية لمياه الشرب والصرف الصحى ومن ثم تحسين مساهمتها فى الناتج القومى الإجمالى.
- دراسة وتحليل مدى تأثير مستوى الامتثال للوائح والقوانين على القيمة المضافة الصافية بالشركات المصرية لمياه الشرب والصرف الصحى ومن ثم تحسين مساهمتها فى الناتج القومى الإجمالى.
- دراسة وتحليل مدى تأثير فعالية الرقابة الداخلية على القيمة المضافة الصافية بالشركات المصرية لمياه الشرب والصرف الصحى ومن ثم تحسين مساهمتها فى الناتج القومى الإجمالى.
- دراسة مدى وجود تمايز بين الشركات المصرية لمياه الشرب والصرف الصحى طبقا لأبعاد فعالية الرقابة الداخلية والقيمة المضافة الصافية.

٣- أهمية ودوافع البحث

ترجع أهمية البحث إلى الأسباب التالية:

- تساعد بيانات القيمة المضافة فى تقييم الفعالية التنظيمية، ودعم الشركة فى تحقيق أهداف التنمية المستدامة والتكيف مع التغيرات البيئية خصوصاً مع تزايد الاهتمام العالمى بتقارير الاستدامة (Sharma & Lenka, 2018). كما تعتبر القيمة المضافة من المقاييس غير المتحيزة والأقل حساسية للفروق بين كل من البيئة المحاسبية، البيئة الضريبية، وهيكل رأس المال (Haller & Van Staden, 2014)، ومن ثم يمكن الاعتماد عليها كمؤشر للحكم على نجاح الأعمال فى الأجل الطويل (Wilson et al., 2001). كما تمد قائمة القيمة المضافة بمعلومات ملائمة عن المسئولية الاجتماعية للشركات (Aldama & Zicari, 2012).

- تقديم مجموعة من المؤشرات الكمية التى تدعم دور مراقبى الجهاز المركزى للمحاسبات فى تقييم فعالية الرقابة الداخلية وتحديد أسباب عدم قدرة الشركات محل الدراسة على المساهمة فى دعم الناتج القومى الإجمالى. كما تساعد المراجعين الداخليين فى تقييم فعالية الرقابة الداخلية. وتعتبر القيمة المضافة أيضاً مقياس للأداء الاقتصادى للمنشأة ومؤشر قوى لاستمراريتها.
- توصية بعض الدراسات بضرورة إجراء المزيد من البحوث فى مجال فعالية الرقابة الداخلية على أن يتم تطوير المقاييس المستخدمة فى قياس هذه الفعالية (Lansiluoto et al., 2016) ، وندرة الدراسات المحاسبية المنشورة (إن لم يكن غيابها فى حدود علم الباحثان) التى تقدم مؤشرات كمية لتقييم فعالية الرقابة الداخلية، وكذلك الدراسات التى تدرس العلاقة بين فعالية الرقابة الداخلية والقيمة المضافة الصافية بالشركات المصرية لمياه الشرب والصرف الصحى وبالتالى الناتج القومى الإجمالى، ولذا تعد الدراسة إضافة علمية للأدب المحاسبى فى هذا الصدد.
- تقدم الدراسة دليلاً عملياً لأثر فعالية الرقابة الداخلية على القيمة المضافة الصافية بالشركات المصرية لمياه الشرب والصرف الصحى وبالتالى الناتج القومى الإجمالى، حيث تقترح الدراسة نموذجاً للتنبؤ بالمتغيرات الأكثر تأثيراً على أبعاد الرقابة الداخلية الفعالة والقيمة المضافة الصافية والعلاقة بينهما فى الشركات المصرية لمياه الشرب والصرف الصحى وبالتالى الناتج القومى الإجمالى، حيث يُحسن الاهتمام بهذه المتغيرات من فعالية نظام الرقابة الداخلية ويزيد من القيمة المضافة الصافية لهذه الشركات، وعلى حد علم الباحثان تعتبر هذه الدراسة هي الأولى في قياس هذا الأثر بتحليل محتوى التقارير المالية وتقارير الجهاز المركزى للمحاسبات للشركات المصرية لمياه الشرب والصرف الصحى.
- دراسة وتحليل أسباب عدم فعالية الرقابة الداخلية وانخفاض مساهمات الشركات محل الدراسة فى الناتج القومى الإجمالى، والنتائج المترتبة على ذلك، ومن ثم البحث عن حلول جذرية لها، وتوجيه أنظار المسئولين بالشركة القابضة لمياه الشرب والصرف الصحى وشركاتها التابعة نحو أهمية وجود نظام رقابة داخلية فعال، والحد من من انخفاض المساهمات فى الناتج القومى. كما تفيد الدراسة إدارة الشركات محل الدراسة فى تقييم فعالية الرقابة الداخلية وقياس القيمة المضافة الصافية إلى الناتج القومى الإجمالى.
- إجراء الدراسة التطبيقية على أحد القطاعات الحيوية للاقتصاد المصرى من حيث حجم العمالة والاستثمارات وهو قطاع الشركات المصرية لمياه الشرب والصرف الصحى.

٤- حدود البحث

حدود مكانية: يُطبق البحث على تسع شركات تابعة للشركة القابضة لمياه الشرب والصرف الصحى فى جمهورية مصر العربية أى بنسبة ٣٩.١% من إجمالى الشركات التابعة (تم استبعاد شركتى القاهرة والأسكندرية من مجتمع الدراسة لأنهما يفصلان قطاع مياه الشرب عن قطاع الصرف الصحى على خلاف باقى الشركات حيث يتم دمج القطاعين معاً).

حدود زمنية: يعتمد البحث على بيانات شركات عينة الدراسة خلال الفترة من ٢٠١١ إلى ٢٠١٦.

حدود فنية: يعتمد البحث على أربعة مؤشرات لقياس فعالية الرقابة الداخلية بالشركات محل الدراسة وهى مؤشر كفاءة العمليات، مؤشر فعالية العمليات، مؤشر الاعتمادية على التقارير المالية، ومؤشر الامتثال للقوانين واللوائح، كما تعتمد على قائمة الإنتاج والقيمة المضافة فى قياس القيمة المضافة الصافية للشركة.

٥- خطة البحث

من أجل تحقيق أهداف البحث فقد تم تقسيمه إلى ثمانية أقسام على النحو الآتى: خصص القسم السادس للإطار النظرى للدراسة والذى يتناول مفهوم وأهداف ووظائف الرقابة الداخلية، والإطار الحديث للرقابة الداخلية، ومشكلات الرقابة الداخلية، وآليات تحسين فعالية الرقابة الداخلية، ومؤشرات قياس فعالية الرقابة الداخلية، ومفهوم وأهمية القيمة المضافة وطرق قياسها. وتناول القسم السابع الدراسات السابقة ونتائجها. وتناول القسم الثامن تقييم الدراسات السابقة لتحديد الفجوة البحثية وموقع الدراسة الحالية منها وصياغة فروض البحث. أما القسم التاسع فقد تناول منهجية الدراسة. وتناول القسم العاشر تحليل نتائج الدراسة، كما خصص الجزء الحادى عشر لعرض نتائج الدراسة. وخصص الجزء الثانى عشر لعرض توصيات الدراسة، وأخيراً عرض الجزء الثالث عشر مجالات البحث المستقبلية المقترحة.

٦- الإطار النظرى للبحث

٦-١: فعالية الرقابة الداخلية

يتناول هذا الجزء الجوانب المتعددة للرقابة الداخلية وفعاليتها حيث يتناول مفهوم وأهداف ووظائف الرقابة الداخلية، الإطار العام للرقابة الداخلية وفعاليتها، مشكلات الرقابة الداخلية، آليات تحسين فعالية الرقابة الداخلية، ومؤشرات فعالية الرقابة الداخلية على النحو التالى:

٦-١-١ مفهوم وأهداف ووظائف الرقابة الداخلية

استفاض الفكر المحاسبى فى وصف وتعريف الرقابة الداخلية منذ سنوات عديدة إلا أن السنوات الأخيرة الماضية شهدت بعض التعريفات على المستويين الأكاديمى والمهنى كان الاهتمام فيها متجهاً نحو فعالية الرقابة الداخلية ودورها فى تحقيق أهداف الشركة حيث قدمت لجنة رعاية المنظمات (COSO) تعريفاً للرقابة الداخلية ينص على أنها "عمليات يشارك فى تصميمها كل من مجلس الإدارة، إدارة الشركة، وغيرهم من أفراد الشركة لإعطاء تأكيد معقول على ضمان تحقيق الأهداف العامة للمنشأة ذات الصلة بكل من كفاءة وفعالية العمليات، الاعتمادية على التقارير المالية، والالتزام بالقوانين واللوائح (COSO, 2013). ويعد هذا التعريف من أحدث تعريفات المنظمات الدولية والتى دارت حولها تعريفات الأكاديميين فمثلاً يرى (Arens et al, 2017) أن الرقابة الداخلية هى عملية تقوم الإدارة بتصميمها لتقديم تأكيد معقول عن مدى إنجاز الشركة لأهدافها التى تتعلق بكل من درجة الاعتمادية على التقارير المالية، مستوى كفاءة وفعالية العمليات، ومدى الامتثال للقوانين واللوائح المعمول بها.

ومن خلال التعريفات السابقة للرقابة الداخلية يمكن تلخيص أهدافها الرئيسية فى الآتى:

(Sarens & De Beelde, 2006; Rae & Subramaniam, 2008; Rubino & Vitolla, 2014; Al- Thuneibat et al, 2015; Beretta et al, 2015)

أ- **كفاءة وفعالية العمليات:** تتحقق الكفاءة والفعالية من خلال نوعية المعلومات المقدمة عن عمليات وأنشطة الشركة سواء كانت مالية أو غير مالية، وترتبط كفاءة وفعالية العمليات بقدرة الشركة على الاستجابة للمخاطر، تحسين الأداء والربحية، وحماية الموارد من الخسائر. ويرى (Tseng, 2007) أن عدم كفاءة وفعالية العمليات التشغيلية قد تحد من قدرة الشركة على تحقيق الأرباح بصورة دائمة، وبالتالي تدهور قيمة الشركة.

ب- **الاعتمادية على التقارير المالية:** يعتبر صدق وثبات التقارير المالية من أهداف نظم الرقابة الداخلية ومن الأدلة على حقيقة الأداء الفعلي المعلن للشركة، ولذا يتعين على الإدارة تقديم معلومات خالية من الغش والتلاعب، ولذا فإن مصداقية البيانات المالية التي تتم مراجعتها تتأثر برأي المراجع عن الرقابة الداخلية، لأن ضعف الرقابة يقع في قلب عملية الاحتيال في محتوى ومصداقية ما تحمله التقارير المالية من معلومات وبيانات يتم على أساسها اتخاذ القرارات (Schneider, 2009). ومشكلة ضعف الرقابة الداخلية قد تضيف إلي الشك في مصداقية البيانات، مشكلة أخرى تكمن في زيادة المخاطر حول التدفقات المالية المستقبلية لما قد يكون له من تداعيات على جودة المعلومات المالية وموثوقية الإدارة وكفاءتها (Ittonen, 2010).

ت- **الامتثال للقوانين واللوائح المعمول بها:** يتعين على نظام الرقابة الداخلية أن يضمن التزام جميع العاملين بالشركة ومجلس إدارتها باتباع كافة القوانين واللوائح المعمول بها في مجال عمل الشركة سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة.

ويشير (Rubino & Vitolla, 2014) إلى أن الأهداف الثلاثة للرقابة الداخلية ترتبط بصورة مباشرة بالمكونات الخمسة لنظام الرقابة الداخلية التي نشرتها لجنة COSO وهي بيئة الرقابة، تقييم المخاطر، أنشطة الرقابة، المعلومات والاتصال، وأنشطة المتابعة، وأن تكامل هذه المكونات أمر ضروري لتحقيق هدف الاعتمادية على التقارير المالية وضمان خلوها من الأخطاء الجوهرية أو التقليل منها.

وأشارت منظمة الإنتوساي إلى أن وظائف نظام الرقابة الداخلية تتمثل فيما يلي(INTOSAI:www.intosai.org):

- **وظيفة وقائية** هدفها حماية أصول الشركة من الضياع والسرقة والاختلاس وسوء الاستعمال، وضمان دقة البيانات والمعلومات المالية من خلال محاولة منع الأخطاء المتعمدة وغير المتعمدة والغش، وتأكيداً على ذلك تنص المبادئ الأساسية في الرقابة الحكومية على أن وجود نظام مناسب للرقابة الداخلية يقلل من خطر حدوث الأخطاء والمخالفات.
- **وظيفة ارتقائية** هدفها رفع الكفاية الإنتاجية بتحقيق الاستخدام الأمثل لموارد الشركة.
- **وظيفة إحكامية** هدفها ضمان الالتزام بتنفيذ السياسات الإدارية المرسومة.

٦-١-٢ إطار وفعالية الرقابة الداخلية

يستخدم إطار الرقابة الداخلية كمرشد لإدارة الخطر وخصوصاً بالنسبة للشركات التي تلتزم بتطبيق Sarbanes-Oxley Act (2002) والتي يجب أن تفصح عن إخفاقات الرقابة الداخلية الجوهرية. وتوجد أطر أخري مثل COSO المطبق في كندا ودول أخرى حيث أصدرت COSO إطارين للرقابة الداخلية: الاول فى عام ١٩٩٢ وسمى (الرقابة الداخلية- الإطار المتكامل)، ثم الثانى فى عام ٢٠٠٤ وسمى (إدارة مخاطر المشروع COSO) (COSO ERM, 2004) وكذلك الإطار المسمي تقرير الملك (King Report) المطبق في جنوب أفريقيا. ومع ذلك فإن الكثير من الشركات تستخدم إطار COSO كأساس لتقييم الرقابة الداخلية (Klamm &Watson, 2009)، هذا الإطار يعرض الرقابة الداخلية كنظام للموارد، النظم ، العمليات، والهيكل الذى يدعم المنشأت في إنجاز أهدافهم في ثلاث مجالات هى كفاءة وفعالية العمليات، الإعتمادية علي التقارير المالية، الامتثال للقوانين واللوائح المطبقة (Sarens & De Beelde, 2006) . ويعتبر مستوي الرقابة الداخلية المطلوب لمقابلة الأهداف الثلاثة السابقة بمثابة مؤشر لفعالية الرقابة الداخلية لأغراض الدراسة الحالية.

ويوضح الشكل رقم (١) إطار مكونات الرقابة الداخلية، ومستويات المشروع وأهدافه وفقاً لرؤية منظمة رعاية المؤسسات COSO عام ٢٠١٣ حيث يوضح إطار COSO أن الرقابة الداخلية هي عملية تتأثر بمجلس إدارة الشركة، الإدارة والأشخاص الآخرين المصممة للإمداد بتأكيد معقول يتعلق بإنجاز الأهداف في المجالات الأتية (١) العمليات ،(٢) التقرير (٣) والإمتثال. ويوضح الشكل أيضاً أن إطار الرقابة الداخلية يتكون من خمس مكونات هى بيئة الرقابة، تقدير المخاطر، أنشطة الرقابة، المعلومات والإتصالات، والمتابعة (COSO,2013).

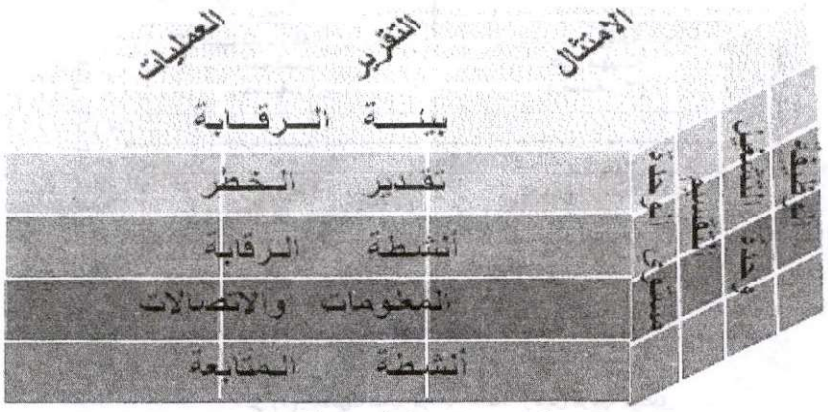

شكل رقم (١): إطار الرقابة الداخلية
المصدر: (COSO, 2013)

ويفترض إطارCOSO أيضاً وجود وتوظيف المكونات الخمسة التي تلعب دورها في إنجاز أهداف الرقابة الداخلية للشركات. هذه المكونات ربما تُعرض كمبادئ أساسية وكمساعد فى تخطيط

وتقييم وتحديث عناصر الرقابة. المكون الأول (بيئة الرقابة) وهو هام جداً لأن كل الأنشطة الأخري تعتمد عليه، حيث أن اتخاذ القرارات المتعلقة بالأخلاق تكون ذات أهمية تتعدي التقرير المالي، كما أن بيئة الرقابة الفعالة تسمح للشركات وضع أهداف حقيقية وتؤكد أن الشركة لديها موارد كافية لتنفيذ هذه الأهداف (Palermo, 2011; Van der Stede, 2011). والمكون الثانى لإطار الرقابة الداخلية (تقدير المخاطر) وهو مكون يتعلق بتحديد وتحليل المخاطر كأساس تعتمد عليه الشركة فى إدارة هذه المخاطر. وقد صدر تقدير المخاطر في الإطار الجديد للرقابة الداخلية (COSO ERM, 2004)، والمكون الثالث لإطار الرقابة الداخلية (أنشطة الرقابة)، وهى مجموعة من العمليات تتعلق بمتابعة السياسات والإجراءات التي تساعد علي تأكيد تنفيذ اتجاهات الإدارة، ويتمثل هدفها الأساسى فى التأكيد علي أن التصرفات الضرورية لمعالجة المخاطر المرتبطة بإنجاز أهداف الشركة قد اتخذت (COSO ERM, 2004). وتنتج المعلومات عن المخاطر والتغييرات فيها بواسطة المكون الرابع لإطار الرقابة الداخلية (المعلومات والإتصالات) فمعلومات النظام تساهم فى دعم القرارات المتخذة، والتقارير الخارجية بإنتاج تقارير تشغيلية، مالية، وتقارير متعلقة بالامتثال للقوانين واللوائح (Stringer & Carey, 2002). وجودة نظام الرقابة الداخلية تقدر من خلال المكون الخامس لإطار الرقابة الداخلية (المتابعة)، فإدارة الشركة والمراجع الخارجي لديهم إهتمام كبير بعملية متابعة أداء وظائف الرقابة الداخلية والتأكد من إنجاز أهداف الشركة.

ويوضح الشكل رقم (٢) تصنيفات فعالية الرقابة الداخلية وعلاقتها بمستوى تطبيق هيكل الرقابة الداخلية.

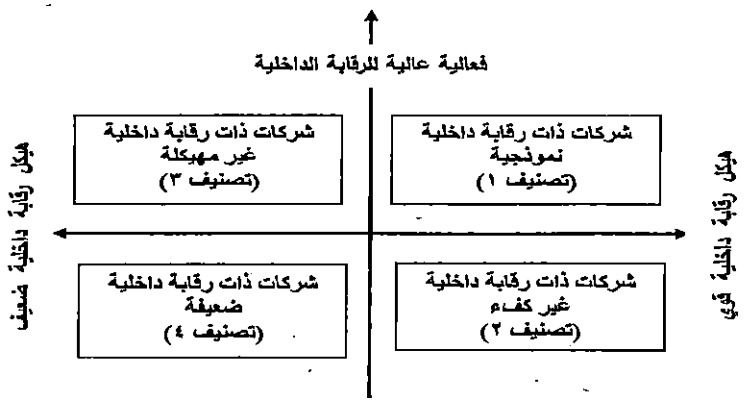

شكل (٢): تصنيف فعالية الرقابة الداخلية وهيكل الرقابة المطبق
المصدر: (Lansiluoto et al., 2016)

ويوضح الشكل رقم (٢) تصنيفات مختلفة لفعالية الرقابة الداخلية، وبتحليل هذه التصنيفات يوضح أن المكون الأول للفعالية ربما يكون فى أعلى مستوى من الفعالية (مثل كفاءة وفعالية العمليات) ولكن يصاحبه فى نفس الوقت مستوى منخفض لمكون أخر للفعالية (مثل الاعتمادية على التقارير المالية)،

وهذه النتيجة تتفق مع ماتوصلت اليه الدراسات السابقة لفعالية الرقابة الداخلية (e.g. Paape & Spekle, 2012) التى تشير إلى أن فعالية الرقابة الداخلية هو مفهوم ذو اتجاهات متعددة أكثر من كونه مفهوم ذو اتجاه واحد. كما يلاحظ أن الشركات ذات أعلى فعالية للرقابة الداخلية لها أعلى قيمة لمكونات الرقابة الداخلية الخمسة (التصنيف الأول). ومع ذلك فإن المكونات الخمسة أوضحت قيم منخفضة فى التصنيف الثالث، حيث كفاءة وفعالية العمليات أخذت قيم منخفضة فى حين أن الاعتمادية على التقارير المالية والامتثال للقوانين واللوائح كانت أعلى من المتوسط. هذه النتيجة تشير إلى وجود ترابط داخلى بين المكونات وهذا يتفق مع ماتوصل إليه (Klamm & Watson, 2009). وخلاصة ذلك أن النتائج تشير إلى وجود علاقة بين مكونات الرقابة الداخلية الخمسة وفعالية الرقابة الداخلية، ولكن هذه العلاقة ليست مستقيمة كما كان متوقع. وأكثر من ذلك تشير النتائج إلى أهمية تقييم الخمس مكونات للرقابة الداخلية عند تقدير الشركة لمستوى فعالية الرقابة الداخلية (Lansiluoto et al., 2016).

٦-١-٣ مشكلات الرقابة الداخلية

استُخدمت مشكلات أو نقاط الضعف الجوهرية بنظام الرقابة الداخلية كمؤشر لفعالية الرقابة الداخلية فى بعض الدراسات السابقة (Lansiluoto et al., 2016) لأن هذه المشكلات أو نقاط الضعف سواء أكانت محاسبية أو غير محاسبية تُضعف من قدرة الشركة على تحقيق أهدافها المأمولة لأنها تسهل على إدارة الشركة التلاعب فى أرباحها، ولذلك يتأثر مستوى جودة التقارير المالية بمستوى جودة نظام الرقابة الداخلية (Ji et al., 2017). ولذا تناولت بعض الدراسات تصنيف تلك المشكلات للتعرف على أسبابها وإيجاد حلول مناسبة واتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة، فقد صنفت هذه المشكلات وفقاً لمكونات إطار الرقابة الداخلية من منظور لجنة COSO إلى خمس مجموعات كما يلى (Rubino & Vitolla, 2014):

٦-١-٣-١ مشكلات متعلقة ببيئة الرقابة: وتمثل السلوك غير المناسب من جانب الإدارة العليا للعاملين بالشركة، انخفاض جودة المراجعة الداخلية أو لجنة المراجعة، قصور بيئة الرقابة المتعلقة بضعف الاهتمام بأهمية الرقابة من قبل الإدارة العليا، عدم كفاية الموارد مع المؤهلات المناسبة والتدريب في مجالات المحاسبة والمراجعة، ونظم المعلومات، عدم وجود برنامج رسمي لتدريب المحاسبين في الشركة، القصور فى تصميم السياسات وتنفيذ العمليات المحاسبية، نقص المحاسبين الدائمين فى إعداد التقارير المالية وإجراء ومراجعة التسويات الجردية، عدم اتساق التطبيق مع السياسات المحاسبية.

٦-١-٣-٢ مشكلات متعلقة بتقييم المخاطر: وتتمثل فى عدم اتساق عملية تقييم المخاطر، والقصور فى تصميم وتنفيذ الرقابة الداخلية على التقارير المالية، الآليات غير الكافية لتوقع وتحديد مخاطر التقارير المالية، الإجراءات غير الكافية لتقييم وتطبيق بعض متطلبات الإفصاح واشتراطات هيئة سوق المال، وعدم كفاية الرقابة الداخلية المتعلقة بمنح السلطة والاعتراف ومراجعة المعاملات والأحداث التي يمكن أن يكون لها تأثير جوهرى على عملية إعداد التقارير المالية.

٦-١-٣-٣ مشكلات متعلقة بأنشطة الرقابة: وتتمثل فى عدم فعالية إجراءات الرقابة اللازمة لمنع أعضاء معينين فى الإدارة من تخطى إجراءات رقابية معينة والتأثير على العمليات والقيود المحاسبية، عدم كفاية إجراءات المراجعة الداخلية للعمليات الفرعية، عدم كفاية توثيق السياسات والإجراءات، عدم كفاية الفصل بين الواجبات المتعلقة بإجراءات الرقابة الداخلية، الفشل في تحديد المعاملات غير الطبيعية في وقتها، عدم فعالية الرقابة على عملية إعداد التقارير المالية في نهاية الفترة بما في ذلك إجراءات حساب التقديرات المحاسبية، مشكلات التسويات المحاسبية وإجراءات تنفيذها وقيود الإقفال، نقص الاجراءات الرقابية لتطبيق المبادئ المحاسبية وإعداد التقارير المالية، والفشل فى تسوية أرصدة الحسابات فى التوقيت المناسب.

٦-١-٣-٤ مشكلات متعلقة بالمعلومات والاتصالات: وتتمثل فى نقص المستندات الداعمة لقيود اليومية، نقص المستندات اللازمة لمراجعة قيود اليومية غير العادية، عدم كفاية التوثيق المناسب لإجراءات التشغيل المتعلقة بالجوانب الرئيسية فى بيئة تكنولوجيا المعلومات، عدم فعالية الرقابة لتأمين نظم المعلومات، قصور الرقابة على سرية البيانات والدخول إلى نظم المعلومات، عدم كفاية عمليات النسخ الاحتياطى وحمايتها، غياب المعايير المناسبة لمراجعة قيود اليومية وتوثيق الملفات، وقصور البنية التحتية المناسبة للمحاسبة وإعداد التقارير المالية المجمعة.

٦-١-٣-٥ مشكلات متعلقة بالمتابعة: وتتمثل فى الإجراءات الرقابية غير الكافية لمتابعة نتائج العمليات والأنشطة الرقابية الأخرى، الإجراءات الرقابية غير الكافية لمتابعة مدى مناسبة الطرق أو الافتراضات المستخدمة فى الشركة، وقصور المتابعة المناسبة للتعديلات فى التطبيقات والإدارة غير الصحيحة لهذه التعديلات.

ويؤكد (جميل، ٢٠١٥) على أنه مهما بلغت قوة نظام الرقابة الداخلية الذي تصممه الإدارة فإنها لن تستطيع الحصول على ضمان مطلق بتحقيق أهدافها لأن هناك بعض المشكلات التى تهدد هذا النظام تتلخص فى نقص الكوادر العلمية والعملية، السلوك السلبى للعنصر البشرى (مثل عدم الالتزام بالوقت وعدم الاستجابة للتعليمات وفهمها بشكل غير صحيح)، التواطؤ بين العاملين، التطورات العلمية والتحديث المستمر فى مجال التكنولوجيا والتي تستدعى مواكبة نظام الرقابة الداخلية لها، ارتفاع تكاليف تصميم وتحديث نظام رقابى قوى وملائم لبيئة العمل، وغياب العقوبات على اختراق نظام الرقابة.

٦-١-٤ آليات تحسين فعالية الرقابة الداخلية

أشارت بعض الدراسات إلى أن كل من مصطلح جودة الرقابة الداخلية وفعالية الرقابة الداخلية يحملان نفس المعنى أو الدلالة (lansiluoto et al., 2016). ولذا يمكن القول بأن مستوى فعالية الرقابة الداخلية يعكس مستوى جودة نظام الرقابة الداخلية للشركة والعكس صحيح (Li et al, 2012b)، حيث يقدم مستوى جودة نظام الرقابة الداخلية دليلاً معقولاً على أن كافة الأعمال تسير بشكل مرضي من عدمه، فالأداء المالي للشركات ذات المستوى العالي لجودة الرقابة الداخلية يكون أفضل من مثيله في الشركات التي تتسم بمستوى جودة ضعيف لنظام الرقابة الداخلية (Al-Thuneibat & Basodan, 2015). وقد بُذلت محاولات وجهود بحثية عديدة فى مجال البحث عن آليات تحسين

مستوى جودة نظام الرقابة الداخلية بالشركات باعتباره مرآه لمستوى فعالية الرقابة الداخلية، وقد أفرزت هذه الجهود عدداً من الآليات أهمها:

٦-١-٤-١ كفاءة وفعالية أنشطة إدارة المراجعة الداخلية

يقع على عاتق إدارة المراجعة الداخلية مسئولية تقييم وتفعيل دور نظام الرقابة الداخلية، وتقييم قدرته على تحقيق أهدافه الأساسية والتي تتمثل في إعطاء الإدارة ضماناً معقولاً بأن المعلومات المالية دقيقة وصادقة، وأن الشركة ملتزمة بالسياسات والخطط والإجراءات والقوانين والإرشادات والتعاقدات، لحماية الأصول ضد الخسائر والسرقة، واستخدام الموارد بشكل اقتصادي وكفء، وأن الأهداف الموضوعة للعمليات والبرامج يمكن الوفاء بها (Fadzil et al, 2005)، ولذا تعتمد بعض الدراسات (Goodwin-Steward & Kent, 2006) على وجود إدارة للمراجعة الداخلية بالمنشأة أو تكاليفها كمؤشر للحكم على مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية. فكلما زادت كفاءة وفعالية أنشطة هذه الإدارة وتكاليف تنفيذها كلما زادت فعالية الرقابة الداخلية.

٦-١-٤-٢ درجة مصداقية التقارير المالية

يعتبر صدق وثبات التقارير المالية من أهداف نظم الرقابة الداخلية ومن الأدلة على حقيقة الأداء الفعلي المعلن للشركة (Li et al., 2012b)، ولذا يتعين على الإدارة تقديم معلومات خالية من الغش والتلاعب، ولذا فإن مصداقية البيانات المالية التي تتم مراجعتها تتأثر برأي المراجع عن الرقابة الداخلية، لأن الضعف الجوهري للرقابة الداخلية يترتب عليه زيادة احتمالات الاحتيال والغش في محتوى ومصداقية ما تحمله التقارير المالية من معلومات يتم على أساسها اتخاذ القرارات (Schneider, 2009). وعليه فإن مصداقية التقارير المالية وما تحتويه من بيانات يمكن أن تعكس فعالية الرقابة الداخلية بالمنشأة، وخصوصاً ما يتعلق بها من ضمان أمن وسرية المعلومات، ويشير (Fan, et al, 2013) إلى أن المخاطر الناشئة عن سرقة المعلومات السرية، والغش المالي، وتشغيل بيانات غير سليمة، تؤثر على دقة ودرجة الاعتمادية على المعلومات المالية الناتجة من نظام المعلومات.

٦-١-٤-٣ جودة المراجعة الخارجية

يؤثر مستوى جودة المراجعة المالية وحجم إجراءاتها على تحديد والإفصاح عن نقاط الضعف الجوهرية وأوجه القصور في نظام الرقابة الداخلية، وبالتالى فإن أى محاولات لخفض متطلبات وإجراءات المراجعة سوف يؤدى فى النهاية إلى انخفاض مستوى فعالية الرقابة الداخلية (Schroeder & Shepardson, 2016).

٦-١-٤-٤ الإفصاح عن تقييمات الإدارة للرقابة الداخلية

الإفصاح عن تقييمات الإدارة للرقابة الداخلية سيعطي إشارة للإدارة العليا بضرورة الالتزام بتأسيس نظام فعال للرقابة الداخلية، ومن ثم يُزيد من وعي المدراء التنفيذيين وإدراك المسئولين لنقاط

الضعف والقوة في نظام الرقابة الداخلية، ومن ثم اتخاذ الإجراءات الملائمة لعلاج أوجه القصور وتنمية نقاط القوة (Li et al., 2012b).

٦-١-٤-٥ البيئة الأخلاقية للشركة

تؤثر الفلسفة الأخلاقية للشركة وإدارتها على التحسين الذاتى لمستوى جودة الرقابة الداخلية وأداء العاملين فيها، فكلما سادت هذه الفلسفة في بيئة العمل فى كل المستويات الادارية كلما ازدادت روح الانتماء وحب العمل وتجنب الأخطاء والإهمال والتقصير المتعمد في إنجاز الأعمال (Rae & Subramaniam, 2008). كما يجب التمسك بإصدار قانون مثل قانون SOX وخصوصاً القسم رقم (٤٠٤) لإلزام كل من الإدارة والمراجع بتقييم فعالية الرقابة الداخلية على التقرير المالى مما يؤدى إلى تحسين هذه الفعالية، وكذلك تحسين مخرجات نظام الرقابة الداخلية.

٦-١-٤-٦ الإدارة المستقلة للمخاطر

وجود إدارة مستقلة للمخاطر يزيد من فعالية تحديد وتقييم المخاطر والعمل على تصنيفها بين ما هو مقبول وما هو غير مقبول، ومن ثم تحديد الأساليب الرقابية المناسبة لمواجهة هذه المخاطر والوصول بها لأقل مستوى مقبول (Rae & Subramaniam, 2008).

٦-١-٤-٧ الحوكمة فى وجود لجان المراجعة

يؤدى التطبيق الجيد للحوكمة إلى الاهتمام بتحسين فعالية الرقابة الداخلية بشكل مستمر، كما أن الشركات التى تطبق مبادئ وآليات الحوكمة مع وجود لجان المراجعة تعد الرقابة الداخلية لديها أكثر فعالية وأقل تعرضاً للمشاكل من مثيلتها التى ليس لديها لجان مراجعة (Zhang et al., 2009). فمن مهام لجنة المراجعة فى الدليل المصرى لحوكمة الشركات دراسة نظام الرقابة الداخلية بالشركة وتقديم تقرير مكتوب عن رأيها وتوصياتها بشأن هذا النظام (مركز المديرين المصرى، ٢٠١٦). ولذا تعتمد بعض الدراسات (Davidson et al, 2005) على وجود لجنة للمراجعة بالشركة كمؤشر للحكم على مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية.

٦-١-٤-٨ استخدام تكنولوجيا المعلومات

يعتبر استخدام النظم الحديثة لتكنولوجيا المعلومات مثل (ERP، Blochchain) من آليات تحسين جودة الرقابة الداخلية. وضرورة لضمان استخدام مصادر متكاملة وآمنه للمعلومات (Schwart, 2014).

٦-١-٥ قياس فعالية الرقابة الداخلية

يساهم النظام الفعال للرقابة الداخلية في الشركات بصفة عامة في الحد من الخسائر المالية المحتملة، ودعم قدرتها على مواجهة كافة المخاطر ومن ثم الحفاظ على استمراريتها فالرقابة الداخلية الفعالة تمثل آلية من آليات الحد من المخاطر والتي يؤثر تفاقمها بالسلب على قدرة الشركة على تحقيق

أهدافها (INTOSAI;www.intosai.org ؛ Tseng, 2007: المعايير الدولية المهنية لممارسة التدقيق الداخلي، ٢٠١٠؛ Halonen، 2014؛ FRC، 2014). وتعتبر إدارة المخاطر بشكل عام أحد الدوافع الرئيسية للشركات لإنشاء نظم فعالة للرقابة الداخلية (Lansiluoto et al., 2016)، ولذا أكدت لجنة COSO أن الرقابة الداخلية الفعالة توفر ضمانًا بأن تقوم الشركة بعملياتها بكفاءة ووفقًا لرؤيتها ورسالتها (COSO, ERM 2004).

مؤشرات فعالية الرقابة الداخلية

تعتبر إدارة المخاطر من الدوافع الرئيسية لإنشاء نظم فعالة للرقابة الداخلية، كما تفترض العديد من الدراسات أن أى منشأة بدون نقاط ضعف جوهرية تمتلك نظام رقابة داخلية فعال والعكس صحيح (Lansiluoto et al., 2016)، وأن مستوى فعالية الرقابة الداخلية يعكس مستوى جودة نظام الرقابة الداخلية للشركة (Li et al ,2012b).

ويرى كل من (Schroeder & Shepardson, 2016) أن قياس مستوى جودة الرقابة الداخلية وبالتالى مستوى فعاليتها يعتمد على حجم المعلومات المتاحة عن الجودة الفعلية أو الحقيقية للرقابة الداخلية، وهذا يتحقق فقط بالحصول على قائمة بجميع نقاط الضعف الموجودة فعلاً ومقدار ما يرتبط بها من أخطاء محتملة، إلا أن هذه المعلومات ليست متاحة للعامة.

وقد استخدمت الدراسات السابقة العديد من المؤشرات البديلة للحكم على مستوى فعالية الرقابة الداخلية تتلخص فى الآتى (COSO, ERM 2004; Davidson et al., 2005; Goodwin-Steward & Kent, 2006; Kinny & Sheparson, 2011; Lansiluoto et al., 2016):

- **مشكلات الضعف الجوهرى:** تتطلب المعايير المهنية ضرورة الإفصاح عن مشكلات الضعف الجوهرى بنظام الرقابة الداخلية فى التقارير السنوية، ولذا تفترض معظم الدراسات السابقة على أن التقارير السنوية للمراجع أو الإدارة إذا تضمنت مشكلات ضعف جوهرى لنظام الرقابة الداخلية فإن هذا يعد مؤشر أو دليل على عدم فعالية الرقابة الداخلية بالمنشأة والعكس صحيح. ومع ذلك يرى كل من (Rubino & Vitolla, 2014) أن هذه المشكلات من الصعب على المراجع تحديدها بدقة لأنها تتعلق بالجوانب العامة لعمليات التشغيل بالشركات ولا تقتصر على أحداث أو معاملات محددة.
- **وجود إدارة للمراجعة الداخلية أو تكاليف تنفيذها بالشركة:** من المفترض أن تزيد فعالية الرقابة الداخلية بالشركات التى يتوافر بها إدارة أو قسم خاص للمراجعة الداخلية والعكس صحيح، كما أن زيادة تكاليف المراجعة الداخلية بالشركة يعد مؤشر على زيادة حجم إجراءات المراجعة الداخلية وبالتالى الكشف عن نقاط ضعف أو أوجه قصور أكثر فى نظام الرقابة الداخلية بالشركة. فالمراجعة الداخلية نشاط مصمم لمساعدة الشركة على تحقيق أهدافها، وتتولى تقييم مدى كفاءة نظام الرقابة الداخلية ورفع تقرير بالملاحظات عنه إلى لجنة المراجعة (مركز المديرين المصرى، ٢٠١٦).

- **وجود لجنة مراجعة بالشركة:** فإذا امتلكت الشركة لجنة للمراجعة نضمن وجود نظام فعال للرقابة الداخلية بها، لأن لجنة المراجعة تتولى دراسة نظام الرقابة الداخلية وتقديم تقرير مكتوب عن رأيها فى هذا النظام وتوصياتها بشأن تحسينه (مركز المديرين المصرى، ٢٠١٦).
- **الإجراءات الإضافية للمراجعة المالية:** تؤدى عمليات مراجعة وتقييم الرقابة الداخلية على التقارير المالية إلى تحديد والإفصاح عن نقاط الضعف الجوهرية وأوجه القصور في نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية، وبالتالى فإن أى محاولات لخفض متطلبات وإجراءات المراجعة فى إطار معايير المراجعة بغرض خفض تكاليف المراجعة سوف يؤدى إلى انخفاض معدلات الإفصاح عن نقاط الضعف الجوهرية وبالتالى انخفاض مستوى فعالية الرقابة الداخلية (Schroeder & Shepardson, 2016).
- **وجود المكونات الخمسة لنظام الرقابة الداخلية فى إطار COSO:** فإذا اكتملت المكونات الخمسة لنظام الرقابة الداخلية بالشركة (بيئة الرقابة، تقييم المخاطر، إجراءات الرقابة، المعلومات والاتصال، والمتابعة) فإننا نضمن وجود نظام فعال للرقابة الداخلية بهذه الشركة.
- **مؤشرات كمية غير تقليدية تعكس أهداف نظام الرقابة الداخلية:** اعتمدت بعض الدراسات الحديثة فى قياس فعالية الرقابة الداخلية على مجموعة من المؤشرات يعكس كل منها أحد أهداف نظام الرقابة الداخلية من منظور لجنة **COSO** ويتم الحصول على بياناتها من التقارير المالية وتقارير مراجع الحسابات الخارجى ورأى المجتمع عن مدى التزام الشركة بالقوانين واللوائح على النحو التالى :(Lansiluoto et al., 2016; Wang et al., 2011)

١. **كفاءة وفعالية عمليات التشغيل وتقاس بالمؤشرين التاليين:**

أ- كفاءة العمليات

يمكن لنظم المعلومات أن تنتج قيمة للشركة عن طريق تخفيض عدم تماثل المعلومات، وتخفيض تكلفة العمليات، وكذلك استخدام تكنولوجيا المعلومات يمكن أن يحسن قيمة الشركة عن طريق تحسين الأداء (Wang , et al , 2011). وكفاءة العمليات يمكن قياسها عن طريق قياس كفاءة الإدارة فى استخدام الأصول فى إنتاج الإيرادات، وبالتالى يمكن استخدام معدل دوران الأصول كمؤشر لكفاءة الإدارة فى الاستخدام الأمثل للأصول (Wang , et al., 2011; وهدان، ٢٠١٨).

ب- فعالية العمليات

لقياس فعالية الإدارة فى تحقيق إيرادات تكفى لتغطية وتحقيق أهداف المساهمين فى تحقيق أعلى عائد على استثماراتهم، يمكن استخدام معدل العائد على حقوق الملكية كمؤشر لقياس فعالية العمليات (Wang , et al , 2011; وهدان، ٢٠١٨).

٢. **الاعتمادية على التقارير المالية**

مع توسع الشركات وانتشار هيكل الملكية ظهرت نظرية الوكالة والتي تشير الي أن الإدارة لا تتيح كل معلوماتها لأصحاب المصالح فى الشركة وهذا يؤدي الي عدم تماثل المعلومات بينهم. فوجود نظم

فعالة للرقابة الداخلية يتيح تدفق المعلومات وتحويلها إلي المستخدمين داخل وخارج الشركة. وهذا يجعل معلومات الشركة أكثر شفافية ويخفض بشكل فعال من عدم تماثل المعلومات. وبالتالى يمكن استخدام رأى المراجع عن التقارير المالية كمؤشر للاعتمادية على التقارير المالية (Wang, et al., 2011 ؛ وهدان، ٢٠١٨).

٣. الامتثال للقوانين واللوائح

يتعين على نظام الرقابة الداخلية أن يضمن التزام جميع العاملين بالشركة ومجلس إدارتها بتطبيق نصوص القوانين واللوائح المعمول بها فى مجال عمل الشركة سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة. ويتم قياس مدى الامتثال للقوانين واللوائح عن طريق فحص تقرير مراجعى الجهاز المركزى للمحاسبات وحساب نسبة الالتزام بالقوانين واللوائح.

وقد اعتمد الباحثان على نفس المؤشرات السابقة باعتبارها الاتجاه المعاصر فى الفكر المحاسبى لقياس فعالية الرقابة الداخلية على أسس عملية مع تعديل طريقة قياس المؤشر الثالث المتعلق بالامتثال للقوانين واللوائح لأنه يقاس بمؤشر تقديرى أو تقريبى مبنى على أساس رأى المجتمع عن مدى امتثال الشركة للقوانين واللوائح المعمول بها، وسوف يتم قياسه فى الدراسة الحالية بطريقة أكثر واقعية تعتمد على نسبة الملاحظات الفعلية لمراقبى الجهاز المركزى للمحاسبات فى هذا المجال كما فى الجدول رقم (١).

جدول (١): مؤشرات فعالية الرقابة الداخلية

أهداف نظام الرقابة الداخلية من منظور COSO	مؤشر فعالية الرقابة الداخلية	طريقة الحساب
كفاءة وفعالية العمليات التشغيلية	كفاءة العمليات التشغيلية	معدل دوران الأصول
	فعالية العمليات التشغيلية	معدل العائد على الملكية
الاعتمادية على التقارير المالية	نوع رأى مراقب الجهاز المركزى للمحاسبات	واحد إذا كان التقرير نظيف و صفر للحالات الأخرى
الامتثال للقوانين واللوائح	معدل امتثال الشركة للقوانين واللوائح	١ – (نسبة ملاحظات عدم الالتزام إلى إجمالى عدد ملاحظات الجهاز المركزى)

المصدر: (Lansiluoto et al., 2016; Wang et al, 2011) بتصرف

٢/٦ القيمة المضافة

٦-٢-١ مفهوم وأهمية القيمة المضافة

أوصت لجنة توجيه المعايير المحاسبية فى المملكة المتحدة التابعة لمعهد المحاسبين المعتمدين بانجلترا وويلز في عام ١٩٧٥ بإعداد قائمة القيمة المضافة، وقد كانت هذه التوصية ضمن ورقة للمناقشة بالتعاون مع كل من معهد المحاسبين المعتمدين باسكتلندا وإيرلندا، جمعية المحاسبين المعتمدين، معهد محاسبى التكاليف والمحاسبين الإداريين، والمعهد المعتمد للمالية العامة والمحاسبة. وكانت هذه التوصية أيضاً بمثابة أول مقترح رسمي لإعداد قائمة القيمة المضافة كجزء من التقرير

السنوي للشركات لمساعدة مستخدمى هذه التقارير فى تقييم وتوصيف الأداء الاقتصادى للمنشأة (ASSC, 1975) (Accounting Standards Steering Committee). وبالفعل أصبحت هذه القائمة جزءًا إلزاميًا من التقارير السنوية للشركات الكبرى في المملكة المتحدة منذ عام ١٩٧٧، كما قامت بعض الشركات الأخرى في جميع أنحاء العالم بتضمين هذه القائمة طواعية في تقاريرها السنوية (Sharma & Lenka, 2018)، وأصبحت مقبولة سواء من جانب معظم دول العالم أو من جانب العديد من أصحاب المصالح (Haller & Van Staden, 2014)، وتتضمن قائمة القيمة المضافة وفقاً لمتطلبات معهد المحاسبين المعتمدين في الهند القسمين التاليين (Sharma & Lenka, 2018; Siniak & Lozanoska, 2019):

القسم الأولى: وهو مخصص لحساب القيمة المضافة الإجمالية، والقيمة المضافة الصافية.

القسم الثانى: وهو مخصص لتوزيع القيمة المضافة على أصحاب المصالح المشتركة في الشركة (مقدمى الخدمات للمنشأة) وهم العاملين، ومقدمي التمويل طويل الأجل، والحكومة، والمجتمع.

وقد استخدم مفهوم القيمة المضافة لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية في نهاية القرن الثامن عشر، حيث تم استخدامه فى بداية الأمر كأداة محاسبية لاتخاذ القرارات داخل الشركة، ثم تم استخدامه بعد ذلك كأحد التقارير المالية المنشورة لخدمة متخذى القرارات خارج الشركة وذلك فى عام ١٩٩١، وجاء ذلك بعد أن أوصت جمعية المحاسبين الأمريكية American Accountants Association (AAA) بأن تكون قائمة القيمة المضافة ضمن التقارير المالية السنوية المنشورة إضافة إلى قائمة الدخل والميزانية العمومية وقائمة التغير فى حقوق الملكية وقائمة التدفقات النقدية. وتم اعتبار قائمة القيمة المضافة مقياسًا للأداء ومؤشراً لتكوين الثروة الاقتصادية سواء على مستوى القطاعات أو الاقتصاد القومى بشكل عام (Shaoul, 1997) ، ولكن منذ بداية القرن الماضي تم استخدام القيمة المضافة من قبل جميع الدول المتقدمة التى تطبق أنظمة اقتصادية رأسمالية فى إعداد الحسابات القومية (Haller & Van Staden, 2014)، وأصبحت القيمة المضافة من المصطلحات الشائعة الاستخدام منذ القرن العشرين وزادت أهميتها بشكل ملحوظ (Coltrain et al, 2000). وتوفر هذه القائمة المعلومات اللازمة لقياس وتقييم الاداء ومختلف القرارات الاقتصادية. وفى عام ١٩٩٧ أكثر من ٢٠٠ شركة تابعة للقطاع الخاص فى جنوب أفريقيا نشرت قائمة القيمة المضافة تطوعياً كجزء من تقاريرها المالية السنوية (Hossain, 2017).

وعلى الرغم من الاستخدام الشائع لمصطلح القيمة المضافة منذ القرن الماضي إلا أن تفسيره لم يكن قاطعاً، وقد توالت بعض الاعتراضات عليه باعتباره مصطلح غامض، ويصعب قياس القيمة المضافة لعدم التحديد الواضح لما سيتم إضافة القيمة له، وأين ستتم هذه الإضافة، وما هى نوعية القيمة هل هى ملموسة أم غير ملموسة، وما هى مجالات استخدامها. ولذا فإن القيمة ليس لها استخدام معين وإنما لها مدلول يختلف باختلاف الأشخاص ومجالات التطبيق، وأكدت على ذلك دراسة أجريت لتحليل آراء ٤٧ خبير متخصيص حول تفسيراتهم لمصطلح "القيمة المضافة" وكانت النتيجة وجود تباين ملحوظ

بين آرائهم وتفسيراتهم، إلا أن أكثرها استخداماً هو تفسير القيمة المضافة من خلال ربطها إما بالقيمة النقدية أو التسعير، العلاقة بالمنافسين، القيم بصفة عام، أو مقدار الزيادة بشكل عام (De Chernatony et al., 2000) وتشير بعض الدراسات إلى أن المقاييس المبنية على مفهوم القيمة مثل القيمة المضافة والتدفقات النقدية تغير فى تقييم الأداء المالى والإدارى للشركات (Bratazon & Sweeney, 1998; Doe & Mutheriee, 2009).

وفيما يلى سوف نستعرض بعض التفسيرات الواردة فى الفكر المحاسبى والاقتصادى، فبشكل عام يمكن القول بأن إضافة القيمة هي عملية تغيير أو تحويل منتج من حالته الأصلية إلى حالة أكثر قيمة (Vuotto, 2004). أما المعنى الأوسع لها فهو "إضافة القيمة الاقتصادية إلى منتج ما من خلال تغيير مكانه الحالي ووقته وخصائصه إلى الخصائص المفضلة له في السوق" (Coltrain et al., 2000. ويرى كل من (Haller & Stolowy, 1995) أن القيمة المضافة استخدمت بشكل متزايد عالمياً كمقياس للأداء الاقتصادي للمنشأة باعتبارها تمثل الزيادة في ثرواتها"، كما أنها تمثل مفهوم خاص لقياس الدخل له جذوره التقليدية في الاقتصاد الكلي وخصوصاً ما يتعلق بالحسابات القومية (الدخل القومي، الناتج القومى، والناتج المحلي)، وبخلاف هذا الاستخدام الشائع عالميًا لمفهوم القيمة المضافة فقد تمت دراسته وتطبيقه أيضًا كمؤشر اقتصادي ومقياس أداء مفيد في مختلف مجالات الاقتصاد وإدارة الأعمال. فى حين يرى كل من (Sharma & Lenka, 2018; Haller et al, 2018; Haller & Van Staden, 2014) أن القيمة المضافة هى "المساهمة النقدية لمؤسسة ما في تكوين الثروات نتيجة لتضافر خدمات العاملين، والممولين، والحكومة، والمساهمين، والمجتمع. وتأكيداً على ذلك يرى Van Staden (1998) أن استخدام قائمة القيمة المضافة استطاع أن يلبى إحتياجات متخذى القرارات الاقتصادية من المعلومات بصورة أفضل من القوائم التقليدية والتى تعتمد على صافى الربح المحاسبى فى توفيرها. فالقيمة المضافة تمثل الثروة الكلية للمنشأة والتى يمكن أن توزع على ممدى رأس المال، الموظفين، والحكومة. فالأرباح تمثل العائد لحاملى الأسهم، بينما المكونات الأخرى للقيمة المضافة تعكس العائد لأصحاب المصالح الأخرى مثل الحكومة، حاملى السندات، والموظفين (Evraert, 1998).

ويرجع الاهتمام بقائمة القيمة المضافة إلى محتواها المعلوماتى وخصوصاً دورها فى دعم استمرارية الشركة فبدون قيمة مضافة تفقد الشركة سبب وجودها (Haller & Van Staden, 2014)، ودورها فى عمليات اتخاذ القرار على المستويات الاستراتيجية، التكتيكية، والتشغيلية - (Jensen et al., 2014)، وكذلك دورها فى مجالات الاستثمار والتنبؤ، فالمعلومات عن القيمة المضافة تساهم فى تجنب الأخطاء فى المستقبل، ودعم نظم الإنذار المبكر لفشل الأداء التنظيمى من خلال إلقاء الضوء على أى ممارسات تمثل معوقات للنجاح التنظيمى (Sharma & Lenka, 2018)، ويرى (Rathi, 2017) أن إعداد قائمة القيمة المضافة كجزء من التقارير المالية هو أحد الأساليب الجديدة لتطبيق محاسبة المسئولية الاجتماعية.

وبالرغم من أهمية بيانات القيمة المضافة وتعدد البحوث المتاحة فى هذا المجال إلا أنه لا تزال هناك حاجة إلى معرفة المزيد عن القيمة المضافة وخصوصاً ما يمكن قياسه فعلاً من هذه البيانات وما هو أكثرها أهمية (Jensen et al., 2014). ولكن فى المقابل توصلت إحدى الدراسات فى أواخر القرن الماضى والتى أجريت فى جنوب أفريقيا إلى أن المستجيبين لا يستفيدون بشكل كبير من قائمة القيمة المضافة لوجود بعض القصور مما يؤثر على فائدتها (Van Staden, 1998).

٦-٢-٢ قياس القيمة المضافة

تركز القيمة المضافة على أحد جانبين إما الجانب الاجتماعى الذى يهتم بتوزيع القيمة المضافة على أصحاب المصالح فى الشركة مقابل خدماتهم لها وهو ما يطلق عليه الطريقة المباشرة /طريقة الإضافة عند إعداد قائمة القيمة المضافة، و إما أنها تركز على جانب الأداء أى المخرجات والمدخلات وهو ما يطلق عليه الطريقة غير المباشرة/ طريقة الاختزال عند إعداد ذات القائمة. والجدير بالذكر أن النظام المحاسبى الموحد فى مصر قد أخذ فى الاعتبار كلتا الطريقتين عند إعداد قائمة القيمة المضافة حيث تبدأ القائمة بحساب القيمة المضافة الإجمالية والصافية بالطريقة غير المباشرة ثم تنتهى بعرض تفاصيل توزيع هذه القيمة على أصحاب المصالح باستخدام الطريقة المباشرة (الجهاز المركزى للمحاسبات، ٢٠١٠).

وبالتالى توجد طريقتان لحساب القيمة المضافة (Haller & Van Staden, 2014; Haller & Stolowy, 1995) :

الطريقة الأولى : الطريقة غير المباشرة أو طريقة الاختزال وهى تعكس جانب الأداء للمنشأة وصيغتها كما يلى:

القيمة المضافة = المخرجات – المدخلات

$$VA = O - I$$

حيث إن:

(VA) القيمة المضافة

و(O) المخرجات: وتتضمن وفقاً للنظام المحاسبى الموحد المصرى كل من إيرادات النشاط، المشغولات الداخلية بسعر السوق (وتتمثل فيما تنتجه الشركة من أصول ثابتة وقطع غيار ومهمات ومواد تعبئة وتغليف للاستخدام الذاتى)، التغير فى المخزون، صافى القيمة البيعية لمخلفات الإنتاج، إعانات الإنتاج والتصدير، الإنتاج الإجمالى بتكلفة عوامل الإنتاج.

و(I) المدخلات: وتتضمن وفقاً للنظام المحاسبى الموحد المصرى مشتريات البضائع بغرض البيع، الإهلاكات والاستهلاكات، الضرائب والرسوم السلعية، تكلفة السلع والخدمات الوسيطة بدون الضرائب ورسوم الشراء (تتمثل فى تكلفة المستخدم من الخامات والمواد وقطع الغيار وتكلفة الخدمات المقدمة من الغير).

والطريقة الثانية : الطريقة المباشرة أو طريقة الإضافة وهى تعكس الجانب الاجتماعى للمنشأة وصيغتها كالآتى:

VA =RE + RG + RCP + NAWC

حيث (VA) القيمة المضافة

و(RE) مكافآت (عوائد) العاملين

و(RG) مكافآت (عوائد) الحكومة أو المجتمع

و(RCP) مكافآت (عوائد) أصحاب رؤوس الأموال .

و(NAWC) مكافآت (عوائد) غير مخصصة (القيمة المضافة المحتجزة (غير المخصصة))

٧- الدراسات السابقة

تعددت الدراسات السابقة التى تناولت فعالية الرقابة الداخلية والآثار المترتبة عليها، كما اهتمت بعض الدراسات بموضوع القيمة المضافة وأهميتها إلا أن العلاقة بين فعالية الرقابة الداخلية والقيمة المضافة الصافية لم تكن محل اهتمام الكثير من الدراسات السابقة إن لم يكن غيابها وخصوصاً فى شركات قطاع الأعمال العام وتحديداً شركات مياه الشرب والصرف الصحى ويعتبر ذلك من أهم دوافع إجراء الدراسة الحالية، ولذا سوف يتم عرض الدراسات السابقة كما يلى:

٧-١: الدراسات السابقة ذات الصلة بالآثار المترتبة علي فعالية الرقابة الداخلية

٧-٢: الدراسات السابقة ذات الصلة بفعالية الرقابة الداخلية فى الوحدات الحكومية

٧-٣: الدراسات السابقة ذات الصلة بالعلاقة بين فعالية الرقابة الداخلية ومكونات القيمة المضافة

وفيما يلى عرض لهذه الدراسات:

٧-١ : الدراسات السابقة ذات الصلة بالآثار المترتبة علي فعالية الرقابة الداخلية

استهدفت دراسة (Doyle, et al:, 2007) اختبار العلاقة بين جودة الاستحقاقات الاختيارية والرقابة الداخلية على التقرير المالى فى عينة مكونة من ٧٠٥ شركة قامت بالإفصاح مرة واحدة على الاقل عن ضعف جوهرى فى الرقابة الداخلية فى الفترة من أغسطس ٢٠٠٢ إلى نوفمبر ٢٠٠٥. وقد توصلت الدراسة أن إلى أوجه الضعف ترتبط مع سوء تقدير الاستحقاقات التى لا يمكن إدراكها مثل التدفقات النقدية. ولقد توصلت الدراسة إلى أن العلاقة بين أوجه الضعف فى الرقابة الداخلية وإنخفاض جودة الاستحقاقات يمكن إدارتها عن طريق الافصاح عن أوجه الضعف المتعلقة بالرقابة على مستوى الشركة ككل. وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين أوجه الضعف الجوهرى فى الرقابة الداخلية وجودة المعلومات المحاسبية (متمثلة فى جودة الاستحقاقات).

وفى عام ٢٠٠٨ هدفت دراسة (سعد الدين، ٢٠٠٨) إلى تحديد مدى تاثير تقرير الادارة والمراجع الخارجى عن فعالية الرقابة الداخلية فى ضوء قانون Sarbanes-Oxley على تحسين جودة التقرير المالى بالتطبيق على البيئة المصرية. ولتحقيق هدف الدراسة تم إجراء دراسة ميدانية على البيئة المصرية. وقد وجدت الدراسة أن التقرير عن فعالية الرقابة الداخلية يحقق الكثير من المنافع التى تؤدى إلى تعزيز جودة التقرير المالى حيث يؤدى إلى تخفض المخاطر المالية مما يزيد من مصداقية وجودة المعلومات المحاسبية كما أن التقرير يوضح مدى التزام ادارة الشركات بقواعد الحوكمة.

وفى نفس العام استهدفت دراسة (Ashbaugh-Skaife, et al., 2008) فحص مدى تأثير إخفاقات الرقابة الداخلية ومعالجتها على جودة الاستحقاقات. وتم اختيار عينة مكونة من ١٢٨١ شركة لديها ضعف فى الرقابة، وعينة اخرى رقابية ليس لديها ضعف فى الرقابة الداخلية من ٦٤٩٧ شركة الداخلية خلال السنوات ٢٠٠٣، ٢٠٠٤، و ٢٠٠٥. وتوصلت الدراسة إلى أن الشركات التى لديها أوجه ضعف فى الرقابة الداخلية لديها جودة منخفضة للاستحقاقات مقاسة بالقيمة المطلقة للاستحقاقات غير العادية مقارنة بالمجموعة الرقابية. وكذلك الشركات التى تعانى من ضعف فى الرقابة الداخلية لديها استحقاقات غير عادية مرتفعة موجبة ، واستحقاقات غير عادية مرتفعة سالبة مقارنة بشركات المجموعة الرقابية. كما تشير نتائج الدراسة أن الشركات التى استلمت تقارير مختلفة من المراجع عن الرقابة الداخلية فى السنوات السابقة توضح تغير جودة الاستحقاقات بصورة متسقة مع التغير فى فعالية الرقابة الداخلية فى تقرير المراجع. كما توضح الدراسة أن أوجه الضعف فى الرقابة الداخلية يحتمل أن تؤدى إلى أخطاء غير مقصودة تؤثر على الاستحقاقات بصورة أكبر من الانحرافات المقصودة. وتشير النتائج أيضا إلى أن الشركات التى يشير المراجع إلى معالجتها لأوجه الضعف فى الرقابة الداخلية تكون جودة الاستحقاقات فيها أعلى من الشركات التى لم تعالج أوجه الضعف فى الرقابة الداخلية. كما خلصت الدراسة إلى أن فعالية الرقابة الداخلية تؤثر على جودة التقارير المالية (متمثلة فى جودة الاستحقاقات).

أما دراسة (Rae & Subramaniam, 2008) فقد اختبرت أثر جودة الرقابة الداخلية على مجموعة من العوامل التنظيمية حيث أجريت دراسة ميدانية على مجموعة من الفنادق والشركات فى بيئة الأعمال الأسترالية. ومن أهم ما توصلت إلية تلك الدراسة أن جودة إجراءات الرقابة الداخلية لها تأثير ضعيف على كل من العدالة الاجتماعية واحتيال العاملين، بينما تؤثر بشكل إيجابي على ثلاثة عوامل تنظيمية رئيسية هي البيئة الأخلاقية، تدريب الموظفين على إدارة المخاطر، ومستوى نشاط المراجعة الداخلية.

وفى عام ٢٠١٠ استهدفت دراسة (Epps & Guthrie, 2010) فحص مدى تأثير وجود ضعف جوهرى فى الرقابة الداخلية طبقا لقسم ٤٠٤ من قانون Sarbanes-Oxley يسمح لمديرى الشركات التى تفصح بوجود ضعف جوهرى فى الرقابة الداخلية بالتلاعب بالأرباح باستخدام الاستحقاقات الاختيارية عن مديرى الشركات التى لا تفصح عن أوجه الضعف الجوهرية. وتم إختيار عينتين من الشركات. وتوصلت الدراسة إلى أن الضعف الجوهرى له أثر سلبى وجوهرى متوسط (فى حالة إنخفاض الدخل) على الاستحقاقات الاختيارية. كما تشير نتائج الدراسة إلى أن وجود ضعف جوهرى فى الرقابة الداخلية يسمح للمديرين بالتلاعب فى الأرباح باستخدام الاستحقاقات الاختيارية بصرف النظر عن زيادة الدخل أو انخفاضه.

وقد وصفت دراسة (IONESCU, 2011) العلاقة بين جودة الرقابة الداخلية والغش والفساد في القطاع الخاص، وكيف تطورت هذه العلاقة بينهما في السنوات الأخيرة في رومانيا، وتوصلت الدراسة إلى أنه منذ تطور الحاسب الآلي والإنترنت اتخذ الفساد والغش مظاهر وأشكال جديدة وأصبح من

الصعوبة التخلص منها بصورة نهائية. ولكن للرقابة دور في الحد من الفساد عن طريق تفعيل جودة الرقابة الداخلية وتطوير إجراءات المراجعة والرقابة الداخلية.

واقترحت دراسة (Wang et al., 2011) أربعة مؤشرات غير تقليدية لقياس فعالية الرقابة الداخلية حيث تعكس هذه المؤشرات أهداف نظام الرقابة الداخلية من منظور لجنة COSO وتتمثل تلك المؤشرات فى: (١) معدل دوران الأصول ويعكس هدف كفاءة العمليات التشغيلية، (٢) معدل العائد على الملكية ويعكس هدف فعالية العمليات التشغيلية، (٣) نوع رأى المراجع ويعكس هدف الاعتمادية على التقارير المالية، و(٤) رضا المجتمع عن المنشأة ويعكس هدف الامتثال للقوانين واللوائح. وقد توصلت الدراسة إلى أن كل من عدد سنوات تنفيذ نظم تخطيط موارد المنشأة، واختيار برنامج لهذه النظم يكون مناسب لخصائص المنشأة وبيئة أعمالها يعتبر من العوامل التى تؤثر على فعالية الرقابة الداخلية وتساهم فى تحسينها.

وفى عام ٢٠١٢ إستهدفت دراسة (Li, et al, 2012a) فحص العلاقة بين قوة عناصر رقابة تكنولوجيا المعلومات فى نظم المعلومات الادارية والقدرة على التنبؤ بالأثار المترتبة على المعلومات الناتجة من هذه النظم. وتوصلت الدراسة إلى أن تنبؤات الإدارة أكثر دقة فى الشركات التى ليس أوجه ضعف جوهرية بنظام المعلومات المتعلق بالتقرير المالى عن تنبؤات الإدارة فى الشركات التى لديها أوجه ضعف جوهرية بنظام المعلومات. كما فحصت الدراسة ثلاثة أوجه للضعف الجوهرى لرقابة تكنولوجيا المعلومات وهى: تكامل تشغيل البيانات، نظام الامن والوصول، وهيكل النظام واستخدامه. ولقد توصلت الدراسة إلى ان العلاقة مع دقة التنبؤ تبدو قوية لأوجه ضعف رقابة تكنولوجيا المعلومات المرتبطة بتكامل تشغيل البيانات. وتشير نتائج الدراسة إلى وجود تأثير لعناصر رقابة تكنولوجيا المعلومات كجزء من نظام المعلومات الادارية على جودة المعلومات الناتجة من هذا النظام.

وفى عام ٢٠١٣ استهدفت دراسة (Al-Sharairi) تحديد مدى تأثير الرقابة الداخلية لأنشطة التجارة الالكترونية على جودة المعلومات المحاسبية فى البنوك العاملة فى الأردن. ولتحقيق هدف الدراسة تم تجميع بيانات الدراسة باستخدام قوائم الاستقصاء فى ٢٢ بنك. وتوصلت الدراسة إلى عدم وجود أثر للمتغيرات المستقلة للدراسة مجتمعة (الأمان والحماية – التشريع والقوانين) على جودة المعلومات المحاسبية، وذلك على الرغم من أن متغير الأمان والحماية بمفرده له أثر جوهرى على جودة المعلومات المحاسبية، على عكس متغير التشريع والقوانين والذى ليس له أى أثر جوهرى عليها.

وقامت دراسة (Foster & Shastri, 2013) باختبار العلاقة بين أوجه الضعف الجوهرية فى الرقابة الداخلية وإدارة الأرباح فى الفترة بعد تطبيق قانون Sarbanes-Oxley. فوجود الضعف الجوهرى فى الرقابة الداخلية يدفع المراجع إلى توسيع نطاق المراجعة لتجميع أدلة متنوعة وكافية لتدعيم رأيه على القوائم المالية، وهذا يبرر ارتفاع أتعاب المراجعة للشركات التى تعانى من ضعف جوهرى فى الرقابة الداخلية. وبالتالى القوائم المالية المصحوبة برأي مزاجعة غير متحفظ يجب ألا تحتوى على استحقاقات غير عادية وهذا ليس له علاقة بمدى فعالية الرقابة الداخلية. وتشير نتائج الدراسة الى أنه لا

يوجد اختلاف جوهرى فى الاستحقاقات غير العادية للإيرادات بين الشركات التى لديها رقابة داخلية فعالة والشركات التى تعانى من أوجه ضعف فى الرقابة الداخلية.

كما وصفت دراسة (Wood & Brathwaite, 2013) طبيعة العلاقة بين فعالية الرقابة الداخلية على عمليات السيولة وظاهرة الغش فى عينة من الشركات بدولة الباربادوس ومن أهم ما توصلت إليه الدراسة أن فعالية الرقابة الداخلية تساعد على حماية الأموال والكشف عن حالات غش العاملين.

وقد هدفت دراسة (Daniela and Attila, 2013) إلى إيضاح أهمية كل من المراجعة الداخلية والرقابة الداخلية لأي وحدة اقتصادية والتأكيد على أوجه الاستفادة منهما، وقد أكدت الدراسة على أهمية وجود نوع من التوجيه إلي جانب الرقابة الداخلية والمراجعة الداخلية داخل أي وحدة اقتصادية لضمان إدارة أفضل للأصول، خفض التكلفة، تعظيم الربح، وتحقيق الأهداف متوسطة وطويلة المدى.

وقد تناولت دراسة (شاهين، ٢٠١٥) مشاكل الرقابة الداخلية وتأثيرها على تأكيدات الثقة في النظم والمواقع في بيئة التجارة الإلكترونية، وشملت عينة الدراسة مديري ومسئولي عمليات التجارة الإلكترونية بفروع القاهرة – شبين الكوم – طنطا بجمهورية مصر العربية، وقد توصلت الدراسة إلى أن عدم السيطرة على نظام الرقابة الداخلية يؤدى إلى إنهيار وإفلاس الشركات، وأن تفعيل ودعم نظام الرقابة الداخلية يتفادى هذا الأمر ويضمن وجود احتياطيات لأمن المعلومات وبالتالي تأكيدات الثقة في النظم.

وفى عام ٢٠١٥ استهدفت دراسة (Lashgari, et al) فحص العلاقة بين ضعف الرقابة الداخلية وجودة الاستحقاقات باستخدام البيانات المتعلقة بعينة من ٢٠٠ شركة مقيدة بسوق الاوراق المالية بطهران فى الفترة من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٣. وتم استخدام تحليل الارتباط لتحديد هل ضعف الرقابة الداخلية يرتبط مع جودة الاستحقاقات الاختيارية ؟ وتشير نتائج الدراسة إلى أن جودة الاستحقاقات ترتبط بقوة مع ضعف الرقابة الداخلية، وفي الواقع فان جودة المعلومات المحاسبية (متمثلة فى جودة الاستحقاقات) تعتمد بصورة كبيرة على بيئة المعلومات ومصادر المعلومات.

وفى عام ٢٠١٦ استهدفت دراسة (Lenard, et al) تحديد مدى تأثير أوجه الضعف الجوهرى فى الرقابة الداخلية على ممارسة إدارة الأرباح الحقيقية فى عينة من الشركات التى تعد تقارير للإفصاح عن أوجه الضعف الجوهرى فى الرقابة الداخلية طبقا لقسم ٤٠٤ من قانون SOX مقارنة بالشركات التى لا تعد هذه التقارير. وتشير نتائج الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين التقرير عن أوجه الضعف الرقابة الداخلية وممارسات إدارة الأرباح الحقيقية، وكذلك لا يختلف مستوى الاستحقاقات الاختيارية بين النوعين من الشركات، وبالتالى فإن التقرير عن أوجه الضعف الجوهرى فى الرقابة الداخلية لا يمنع ممارسات إدارة الأرباح الحقيقية من الحدوث. وبالتالى يمكن القول بأن الشركات

أصبحت تمارس إدارة الأرباح الحقيقية وليس إدارة الاستحقاقات الاختيارية بعد تنفيذ قانون SOX، وذلك لتحقيق أو الحفاظ على الأرباح المرغوبة، مع ملاحظة إنخفاض أداء الشركة عملياً في الفترة التالية للفترة التى تم فيها إدارة الأرباح الحقيقية.

وركزت دراسة (Lansiluoto et al., 2016) على اختبار وتقييم هيكل وفعالية الرقابة الداخلية بناءً على تقييمات الإدارة كبديل لمشكلات الضعف الجوهرى المفصح عنها فى تقارير الشركات الفنلندية، وقد اعتمدت الدراسة في تحليل بياناتها على التحليل العنقودي Cluster Analysis، وقد توصلت نتائج الدراسة إلى أن فعالية الرقابة الداخلية مفهوم متعدد الأبعاد، وأن هناك علاقة غير خطية ومعقدة بين مكونات الرقابة الداخلية الخمسة وفعالية الرقابة الداخلية (مقاسة بأربعة مؤشرات غير تقليدية تعكس أهداف نظام الرقابة الداخلية من منظور لجنة COSO)، لأن الشركات التي تتمتع بالرقابة الداخلية الأكثر فعالية سجلت أعلى قيم في المكونات الخمسة للرقابة الداخلية، وعندما سجلت المكونات الخمسة أدنى قيم لها سجلت كفاءة وفعالية الأنشطة أدنى قيم لها أيضاً، بينما سجلت الاعتمادية على التقارير المالية، والامتثال للقوانين واللوائح قيماً أعلى من المتوسط، كما أوصت الدراسة بضرورة إجراء المزيد من البحوث فى مجال فعالية الرقابة الداخلية بغرض تطوير المؤشرات المستخدمة فى قياس هذه الفعالية.

وأجريت دراسة (Chen, 2016) بغرض تحديد أثر الرقابة الداخلية على جودة الأرباح الحقيقية وإدارة الأرباح. ولتحقيق ذلك تم إجراء دراسة تطبيقية باستخدام بيانات عينة من الشركات المدرجة فى سوق الاوراق المالية بالصين خلال الفترة من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٣. وتوصلت الدراسة الى أن الرقابة الداخلية الفعالة يمكنها الحد من إدارة الأرباح على مستوى الاستحقاقات وجودة الأرباح المحاسبية باختلاف مراحل دورة حياة الشركات، حيث تكون العلاقة إيجابية بين فعالية الرقابة الداخلية وجودة الاستحقاقات فى الشركات تامة النمو. أما فى الشركات التى فى مرحلة النمو أو فى حالة تراجع نمو الشركة فلا توجد علاقة جوهرية بين فعالية الرقابة الداخلية وجودة الاستحقاقات الاختيارية، ولكن فى حالة تراجع نمو الشركة فتوجد علاقة إيجابية بين فعالية الرقابة الداخلية وجودة الأرباح، ولكن العلاقة تكون عكسية فى الشركات التى فى مرحلة النمو أو تامة النمو.

وفى عام ٢٠١٧ استهدفت دراسة (Amoah, et al) فحص العلاقة بين أوجه الضعف الجوهرى فى الرقابة الداخلية طبقا ل SOX وإدارة الأرباح الحقيقية. وتشير نتائج الدراسة إلى أن الشركات ذات أوجه الضعف الجوهرية فى الرقابة الداخلية وتمارس إدارة الأرباح الحقيقية، أنه يمكن تخفيض إدارة الأرباح الحقيقية لديها اذا نجح قسم ٤٠٤ من قانون SOX فى تخفيض أوجه الضعف الجوهرية فى الرقابة الداخلية. كما تشير نتائج الدراسة أيضا إلى أن الشركات الصناعية ذات أوجه الضعف الجوهرية فى الرقابة الداخلية تستخدم دائما الإنتاج الكثيف والخصم العالى للأسعار لإدارة الأنشطة التشغيلية لتحقيق الربحية المتوقعة.

واستهدفت دراسة (Ji, et al., 2017) فحص العلاقة بين الافصاح الاختياري عن أوجه الضعف فى الرقابة الداخلية وجودة الأرباح فى الصين، واستخدمت عينة من ١٠٥٩ شركة مقيدة فى سوق الأوراق المالية بالصين خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١١. وتشير نتائج الدراسة إلى أن جودة الأرباح ترتبط معنويا مع الافصاح الاختياري عن أوجه الضعف فى الرقابة الداخلية. وتشير النتائج ايضا إلى أن كل أوجه الضعف فى الرقابة الداخلية المتعلقة سواء بالجانب المحاسبى أو غير المتعلقة بالجانب المحاسبى تؤثر على جودة الأرباح.

وهدفت دراسة (وهدان، ٢٠١٨) إلى تقييم أثر نظم تخطيط موارد المنشأة ERP على التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية فى ضوء فعالية الرقابة الداخلية، واعتمدت الدراسة لتحقيق أهدافها على فحص الدارسات السابقة المتعلقة بالموضوع، وتحليل محتوى المعلومات المستخرجة من التقارير المالية وتقارير المراجعة لعينة من الشركات فى بيئة الأعمال المصرية بثلاثة قطاعات هى التشييد ومواد البناء، العقارات، والرعاية الصحية والأدوية، وقد توصلت الدراسة إلى وجود تأثير لنظم ERP على فعالية الرقابة ووجود تأثير لفعالية الرقابة الداخلية على التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية بشركات القطاعات الثلاثة، ووجود تأثير لنظم ERP على التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية فى ضوء فعالية الرقابة الداخلية كمتغير وسيط بشركات قطاعى التشييد ومود البناء، والعقارات فقط.

٢-٧ : الدراسات السابقة ذات الصلة بالرقابة الداخلية فى بيئة الأعمال الحكومية

اقترحت دراسة (الدويري، ٢٠٠٥) مدخلاً لتطوير نظم الرقابة الداخلية في الوحدات الإدارية الحكومية بمصر وذلك لزيادة كفاءتها وفعاليتها في محاربة الفساد وإحكام الرقابة والسيطرة عليه، وتوصلت الدراسة إلى أن السبب الرئيسي لحدوث الفساد يتمثل في قصور نظم الرقابة الداخلية وعدم فعاليتها، وأنه يجب تطوير هذه النظم للحد من الفساد في الوحدات الإدارية الحكومية فى ضوء الأطار المقترح من لجنة COSO والذى يقتضى ضرورة أن يتضمن نظام الرقابة الداخلية خمسة مكونات رئيسية هى (بيئة رقابية سليمة، ضوابط رقابية مناسبة، مراجعة داخلية فعالة، نظام فعال لتوصيل معلومات الرقابة من أعلى لأسفل ومن أسفل لأعلى، والمتابعة المستمرة لجودة أداء نظام الرقابة)، كما يجب أن يتضمن نظام الرقابة الداخلية في الوحدات الإدارية الحكومية مجموعة من الضوابط الرقابية المناسبة مع وجود العقوبات الرادعة للمساعدة فى الحد من الفساد وتحقيق الرقابة على المال العام والمحافظة عليه، كما أوصت الدراسة بضرورة تفعيل دور المراجعة الداخلية في الوحدات الإدارية الحكومية وضرورة وجود ميثاق أخلاقى للحد من الفساد الإداري من خلال فعالية نظام الرقابة الداخلية.

وحاولت دراسة (أبو الجود، ٢٠٠٦) تطوير الرقابة الداخلية بالوحدات الحكومية فى إطار متطلبات الحكومة الإلكترونية المصرية وبصفة خاصة على عينة من الأعمال التجارية والوحدة الحسابية بإدارة جامعة بنى سويف، وقد توصلت الدراسة إلى ضرورة تحديد إجراءات الرقابة الداخلية بعناية ودقة لنجاح العمل في الوحدات الحكومية فى ظل تطبيق ما يسمى "الحكومة الإلكترونية"، شريطة أن يتكون

نظام الرقابة الداخلية بالوحدات الحكومية من خمسة مكونات رئيسية هى بيئة الرقابة، تقييم المخاطر، أنشطة الرقابة، المعلومات والاتصالات، والمتابعة.

أما دراسة (Wahdan and Ali, 2007) فقد اقترحت إطاراً للرقابة الداخلية في ظل البيئة الإلكترونية بالتطبيق على قطاع التأمين المصري، وقد توصلت الدراسة إلى أن البيئة الإلكترونية تهتم بشكل ملحوظ بالمعلومات لأنها مكمن العديد من المخاطر، وأن خصائص هذه البيئة الإلكترونية تؤثر على الرقابة الداخلية، وأن هناك فصل بين الوظائف والواجبات داخل قطاع الكمبيوتر وخاصة في شركات القطاع العام، ولكن يوجد قصور في نظام الرقابة الداخلية في بعض الشركات مثل عدم الفصل الكافي بين الواجبات، عدم استخدام الأساليب الرقابية المناسبة في الرقابة على عناصر النظام (المدخلات، التشغيل، والمخرجات).

وفى نفس السياق حاولت دراسة (هاشم، ٢٠٠٩) تطوير الرقابة الداخلية المحاسبية بالنظام المحاسبي الحكومي لمواكبة متطلبات الحكومة الإلكترونية في مصر، ومن أهم ما توصلت إليه أنه يجب زيادة فاعلية دور الرقابة الداخلية، وذلك للتغلب على الضعف والقصور في النظام المحاسبي الحكومي في ظل التشغيل اليدوي والعمل على تطويره، كما يجب العمل على تصميم الضوابط الرقابية التي تكفل الحماية لنظام الرقابة الداخلية، كما أوصت الدراسة بضرورة توفير الضوابط الرقابية اللازمة لعلاج مشكلات الرقابة الداخلية الناتجة عن تطبيق نظام الميكنة وإدخال تكنولوجيا المعلومات ونظام الشبكات في العمل المحاسبي.

واختبرت دراسة (Muraleetharan, 2011) تأثير نظام الرقابة الداخلية (بيئة الرقابة، تقييم المخاطر، أنشطة الرقابة، المعلومات والاتصالات، والمتابعة) على مستوى الأداء المالي للمنشآت (الربح، كفاءة النشاط، والسيولة)، وتوصلت الدراسة إلى أن مستوى الأداء المالي لا يتأثر بكل من بيئة الرقابة، والمعلومات والاتصالات، بينما يتأثر بكل من بيئة الرقابة، تقييم المخاطر، وأنشطة الرقابة.

كما حاولت دراسة (إبراهيم، ٢٠١٣) تقييم الرقابة الداخلية في ظل البيئة الحكومية الإلكترونية المصرية بغرض الحد من المخاطر سواء مخاطر داخلية أو خارجية، وتمثلت عناصر الرقابة العامة فى عناصر رقابة التنظيم، عناصر رقابة التشغيل، عناصر رقابة التوثيق، عناصر رقابة تطوير النظم، عناصر رقابة الأجهزة المادية، عناصر رقابة البرامج، عناصر رقابة الوصول للنظام، عناصر رقابة البيانات، وعناصر رقابة الإجراءات، بينما تمثلت عناصر الرقابة التطبيقية فى عناصر رقابة المدخلات، عناصر رقابة التشغيل، وعناصر رقابة المخرجات، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط طردية بين عناصر الرقابة العامة والتطبيقية، ولكن عناصر الرقابة العامة تؤثر فقط على عناصر رقابة المدخلات.

وحاولت دراسة (Muskanan, 2014) البحث عن الأسباب الحقيقية لعدم التطبيق الناجح لمكونات الرقابة الداخلية من جانب حكومة منطقة كوبانج ومنطقة شمال وسط تيمور فى ظل الإطار

المقترح من لجنة (COSO). وقد توصلت الدراسة إلى أن بيئة الرقابة كانت أسوأ مكونات الرقابة الداخلية تنفيذاً في المنطقتين نتيجة لعدم التزام كبار المسئولين بدعم نظام الرقابة الداخلية وكان العامل الأهم والذي دفعهم لعدم الالتزام هو تضارب المصالح. ووجدت الدراسة أيضًا أن تضارب المصالح الاجتماعية كان السبب الأكثر شيوعًا الذي يدفع المسئول الأعلى إلى أن يكون أقل التزامًا في منطقة كوبانج، بينما كان تضارب المصالح السياسية هو السبب الرئيسي في منطقة شمال وسط تيمور.

وحاولت دراسة (Afiah & Azwari, 2015) اختبار أثر تطبيق نظام الرقابة الداخلية بالقطاع الحكومى على كل من جودة التقارير المالية وحوكمة الشركات بهذا القطاع. وقد توصلت الدراسة إلى أن وجود نظام رقابة داخلية بالوحدات الحكومية يعتبر من المحددات المقبولة أو العوامل المؤثرة على كل من جودة التقارير المالية "اعتمادية التقارير" التى تعدها هذه الوحدات ومبادئ حوكمتها حيث يؤثر وجود نظام للرقابة الداخلية (وخصوصاً الرقابة الداخلية المحاسبية) بشكل إيجابى بنسبة ٤١% على مستوى جودة هذه التقارير و ٢٥.٥٨% على مبادئ حوكمة تلك الوحدات الحكومية مع الأخذ فى الاعتبار أن الأثر على مبادئ الحوكمة مصدره الرئيسى غير مباشر عن طريق تحسين جودة التقارير المالية أما الأثر المباشر فهو يمثل ٥.٢% فقط من خلال نظام الرقابة الداخلية.

وهدفت دراسة (Yurniwati & Rizaldi, 2015) إلى تحديد ظروف وعناصر بيئة الرقابة وتأثيرها على فعالية نظام الرقابة الداخلية فى القطاع الحكومى بإندونيسيا. وقد توصلت الدراسة إلى أن مسئولية القيادة العليا، وسياسات تداول السلطة فى الوحدات الحكومية من أكثر نقاط الضعف فى بيئة الرقابة وبالتالى أكثرها تأثيراً على فعالية نظام الرقابة الداخلية. لأن نظام الرقابة الداخلية الحكومية فى إندونيسيا ينص على أن بيئة الرقابة هى الآلية التى تستخدمها الوحدة الحكومية للتأثير على فعالية الرقابة الداخلية باعتبارها العنصر المهيمن على باقى عناصر نظام الرقابة الداخلية، كما أن بيئة الرقابة الجيدة توفر مناخاً إيجابياً لتطبيق رقابة داخلية فعالة على اعتبارها الأساس للنظام العام للرقابة الداخلية وبالتالى فإن تصميمها بشكل مناسب يؤدى إلى ضبط أعمال الشركة من خلال التأثير على سلوك العاملين بها ووعيهم بأهمية الرقابة، والذى يتحقق بدعم من الإدارة العليا. فإذا اعتقدت الإدارة العليا أن الرقابة مهمة فسوف يشعر باقى العاملين في المنظمة بذات الأمر، ولذا فإن مسئولية تنفيذ إجراءات الرقابة تقع على عاتق كل من الإدارة العليا وجميع العاملين بالوحدة الحكومية.

٧-٣: الدراسات السابقة ذات الصلة بالعلاقة بين فعالية الرقابة الداخلية ومكونات القيمة المضافة

على الرغم من اهتمام العديد من الدراسات المعاصرة بموضوع القيمة المضافة إلا أنه من الملاحظ غياب أو وجود قصور فى المعرفة حول مساهمة الشركات فى الناتج القومى (من خلال قيمتها المضافة الصافية) أو العلاقة المباشرة بين هذه القيمة وبين الرقابة الداخلية الفعالة بصفة عامة وفى شركات مياه الشرب والصرف الصحى بصفة خاصة، ولذا سوف يتم استعراض أهم الدراسات السابقة التى حاولت الربط بين المتغيرين السابقين بشكل مباشر أو غير مباشر على النحو التالي:

هدفت دراسة (Van Staden) فى عام ١٩٩٨ إلى تحديد مدى جدوى معلومات القيمة المضافة فى جنوب أفريقيا باستخدام الاستقصاء الموجه إلى بعض المديرين فى الشركات بالاضافة إلى بعض الفئات التى ترتبط بالشركات بشكل مباشر وغير مباشر (عينة من ٤٠٠ شركة). وتوصلت الدراسة إلى أن نسبة الشركات التى تفصح عن بيانات القيمة المضافة بلغ حوالى ٥٣% من الشركات وأن معدل النمو فى هذه الشركات فى تزايد مستمر. كما تعانى قائمة القيمة المضافة من جوانب ضعف تتعلق بالقياس والإفصاح.

وهدفت دراسة (الشامى) فى نفس العام توضيح علاقة القيمة المضافة بعلم المحاسبة ومقارنة مؤشرات الربحية والقيمة المضافة فى ٣٢ شركة من شركات قطاعى الصناعات الغذائية والصناعات الكيمائية. وقد توصلت الدراسة إلى أن مؤشر القيمة المضافة أقل تشتتا وأكثر استمرارية من مؤشر الربحية، مما يشير إلى تفوق قدرته التنبؤية فى تفسير التغير فى العائد. كما أن بيانات القيمة المضافة أكثر شمولية مما يجعلها مفيدة فى تقييم اداء المنشأت وإتخاذ القرارات.

وهدفت دراسة (Medeiros, 2005) إلى تحليل قدرة القيمة المضافة على تفسير التغيرات فى العائد على الاسهم، وتم اختيار عينة من ست شركات، وتوصلت الدراسة إلى أن القيمة المضافة لها دور فى تفسير التغيرات فى عوائد الاسهم.

ولقد هدفت دراسة (Irala, 2005) إلى مقارنة مقياس القيمة المضافة بالمقاييس المحاسبية التقليدية مثل العائد على رأس المال العامل، ربحية السهم، والعائد على حقوق الملكية. وتوصلت الدراسة إلى أن القيمة المضافة أفضل مقياس للاداء الادارى فى الشركات مقارنة بالمقاييس المحاسبية التقليدية وذلك لان المقاييس التقليدية تتجاهل تكلفة رأس المال.

وفى عام ٢٠٠٦ هدفت دراسة (Palliam) إلى مقارنة المقاييس المحاسبية التقليدية مثل العائد على الاصول، ربحية السهم، والعائد على حقوق الملكية فى الشركات التى تستخدم مقياس القيمة المضافة وعددها ٧٥ شركة والشركات التى لاتستخدم مقياس القيمة المضافة وعددها ٣٣ شركة. وتم تجميع بيانات هذه الشركات لفترة خمس سنوات من ١٩٨٨ إلى ٢٠٠٢. وتوضلت الدراسة إلى أن مقياس القيمة المضافة أحيانا يكون مقياس غير صالح ولا يمكن الاعتماد عليه وكذلك مقياس محل تساؤل (مشكوك فيه).

وهدفت دراسة (Chen & Shi, 2012) إلى اختبار وتحليل العلاقة بين الرقابة الداخلية وقيمة الشركات الصناعية. وقد توصلت الدراسة إلى أن الرقابة الداخلية أحد أهم الضمانات لتحقيق أهداف الشركة وأنها تؤثر بشكل إيجابى على قيمتها لأنها تمثل أحد أنشطة الإدارة فى الاقتصاديات الحديثة.

وأشار Stainbank فى عام ٢٠٠٩ إلى أن قائمة القيمة المضافة يتم التقرير عنها بصفة إختيارية فى الشركات بجنوب أفريقيا لعدة سنوات بالرغم من إقتناعهم بمنفعتها. ولقد فحصت الدراسة الأدب المحاسبى المتعلق بالدراسات السابقة من ناحيتين: (١) منفعة قائمة القيمة المضافة فى جنوب افريقيا، و(٢) وعلاقتها بنظريات المحاسبة الاجتماعية فى شرح الافصاح المستمر عنها فى التقارير المالية السنوية للشركات المسجلة بجنوب افريقيا. كما تم استقصاء عينة من معدى قائمة القيمة المضافة.

وتشير نتائج الدراسة إلى أن معظم المستجيبين يؤيدون ويرغبون في إعداد قائمة القيمة المضافة ولكنها لم تستخدم في معظم الشركات. وتوصى الدراسة بان إعداد قائمة القيمة المضافة يجب ان يكون بطريقة معيارية، وأن الإفصاح عنها بصفة مستقلة ربما يكون أكثر منفعة لكل المستخدمين.

وهدفت دراسة (Olya et al.) في عام ٢٠١٨ إلى إقتراح نموذج للتنبؤ بالقيمة المضافة في صناعة الخدمات باستخدام بيانات ١١٤ دولة لمدة ٦ سنوات من عام ٢٠٠٩ إلى عام ٢٠١٤ اعتماداً على ثمانية مؤشرات في نموذج النمو وتشمل الاقتصاد، ريادة الأعمال والفرص، الحوكمة، التعليم، الصحة، الأمن والأمان، الحرية الشخصية، ورأس المال الاجتماعي. وتم إستخدام مجموعة من النظريات والتحليلات لتطوير وإختبار النموذج المفاهيمي للقيمة المضافة في صناعات الخدمة، وتم تمثيل الظروف السببية والتي تؤدى إلى مستوى عالي ومنخفض للقيمة المضافة للخدمات. هذا النموذج يمكن استخدامه كمرشد لاستراتيجيات المسئولين عن التسويق، المستثمرون، وصناع سياسة الشركات. فتحليل البيانات على مستوى العالم يمد بنماذج معقدة تشمل كل من كيفية تنظيم ظروف أى دولة للوصول لمستوى عالى من القيمة المضافة، وتحديد الدولة الأجنبية الصالحة للاستثمار والتى تقدم أعلى مستوى من القيمة المضافة للخدمات.

وحاولت دراسة (Sayari, et al., 2018) تحليل واختبار العلاقة طويلة المدى بين مؤشر الحرية الاقتصادية، والاستثمار الأجنبي المباشر ومكونات القيمة المضافة في الناتج المحلي الإجمالي في ثلاثين دولة شرق ووسط وغرب أوروبا. كما حاولت الدراسة أيضاً اختبار ما إذا كان الاستثمار الأجنبي المباشر والمكونات القطاعية الخاصة بالناتج المحلي الإجمالي (الخدمى، الصناعى، والزراعى) لها تأثير كبير على الحرية الاقتصادية لهذه الدول. وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها وجود علاقة هامة وطويلة المدى بين المتغيرات مجل الدراسة، وأن مكونات القيمة المضافة لقطاعي الخدمات والصناعة تؤثر بشكل إيجابي على الحرية الاقتصادية، بينما يؤثر مكون القيمة المضافة لقطاع الزراعة تأثيراً سلبياً عليها.

٨- تقييم الدراسات السابقة وصياغة فروض الدراسة

أولا: الآثار المترتبة علي فعالية الرقابة الداخلية:

أوصت بعض الدراسات بضرورة إجراء المزيد من البحوث لإعادة النظر فى المؤشرات الحالية المستخدمة فى قياس فعالية الرقابة الداخلية (الإفصاح عن مشكلات الضعف الجوهري فى نظام الرقابة الداخلية، تكاليف أنشطة المراجعة الداخلية، وجود وظيفة للمراجعة الداخلية من عدمه، وجود لجنة للمراجعة من عدمه، القيام بإجراءات إضافية للمراجعة المالية، وجود المكونات الخمسة لنظام الرقابة الداخلية) والتركيز على مؤشرات غير تقليدية (كفاءة وفعالية العمليات، الاعتمادية على التقارير المالية، الامتثال للقوانين واللوائح) تتفق مع أهداف نظام الرقابة الداخلية والتى أقرتها لجنة COSO (Lansiluoto et al., 2016; Wang et al, 2011)، وقد توصلت دراسة (Lansiluoto et al., 2016) إلى أن كفاءة وفعالية العمليات أكثر المؤشرات غير التقليدية التى تعكس فعالية الرقابة الداخلية فى حالة توافر وتكامل جميع المكونات الخمسة للرقابة الداخلية. ولذا تركز الدراسة الحالية على استخدام

وتطوير المؤشرات غير التقليدية لقياس فعالية الرقابة الداخلية واختبار أثرها على القيمة المضافة الصافية لشركات مياه الشرب والصرف الصحى فى مصر وهو ما لم تهتم به الدراسات السابقة (فى حدود علم الباحثان). ولقد تباينت الدراسات السابقة فيما يتعلق بمؤشرات فعالية الرقابة الداخلية ومدى ملائمتها لقياس هذه الفعالية خصوصاً فى الدول التى لا تلتزم بتطبق قانون SOX.

وقد اعتمدت معظم الدراسات السابقة على المسح الميدانى الذى لا يعتمد على مؤشرات كمية لفعالية الرقابة الداخلية مثل دراسة كل من: (سعد الدين، ٢٠٠٨؛ شاهين، ٢٠١٥؛ Rae & Subramaniam, 2008; IONESCU, 2011; Wood & Brathwaite, 2013; Daniela & Attila, 2013; Al-Sharairi, 2013; Lansiluoto et al, 2016) أما الدراسة الحالية فتعتمد على إجراء دراسة تطبيقية لاختبار قدرة مؤشرات فعالية الرقابة الداخلية على تفسير القيمة المضافة الصافية للشركات محل الدراسة.

كما طُبقت معظم الدراسات السابقة على بيئات عمل غير محلية باستثناء دراسات (وهدان، ٢٠١٨؛ شاهين، ٢٠١٥؛ سعدالدين، ٢٠٠٨) ولكن جميع هذه الدراسات لم تتناول العلاقة بين فعالية الرقابة الداخلية والقيمة المضافة الصافية للشركات محل الدراسة وهو ما تركز عليه الدراسة الحالية.

وحاولت معظم الدراسات السابقة إن لم يكن جميعها إبراز الدور الجوهرى لفعالية الرقابة الداخلية من خلال عرض الآثار المترتبة على تحقيق هذا الدور والتى تتلخص فى تحسين جودة الاستحقاقات الاختيارية والحد من التلاعب فى الأرباح وممارسات إدارة الأرباح الحقيقية وبالتالى تحسين جودة المعلومات المحاسبية وجودة التقارير المالية (سعد الدين، ٢٠٠٨؛ Foster & Shastri, 2013; Epps & Guthrie, 2010; Ashbaugh-Skaife et al., 2008; Doyle et al, 2007)، تحسين بعض العوامل التنظيمية وخصوصاً البيئة الأخلاقية، مستوى تدريب الموظفين على إدارة المخاطر، وأنشطة المراجعة الداخلية (Rae & Subramaniam, 2008) تحسين التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية (وهدان، ٢٠١٨)، حماية أموال المنظمة والحد من الفساد والغش (Wood & Brathwaite, 2013; IONESCU, 2011)، تقليل الجهد الإضافى الذى يبذله المراجع لتجميع أدلة الإثبات وبالتالى تقليل أتعاب المراجع (Foster & Shastri, 2013)، تخفيض التكاليف وتعظيم الأرباح، ضمان إدارة أفضل للأصول (Daniela & Attila, 2013). ولكن لم تحاول هذه الدراسات إبراز الدور الجوهرى لفعالية الرقابة الداخلية فى تعظيم القيمة المضافة الصافية وبالتالى المساهمة فى الناتج القومى الاجمالى، وهو ما تسعى إلي تحقيقه الدراسة الحالية.

ثانيا: الرقابة الداخلية فى بيئة الأعمال الحكومية

تناولت الدراسات السابقة نظام الرقابة الداخلية فى بيئة الأعمال الحكومية من زوايا متعددة، فبينما اهتمت بعض الدراسات السابقة بتقييم وتطوير نظم الرقابة الداخلية ولكن لأهداف متنوعة منها الحد من الفساد (الدويرى، ٢٠٠٥)، ضمان نجاح العمل (أبو الجود، ٢٠٠٦)، مواكبة متطلبات الحكومة الإلكترونية (هاشم، ٢٠٠٩؛ Wahdan & Ali, 2007)، تحسين مستوى الأداء المالى " الربح"، كفاءة النشاط، والسيولة" (Muraleetharan, 2011)، والحد من المخاطر الداخلية والخارجية (إبراهيم،

٢٠١٣)، اهتم البعض الآخر بأسباب عدم التطبيق الناجح لمكونات الرقابة الداخلية (تضارب المصالح الاجتماعية والسياسية) فى ظل الإطار المقترح من لجنة COSO (Muskanan, 2014). كما اهتمت بعض الدراسات بتأثير نظام الرقابة الداخلية على كل من جودة التقارير المالية، ومبادئ حوكمة الشركات (Afiah & Azwari, 2015)، وأخيراً اهتمت بعض الدراسات الأخرى بتحديد أكثر نقاط الضعف فى بيئة الرقابة (مسئولية القيادة العليا، وسياسات تداول السلطة) التى لها تأثير على فعالية الرقابة الداخلية (Yurniwati & Rizaldi, 2015)، وبذلك لم تهتم الدراسات السابقة فى بيئة الأعمال الحكومية بالعلاقة بين فعالية الرقابة الداخلية وقدرة الوحدات الحكومية أو شركات القطاع العام على تحقيق قيمة مضافة وهو ما تحاول الدراسة الحالية تحقيقه.

ثالثا: أثر فعالية الرقابة الداخلية على القيمة المضافة

يلاحظ أن الدراسات السابقة فى مجال القيمة المضافة ركزت على علاقتها بنمو الشركات أو قيمة الشركة، ومقارنتها مع المقاييس المحاسبية التقليدية مثل مؤشرات الربحية أو العائد على السهم أو العائد على الاصول، أو العائد على رأس المال العامل، أوالعائد على حقوق الملكية. ولقد تباينت نتائج هذه الدراسات بين آثار إيجابية لمعلومات القيمة المضافة، وأنها تعد أفضل من المقاييس التقليدية التى تتجاهل تكلفة رأس المال. كما أنها مفيدة فى تقييم أداء الشركات واتخاذ القرارات (الشامى، ١٩٩٨، Medeiros, 2005; Irala, 2005; Chen et al., 2016; Stainbank, 2009; Olya et al., 2018; Sayari et al., 2018)، وبين آثار سلبية لمعلومات القيمة المضافة وأنها تعانى من أوجه ضعف فى القياس والإفصاح ولايمكن الاعتماد عليها فى إتخاذ القرارات (Van Stadan, 1998; Palliam, 2006) . ويدعو تباين نتائج الدراسات السابقة إلى الحاجة إلى مزيد من الدراسة فى هذا الموضوع، كما يلاحظ أن هذه الدراسات أجريت فى بيئات أخرى ماعدا (الشامى، ١٩٩٨).

وعلى الرغم من اهتمام العديد من الدراسات المعاصرة بموضوع القيمة المضافة إلا أنه من الملاحظ غياب أو وجود قصور فى المعرفة حول مساهمة الشركات فى الناتج القومى الإجمالى، من خلال قيمتها المضافة الصافية، أو العلاقة المباشرة بين هذه القيمة وبين الرقابة الداخلية الفعالة بصفة عامة وفى شركات مياه الشرب والصرف الصحى بصفة خاصة.

وبناءً على ما سبق يمكن صياغة فروض البحث على النحو التالى:

١) لايوجد تأثير لمستوى كفاءة العمليات بشركات مياه الشرب والصرف الصحى على قيمتها المضافة الصافية.

٢) لايوجد تأثير لمستوى فعالية العمليات بشركات مياه الشرب والصرف الصحى على قيمتها المضافة الصافية.

٣) لايوجد تأثير لمستوى الإعتمادية على التقارير المالية بشركات مياه الشرب والصرف الصحى على قيمتها المضافة الصافية.

٤) لايوجد تأثير لمستوى الامتثال للقوانين واللوائح المعمول بها فى شركات مياه الشرب والصرف الصحى على قيمتها المضافة الصافية.

٥) لايوجد تأثير لمستوى فعالية الرقابة الداخلية فى شركات مياه الشرب والصرف الصحى على قيمتها المضافة الصافية.

٦) لا يوجد تمايز بين الشركات محل الدراسة من حيث تأثير فعالية الرقابة الداخلية على القيمة المضافة الصافية.

٩- منهجية الدراسة

اعتمد الباحثان على كل من رؤية لجنة COSO عن الأهداف الأربعة لنظام الرقابة الداخلية (ومن ثم فعالية نظام الرقابة الداخلية)، ملاحظات مراقبى الجهاز المركزى للمحاسبات عن مشكلات الرقابة الداخلية بالشركات محل الدراسة، والاتجاه المعاصر فى الفكر المحاسبى لقياس فعالية الرقابة الداخلية والذى قدم أربعة مؤشرات كمية تعكس مدى تحقيق هذه الأهداف وترتبط هذه المؤشرات بكل من كفاءة العمليات، فعالية العمليات، الاعتمادية على التقارير المالية، والامتثال للقوانين واللوائح المعمول بها.

وتتناول منهجية الدراسة كل من مجتمع وعينة الدراسة، متغيرات الدراسة وطرق قياسها، مصادر جمع البيانات، والأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل بيانات الدراسة.

٩-١ مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من جميع الشركات التابعة للشركة القابضة لمياه الشرب والصرف الصحى فى مصر وعددها ٢٣ شركة بعد استبعاد شركتى القاهرة والأسكندرية من مجتمع الدراسة لأنهما يفصلان قطاع مياه الشرب عن قطاع الصرف الصحى على خلاف باقى الشركات حيث يتم دمج القطاعين معاً، وقد تم اختيار عينة مكونة من تسع شركات تابعة بنسبة ٣٩.١% من إجمالى الشركات التابعة، وقد تم اختيار العينة طبقاً لتوافر بيانات ست سنوات من ٢٠١١ إلى ٢٠١٦، وكذلك عدم الفصل فى التقارير المالية بين قطاعى مياه الشرب والصرف الصحى، ويعرض الجدول رقم (٢) الشركات محل الدراسة.

جدول (٢): الشركات محل الدراسة

م	الشركة	م	الشركة
١	شركة مياه الشرب والصرف الصحى بسوهاج	٦	شركة مياه الشرب والصرف الصحى ببنى سويف
٢	شركة مياه الشرب والصرف الصحى بالفيوم	٧	شركة مياه الشرب والصرف الصحى بالأقصر
٣	شركة مياه الشرب والصرف الصحى بأسيوط والوادى الجديد	٨	شركة مياه الشرب والصرف الصحى بمطروح
٤	شركة مياه الشرب والصرف الصحى بدمياط	٩	شركة مياه الشرب والصرف الصحى بأسوان
٥	شركة مياه الشرب والصرف الصحى بالغربية		

٩-٢ متغيرات الدراسة وطريقة قياسها:

اعتمدت الدراسة على مجموعة من العوامل المؤثرة على كل من فعالية الرقابة الداخلية والقيمة المضافة الصافية وقد تم تحديد وتوصيف هذه العوامل في ضوء الدراسات السابقة ونتائج تحليل محتوى تقارير الجهاز المركزى للمحاسبات للشركات محل الدراسة. ويمكن توضيح تلك المتغيرات وطريقة قياسها كما في الجدول رقم (٣).

جدول (٣): متغيرات الدراسة وطريقة قياسها

الرمز	المتغير	طريقة القياس	المصدر
X1	كفاءة العمليات (معدل دوران الاصول)	اجمالي الايرادات / متوسط اجمالي الاصول يعكس مدى كفاءة إدارة الشركة فى استغلال أصولها	Hunton, et al., 2002; Wang, et al., 2011; Aryani & Krismia,2013; Amoah, et al., 2017
X2	فعالية العمليات (العائد على حقوق الملكية)	صافي الدخل / متوسط إجمالى حقوق الملكية	Wang, et al., 2011 Aryani & Krismia,2013
X3	الاعتمادية على القوائم المالية (رأى المراجع)	متغير وهمي يأخذ واحد اذا كان تقرير المراجع على القوائم المالية غير متحفظ وصفر بخلاف ذلك.	Wang, et al., 2011 Nelson & Shukeri, 2011 Aryani & Krismia,2013
X4	الامتثال للقوانين واللوائح	مكمل نسبة عدد ملاحظات الجهاز المركزى للمحاسبات المتعلقة بعدم التزام الشركة بالقوانين واللوائح إلى إجمالى عدد الملاحظات	Wang, et al., 2011 بتصرف من الباحثين
Y	القيمة المضافة الصافية	تستخرج من قائمة الإنتاج والقيمة المضافة للشركة كجزء من التقرير المالى لها تعكس مدى مساهمة الشركة فى الناتج القومى الإجمالى	التقارير المالية للشركات محل الدراسة
C1	حجم الشركة	اللوغاريتم الطبيعي لأجمالي الاصول حجم الشركة يفترض انه يؤثر ايجابيا على فعالية الرقابة الداخلية لتوفر الامكانيات المادية، ومن ثم تأثيره على مساهمة الشركة فى الناتج القومى.	Brazel & Dang, 2008; Chen & Zhang, 2014; Lenard, et al., 2016; Amoah, et al., 2017; Ji , et al., 2017
C2	الرافعة المالية	اجمالي الالتزامات/اجمالي الاصول تعكس مدى اعتماد الشركة على مصادر التمويل الخارجى فى تمويل أصولها	Brazel & Dang, 2008; Li, et al., 2012b); Chen & Zhang, 2014
C3	معدل نمو الإيرادات	[الايرادات في السنة(t) – الايرادات في السنة(t-1)]/الايرادات في السنة(t-1) تمثل الإيرادات المصدر الرئيس للقيمة المضافة الصافية للشركة وبالتالى مساهمتها في الناتج القومى	Doyle, et al., 2007; Gray, et al., 2009; Ji, et al., 2017
C4	معدل التدفقات النقدية التشغيلية	التدفقات النقدية التشغيلية / اجمالي الاصول يعكس كفاءة إدارة الشركة فى استغلال أصولها، وكفاءة جهاز التحصيل من عملائها	Doyle, et al., 2007; Brazel & dang, 2008; Aryani & Krismia, 2013
C5	معدل نمو الأصول	[اجمالي الاصول في السنة (t)- اجمالي الاصول في السنة (t-1) /]اجمالي الاصول في السنة (t-1) يعكس قدرة الشركة على تحقيق أرباح وبالتالى نمو واستمرار الشركة، ومساهمتها فى الناتج القومى.	Gray, et al., 2009
C6	نسبة السيولة	الأصول المتداولة ÷ الإلتزامات المتداولة تعكس قدرة الشركة على سداد ديونها قصيرة الأجل	Friedlob & Schleifer, 2003

قياس المساهمة فى الناتج القومى الاجمالى

بفحص التقارير المالية السنوية للشركات محل الدراسة وكذلك تقارير الجهاز المركزى للمحاسبات لنفس الشركات اتضح أنها تفصح عن مساهمة هذه الشركات فى الناتج القومى من خلال مقياس "القيمة المضافة الصافية" حيث تعد هذه الشركات قائمة بعنوان "قائمة الإنتاج والقيمة المضافة تنتهى بحساب القيمة المضافة الصافية للشركة ولذا سوف يعتمد الباحثان علي هذا المقياس فى قياس مساهمة الشركات محل الدراسة فى الناتج القومى الإجمالى.

ويتم تفسير المتغير التابع وهو القيمة المضافة الصافية (Y) من خلال قيم المتغيرات المستقلة (X) فى إطار مجموعة من المتغيرات الرقابية (C) وفقاً للنماذج التالية:

(١) تأثير كفاءة العمليات على القيمة المضافة الصافية

(١) $(Y)\ VA= B_0+B_1 X_1+B_5 C_1+B_7 C_3+B_8 C_{4+} B_9 C_5 +E$

حيث إن: VA هى القيمة المضافة الصافية، X_1 كفاءة العمليات، C_1 حجم الشركة، C_3 معدل نمو الإيرادات، C_4 معدل التدفقات النقدية التشغيلية، C_5 معدل نمو الأصول.

(٢) تأثير فعالية العمليات على القيمة المضافة الصافية

(٢) $(Y)\ VA= B_0+B_2 X_2+B_6 C_2+B_7 C_3+B_8 C_4+B_9 C_5 +E$

حيث إن: VA هى القيمة المضافة الصافية، X_2 فعالية العمليات، C_2 الرافعة المالية، C_3 معدل نمو الإيرادات، C_4 معدل التدفقات النقدية التشغيلية، C_5 معدل نمو الأصول.

(٣) تأثير الاعتمادية على التقارير المالية على القيمة المضافة الصافية

(٣) $(Y)\ VA= B_0+B_3 X_3+B_5 C_1+B_7 C_3+B_8 C_{4+} B_9 C_5 +E$

حيث إن: VA هى القيمة المضافة الصافية، X_3 الاعتمادية على التقارير المالية، C_1 حجم الشركة، C_3 معدل نمو الإيرادات، C_4 معدل التدفقات النقدية التشغيلية، C_5 معدل نمو الأصول.

(٤) تأثير الامتثال للقوانين واللوائح على القيمة المضافة الصافية

(٤) $(Y)\ VA= B_0+B_4 X_4+B_5 C_1+B_7 C_3+B_8 C_{4+} B_9 C_5 + B_{10} C_6+E$

حيث إن: VA هى القيمة المضافة الصافية، X_4 الامتثال للقوانين واللوائح، C_1 حجم الشركة، C_3 معدل نمو الإيرادات، C_4 معدل التدفقات النقدية التشغيلية، C_5 معدل نمو الأصول ، C_6 نسبة السيولة.

(٥) تأثير فعالية الرقابة الداخلية على القيمة المضافة الصافية

(٥) $(Y)\ VA= B_0+B_1 X_1+ B_2 X_2+ B_3 X_3+ B_4 X_4+B_5 C_1+B_7 C_3+B_8 C_4+ B_9 C_5 +E$

حيث إن: VA هى القيمة المضافة الصافية، X_1 كفاءة العمليات، X_2 فعالية العمليات، X_3 الاعتمادية على التقارير المالية، X_4 الامتثال للقوانين واللوائح، C_1 حجم الشركة، C_3 معدل نمو الإيرادات، C_4 معدل التدفقات النقدية التشغيلية، C_5 معدل نمو الأصول.

٣-٩ مصادر جمع البيانات

تم الحصول على البيانات اللازمة لاختبار فروض الدراسة من كل من التقارير المالية للشركات التابعة للشركة القابضة لمياه الشرب والصرف الصحى فى جمهورية مصر العربية، وتقارير الجهاز

المركزى للمحاسبات عن القوائم المالية الرقابة الداخلية لنفس الشركات، والبيانات المستخدمة هى بيانات تسع شركات تابعة، وبالتالي لدينا ٥٤ مشاهدة (٩*٦).

٩-٤ الأساليب الاحصائية

لاختبار مدى صحة فروض الدراسة، تم استخدام الأساليب الإحصائية التالية:

١. **التحليل الوصفى للبيانات:** (الوسط الحسابى – الانحراف المعيارى) وذلك لرصد سلوك بيانات الدراسة.

٢. **تحليل ارتباط بيرسون:** Pearson Correlation لتحديد اتجاه وقوة العلاقة بين كل بعد من ابعاد فعالية الرقابة الداخلية والقيمة المضافة الصافية.

٣. **تحليل الانحدار المتعدد:** Multiple Regression/Correlation Analysis

يعتبر أسلوب تحليل الانحدار المتعدد وتحليل الارتباط المتعدد من أساليب التحليل الاحصائى التي تتعامل مع المتغيرات المتعددة، وغالباً يتم استخدام هذين الأسلوبين معاً وذلك بغرض الكشف عن نوع وقوة العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، حيث يساعد أسلوب تحليل الانحدار المتعدد الباحث فى التحقق من وجود علاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، وتقدير نموذج يستطيع منه الباحث التنبؤ بقيم المتغير التابع من خلال قيم المتغيرات المستقلة. كما يستخدم مع هذا الأسلوب في التحليل أسلوب تحليل الارتباط المتعدد وذلك لتحديد قوة العلاقة بين هذين النوعين من المتغيرات.

٤.**أسلوب تحليل التمايز:** Discriminate analysis وذلك للتمييز بين الشركات الخاضعة للدراسة من خلال أبعاد فعالية الرقابة الداخلية والقيمة المضافة الصافية.

٥.**الاختبارات الإحصائية لفروض الدراسة:** واشتملت على اختبار F- test لاختبار معنوية النموذج ككل، واختبار T-test لاختبار معنوية كل متغير على حدة، واختبار ويلكس لامدا Wilk's Lambda، واختبار مربع كاى، كما تم استخدام اختبار تضخم التباين للمتغيرات Variance (Inflation Factor VIF) واختبار التباين المسموح به (Tolerance) لاكتشاف مدى وجود مشكلة التداخل الخطى فى النموذج. وتعتبر جميع هذه الاختبارات مصاحبة لأساليب التحليل التى تقرر استخدامها والمتوافرة في حزمة الأساليب الإحصائية SPSS.

١٠- تحليل نتائج الدراسة

قامت الدراسة بتوظيف البيانات التى تم الحصول عليها بهدف تحديد أثر كل بعد من أبعاد فعالية الرقابة الداخلية على القيمة المضافة الصافية بالشركات عينة الدراسة. وكذلك أثر هذه الأبعاد مجتمعة على القيمة المضافة الصافية وذلك بغرض تحديد العوامل التى توفر المعلومات المحاسبية المتعلقة بالقيمة المضافة الصافية للمستخدمين فى التوقيت المناسب لاتخاذ قرارات نافعة قبل أن تفقد قدرتها التأثيرية على القرارات (IASB, 2008). وقد اعتمدت الدراسة على استخدام الأساليب الإحصائية المتمثلة فى أسلوب الانحدار المتعدد وتحليل الارتباط واسلوب تحليل التمايز بغرض تحليل البيانات واختبار مدى صحة فروض الدراسة واستخلاص نتائجها، ويمكن توضيح ذلك كما يلى:

١٠-١ التحليل الوصفى لمتغيرات الدراسة

اعتمدت الدراسة فى التحليل الوصفى على تقسيم متغيرات الدراسة إلى متغيرات متصلة ومتغيرات متقطعة كما يلى:

١٠-١-١ المتغيرات المتصلة

تتمثل المتغيرات المتصلة للدراسة فى معدل دوران الأصول (كفاءة العمليات)، العائد على حقوق الملكية (فعالية العمليات)، الامتثال للقوانين واللوائح، الحجم، الرافعة المالية، معدل نمو الإيرادات، معدل التدفقات النقدية التشغيلية، معدل نمو الأصول، نسبة السيولة، والقيمة المضافة الصافية. ويمكن توضيح التحليل الوصفى لتلك المتغيرات فى الشركات محل الدراسة من خلال الجدول رقم (٤).

جدول (٤): التحليل الوصفى للمتغيرات المتصلة بالشركات محل الدراسة

الرمز	المتغير	المتوسط	الانحراف المعيارى
X1	معدل دوران الاصول (كفاءة العمليات)	.074	.035
X2	معدل العائد على حقوق الملكية (فعالية العمليات)	.088	.154
X4	الامتثال للقوانين واللوائح	.559	.298
C1	حجم الشركة	9.26	.223
C2	الرافعة المالية	.371	.166
C3	معدل نمو الايرادات	.177	.184
C4	معدل التدفقات النقدية التشغيلية	.007	.0157
C5	معدل نمو الأصول	.209	1.08
C6	نسبة السيولة	.750	.335
Y	القيمة المضافة الصافية	34.9	37.5

المصدر: نتائج التحليل الإحصائى

ويفحص الجدول رقم (٤) يلاحظ الآتى:

- انخفاض ملحوظ فى متوسط معدل دوران الأصول (كفاءة العمليات) حيث بلغ (٠.٠٧٤) بانحراف معيارى (٠.٠٣٥) بمقارنته بمثيله فى بعض الدراسات مثل دراسة (وهدان، ٢٠١٨) حيث تراوح هذا المتوسط بين (٠.١١، ٠.٣١) فى الشركات التى تطبق والتي لا تطبق نظم ERP، مما يدل على ضعف كفاءة العمليات التشغيلية وعدم قدرة إدارة الشركات محل الدراسة على استغلال أصولها.
- انخفاض ملحوظ فى متوسط معدل العائد على حقوق الملكية حيث بلغ (٠.٠٨٨) بانحراف معيارى (٠.١٥٤) بمقارنته بمثيله فى بعض الدراسات مثل دراسة (وهدان، ٢٠١٨) حيث تراوح هذا المتوسط بين(٠.١٢، ٠.٦٦) فى الشركات التى تطبق والتى لا تطبق نظم ERP، مما يشير إلى انخفاض فعالية العمليات بالشركات محل الدراسة.
- انخفاض متوسط معدل الامتثال للقوانين واللوائح حيث بلغ (٠.٥٥٩) أي أن حوالى ٤٤% من إجمالى الملاحظات الواردة بتقارير مراقبى الجهاز المركزى للمحاسبات تتعلق بعدم التزام

الشركات محل الدراسة بتطبيق نصوص بعض مواد القوانين واللوائح والقرارات الجمهورية المعمول بها. وقد يرجع ذلك إلى تكرار عدم التزام معظم الشركات محل الدراسة بتطبيق بعض نصوص مواد القوانين واللوائح والقرارات الجمهورية من عام لآخر مثل مخالفة أحكام المادة ٤٩ من القانون رقم (٤) لسنة ١٩٩٤، أحكام القرار الجمهورى رقم ١٣٦ لسنة ٢٠٠٤، وأحكام المادة ١٥٠ من اللائحة المالية كما سبق إيضاحه فى مشكلة الدراسة.

- ارتفاع متوسط حجم الشركات حيث بلغ (٩.٢٦) بمقارنته ببعض الدراسات السابقة مثل (Ittonen, 2010) حيث بلغ (٦.٨٦) ويدعم هذه الخاصية ارتفاع متوسط معدل نمو الأصول حيث بلغ (٠.٢٠٩)، ولكن يلاحظ انخفاضه بشكل ملحوظ عن مثيله فى بعض الدراسات السابقة مثل (Ji, et al., 2017) حيث بلغ (٢٢.٥)، ودراسة (وهدان، ٢٠١٨) حيث تراوح بين (١٩.٥٥ – ٢١.٥٧) فى شركات قطاع العقارات والرعاية الصحية والأدوية على التوالى الأمر الذى يعكس الطبيعة الخاصة للشركات محل الدراسة وتأثر حجم أصولها بالعديد من القيود مثل نظام المنح والإعانات، القوانين المنظمة للشركات القابضة والتابعة لها، واللوائح الداخلية مثل لائحة العقود والمشتريات الموحدة، ولائحة المخازن للشركات التابعة والتى تتضمن بعض النصوص التى تتعلق بمخازن التكوين السلعى وتكهين الأصول وجردها.
- انخفاض متوسط الرافعة المالية (٠.٣٧١) بمقارنته ببعض الدراسات السابقة مثل دراسة (Feng, et al., 2009) حيث بلغ (٠.٦٢)، دراسة (Sun, 2016) حيث بلغ (٠.٧٨)، ودراسة (وهدان، ٢٠١٨) حيث تراوح بين (٠.٨٩ – ٠.٤٤) فى شركات قطاع العقارات والرعاية الصحية والأدوية على التوالى.
- ارتفاع طفيف فى معدل نمو الإيرادات بسبب زيادة كميات الفاقد فى المياه من سنة لأخرى حيث بلغت نسبة الفاقد فى بعض الشركات ثلث كمية المياه المنتجة، كما أن بعض الشركات تعتمد على شراء أكثر من ٥٠% من كميات المياه المباعة من شركات المياه الكبرى (مثل شركة مياه الشرب بالأسكندرية) وبأسعار شراء مرتفعة، كما أن بعض الشركات اتفقت على بيع مياه لبعض المراكز والقرى السياحية بأسعار مخفضة للمتر المكعب تصل إلى أكثر من ثلث المتوسط المتعارف عليه لسعر المتر المكعب.
- انخفاض ملحوظ فى متوسط معدل التدفقات النقدية التشغيلية حيث بلغ (٠.٠٠٧) والذى قد يرجع إلى عدة أسباب تم الإشارة إلى بعضها فى تقارير الجهاز المركزى للمحاسبات من بينها كثرة الوصلات الخلسة، وعدم كفاءة جهاز التحصيل من العملاء حيث لم تصل نسبة التحصيل فى بعض الشركات نصف المبالغ الواجب تحصيلها.
- انخفاض ملحوظ فى متوسط نسبة السيولة حيث بلغ (٠.٧٥) أى أنها لم تتعد الواحد الصحيح بمعنى أن الأصول المتداولة لا تكفى لتغطية الإلتزامات المتداولة بالشركات محل الدراسة، فنسبة السيولة يتعين أن تكون مرتفعة بشكل كافى حتى تتمكن الشركة من سداد التزاماتها فى تواريخ استحقاقها ولكن مع الأخذ فى الاعتبار ألا تكون الزيادة فى قيمة الأصول المتداولة عن

الالتزامات المتداولة مبالغ فيها مما يدل على إهدار جزء من استثمارات الشركة فى بعض البنود مثل المخزون الراكد بدون استفادة حقيقية تعود عليها (Friedlob & Schleifer, 2003).

١٠-١-٢ المتغيرات المتقطعة (المنفصلة)

تتمثل متغيرات الدراسة المتقطعة فى المتغيرات الوهمية التى يتم التعبير عنها بالقيمتين (١) و(صفر)، وتتمثل فى متغير وحيد هو الاعتمادية على التقارير المالية (رأى المراجع). ويوضح الجدول رقم (٥) التحليل الوصفى لهذا المتغير فى الشركات محل الدراسة.

جدول (٥): التحليل الوصفى للمتغيرات المتقطعة بالشركات محل الدراسة

الرمز	المتغير	مشاهدات محققة		مشاهدات غير محققة	
		تكرار	%	تكرار	%
X3	الاعتمادية على التقارير المالية (رأى المراجع)	٢٧	%٥٠	٢٧	%٥٠

المصدر: نتائج التحليل الاحصائى

ويتضح من الجدول رقم (٥) تساوى عدد المشاهدات فى الشركات التى نالت تقاريرها رأى غير متحفظ مع الشركات التى نالت تقاريرها رأى آخر بخلاف الرأى غير المتحفظ وهذا يؤكد على الانخفاض الملحوظ فى متوسط معدل الامتثال للقوانين واللوائح حيث بلغ هذا المتوسط (٠.٥٥٩).

١٠-٢ اختبار أثر فعالية الرقابة الداخلية على القيمة المضافة الصافية فى الشركات محل الدراسة

١٠-٢-١ اختبار العلاقة بين متغيرات الدراسة فى الشركات محل الدراسة

جدول (٦) نتائج تحليل الارتباط بين متغيرات الدراسة

الرمز	المتغير	القيمة المضافة الصافية (Y)	P-Value
X1	معدل دوران الاصول (كفاءة العمليات)	.367	.010*
X2	معدل العائد على حقوق الملكية (فعالية العمليات)	.622	.000*
X3	الاعتمادية على التقارير المالية	.488	.000*
X4	الامتثال للقوانين واللوائح	.549	.000*
C1	حجم الشركة	.140	.341
C2	الرافعة المالية	.099	.501
C3	معدل نمو الايرادات	.458	.001*
C4	معدل التدفقات النقدية التشغيلية	-.114	.440
C5	معدل نمو الأصول	-.047	.749
C6	نسبة السيولة	-.127	.391

المصدر: نتائج التحليل الاحصائى

*العلاقة معنوية (Sig. (2-tailed عند مستوى معنوية ١%

يتضح من الجدول رقم (٦) وجود علاقات ارتباط موجبة ومعنوية عند مستوى (0.10) بين جميع أبعاد فعالية الرقابة الداخلية (كفاءة العمليات (X1)، فعالية العمليات (X2)، الاعتمادية على التقارير المالية (X3)، الامتثال للقوانين واللوائح (X4)، ومعدل نمو الإيرادات (C_3)) وبين القيمة المضافة الصافية (Y) حيث بلغت معاملات الارتباط (0.367، 0.622، 0.488، 0.549، 0.458) على

التوالى وبلغت قيمة P-value (0.010، 0.000، 0.000، 0.000، 0.001)على التوالى وهى قيم أقل من ٠.٠٥ وبالتالى من المتوقع أن يكون هناك قدرة لجميع أبعاد فعالية الرقابة الداخلية على تفسير القيمة المضافة الصافية مع ملاحظة أن أكثر الأبعاد ارتباطاً بهذه القيمة هو فعالية العمليات (0.622) يليه الامتثال للقوانين واللوائح، يليه الاعتمادية على التقارير المالية ويتمثل أقلهم ارتباطاً فى كفاءة العمليات. ومن المتوقع أيضاً أن زيادة معدل نمو الإيرادات يحسن من قدرة أبعاد فعالية الرقابة الداخلية على تفسير القيمة المضافة الصافية لأن الإيرادات تمثل نقطة البداية عند حساب هذه القيمة.

١٠-٢-٢ إختبار أثر أبعاد فعالية الرقابة الداخلية على القيمة المضافة الصافية

ولاختبار تأثير أبعاد فعالية الرقابة الداخلية على القيمة المضافة الصافية بالشركات محل الدراسة يتم اختبار أثر كل من كفاءة العمليات، فعالية العمليات، الاعتمادية على التقارير المالية، والامتثال للقوانين واللوائح على القيمة المضافة الصافية، وأثر جميع أبعاد فعالية الرقابة الداخلية ككل على القيمة المضافة الصافية.

١٠-٢-٢-١ اختبار أثر كفاءة العمليات على القيمة المضافة الصافية فى الشركات محل الدراسة

لاختبار مدى صحة الفرض الأول للدارسة وهو "لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لكفاءة العمليات على القيمة المضافة الصافية بالشركات محل الدراسة" تم استخدام أسلوب الانحدار المتعدد لتحديد قدرة بُعد كفاءة العمليات على تفسير القيمة المضافة الصافية.

ويوضح الجدول رقم (٧) نتائج تحليل الانحدار المتعدد لتأثير كفاءة العمليات وأهم العوامل الحاكمة على القيمة المضافة الصافية بالشركات محل الدراسة.

جدول (٧): نتائج تحليل الانحدار المتعدد لتأثير كفاءة العمليات والعوامل الأخرى على القيمة المضافة الصافية

الرمز	المتغير	المعاملات غير المعيارية		Beta	T	P-value	VIF	Toler.
		B	الخطأ القياسى					
X1	معدل دوران الاصول (كفاءة العمليات)	567.3	153.2	.532	3.70	.001	1.594	.627
C1	حجم الشركة	104.3	32.28	.620	3.23	.002	2.845	.352
C3	معدل نمو الايرادات	58.88	25.40	.290	2.32	.025	1.207	.829
C4	معدل التدفقات النقدية التشغيلية	-462.1	277.9	-.193	-1.66	.104	1.044	.958
C5	معدل نمو الاصول	-14.03	5.773	-.403	-2.43	.019	2.128	.470
Constant		-977.1						
R	معامل الارتباط المتعدد	.675						
R2	معامل التحديد	.456						
Adj. R2	معامل التحديد المعدل	.392						
	قيمة F	7.05						
	P-value	.000						

المصدر: نتائج التحليل الاحصائى

ويتضح من الجدول رقم (٧) معنوية النموذج المستخدم ككل فى اختبار العلاقة التأثيرية فى القيمة المضافة الصافية (Y). حيث بلغت قيمة ف (7.05) وبلغت قيمة P-value (.000) وهى أقل من مستوى معنوية (05.) مما يعنى أن النموذج صالح للتنبؤ بقيمة المتغير التابع. كما توضح النتائج

من قيمة تضخم التباين للمتغيرات Variance Inflation Factor(VIF) وهى أقل من (10) وقيمة التباين المسموح به (Tolerance) وهى أكبر من (0.1) أنه لا توجد مشكلة التداخل الخطى فى نموذج الدراسة (O'Brien, 2007) وأن هذا النموذج قوى فى تفسير الأثر على القيمة المضافة الصافية.

أما فيما يتعلق بالقدرة التفسيرية للنموذج والتى توضح نسبة التغير فى المتغير التابع والتى يفسرها المتغير المستقل (كفاءة العمليات) فيلاحظ من الجدول رقم (٦) أن قيمة معامل الارتباط المتعدد بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع بلغت (0.675) والمساهمة النسبية (معامل التحديد) له بلغت (0.456) وهذا يعنى أن متغير كفاءة العمليات (X1) والمتغيرات الحاكمة الأخرى يفسرون ما مقداره 45.6% من التغير فى المتغير التابع (القيمة المضافة الصافية).

كما يتبين من نتائج تحليل الانحدار المتعدد فى الجدول رقم (٧) أن كل من المتغيرات المستقلة كفاءة العمليات X1 ، حجم الشركة C1، ومعل نمو الإيرادات C3 له تأثير طردى عند قيمة P-value (0.001)، (0.002)، (0.025) على التوالى على القيمة المضافة الصافية وذلك عند مستوى معنوية (0.05). فى حين يؤثر معدل نمو الأصول C5 تأثيراً عكسياً معنويا على القيمة المضافة الصافية بمستوى معنوية (019.)، كما يتبين عدم تأثير معدل التدفقات النقدية التشغيلية على القيمة المضافة الصافية. وتأخذ معادلة نموذج الانحدار الصورة التالية (*تظهر المتغيرات المؤثرة معنوياً Bold*):

$$Y = -977.1 + 567.3\ X_1 + 104.3\ C_1 + 58.88\ C_3 - 462.1\ C_4 - 14.03\ C_5$$

وبالتالى يتم رفض الفرض الأول "لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لكفاءة العمليات على القيمة المضافة الصافية بالشركات محل الدراسة " أى أن هناك تأثير لكفاءة العمليات على القيمة المضافة الصافية بالشركات محل الدراسة عند مستوى معنوية ٠.٠٥، وبالتالى المساهمة الإيجابية على الناتج القومى الإجمالى.

١٠-٢-٢-٢ اختبار أثر فعالية العمليات على القيمة المضافة الصافية فى الشركات محل الدراسة

لاختبار مدى صحة الفرض الثانى للدارسة وهو "لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لفعالية العمليات على القيمة المضافة الصافية بالشركات محل الدراسة" تم استخدام أسلوب الانحدار المتعدد لتحديد قدرة بُعد فعالية العمليات على تفسير القيمة المضافة الصافية. ويوضح الجدول رقم (٨) نتائج تحليل الانحدار المتعدد لتأثير فعالية العمليات وأهم العوامل الأخرى على القيمة المضافة الصافية بالشركات محل الدراسة.

ويتضح من الجدول رقم (٨) معنوية النموذج المستخدم ككل فى اختبار العلاقة التأثيرية فى القيمة المضافة الصافية (Y) حيث بلغت قيمة ف (10.041) وقيمة P-value (.000) وهى أقل من مستوى معنوية (05.) مما يعنى أن النموذج صالح للتنبؤ بقيمة المتغير التابع. كما توضح النتائج من قيمة تضخم التباين للمتغيرات (VIF) وهى أقل من (10) وقيمة التباين المسموح به (Tolerance) وهى أكبر من (0.1) أنه لا توجد مشكلة التداخل الخطى فى نموذج الدراسة وأن هذا النموذج قوى فى

تفسير الأثر على القيمة المضافة الصافية. أما فيما يتعلق بالقدرة التفسيرية للنموذج والتى توضح نسبة التغير فى المتغير التابع والتى تفسرها المتغيرات المستقلة فيلاحظ من الجدول رقم (٨) أن قيمة معامل الارتباط المتعدد بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع بلغت (0.738) والمساهمة النسبية (معامل التحديد) له بلغت (0.545) وهذا يعنى أن متغير فعالية العمليات والمتغيرات الأخرى يفسرون ما مقداره 54.5% من التغير فى المتغير التابع (القيمة المضافة الصافية).

جدول (٨): نتائج تحليل الانحدار المتعدد لتأثير فعالية العمليات وأهم العوامل الأخرى على القيمة المضافة الصافية

الرمز	المتغير	المعاملات غير المعيارية B	الخطأ القياسى	Beta	T	P-value	VIF	Toler
X2	معدل العائد على حقوق الملكية (فعالية العمليات)	137.7	26.42	.565	5.22	.000	1.083	.923
C2	الرافعة المالية	31.60	28.69	.140	1.10	.277	1.493	.670
C3	معدل نمو الايرادات	69.43	22.27	.342	3.12	.003	1.107	.903
C4	معدل التدفقات النقدية التشغيلية	-254.8	262.7	-.107	-.970	.337	1.113	.898
C5	معدل نمو الأصول	-7.520	4.246	-.216	-1.77	.084	1.374	.728
Constant				2.166				
R	معامل الارتباط المتعدد			.738				
R2	معامل التحديد			.545				
Adj. R2	معامل التحديد المعدل			.490				
	قيمة F			10.041				
	P-value			.000				

المصدر: نتائج التحليل الاحصائى

كما يتبين من نتائج تحليل الانحدار المتعدد أن كل من فعالية العمليات ومعدل نمو الإيرادات لهما تأثير إيجابى معنوى على القيمة المضافة الصافية بقيمة P-value (.000)، (0.003) على التوالى عند مستوى معنوية (.05)، فى حين يؤثر معدل نمو الأصول تأثيراً عكسياً معنوياً على القيمة المضافة الصافية عند مستوى معنوية (.10). وقد تبين أيضاً عدم تأثير كل من الرافعة المالية، ومعدل التدفقات النقدية التشغيلية على القيمة المضافة الصافية، وتأخذ معادلة نموذج الانحدار الصورة التالية (*تظهر المتغيرات المؤثرة معنوياً Bold*):

$$Y = 2.166 + 137.7\ X_2 + 31.60\ C_2 + 69.43\ C_3 - 254.8\ C_4 - 7.25\ C_5$$

وبالتالى يتم رفض الفرض الثانى وهو "لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لفعالية العمليات على القيمة المضافة الصافية بالشركات محل الدراسة" حيث يوجد تأثير إيجابى لمعدل العائد على حقوق الملكية (فعالية العمليات) على القيمة المضافة الصافية عند مستوى معنية ٠.٠٥، وبالتالى المساهمة الإيجابية على الناتج القومى الإجمالى. على الناتج القومى الإجمالى:

١٠-٢-٢-٣ اختبار أثر الاعتمادية على القوائم المالية على القيمة المضافة الصافية فى الشركات محل الدراسة

لاختبار مدى صحة الفرض الثالث للدارسة وهو "لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لبُعد الاعتمادية على التقارير المالية على القيمة المضافة الصافية بالشركات محل الدراسة" تم استخدام

أسلوب الانحدار المتعدد لتحديد مدى تأثير الاعتمادية على التقارير المالية على القيمة المضافة الصافية. ويوضح الجدول رقم (٩) نتائج تحليل الانحدار المتعدد لتأثير الاعتمادية على التقارير المالية وأهم العوامل الأخرى على القيمة المضافة الصافية بالشركات محل الدراسة.

جدول (٩): نتائج تحليل الانحدار المتعدد لتأثير الاعتمادية على التقارير المالية وأهم العوامل الأخرى على القيمة المضافة الصافية

الرمز	المتغير	المعاملات غير المعيارية B	المعاملات غير المعيارية الخطأ القياسى	Beta	T	P-value	VIF	Toler.
X3	الاعتمادية على التقارير المالية (رأى المراجع)	39.74	7.855	.532	5.06	.000	1.035	.966
C1	حجم الشركة	50.56	25.23	.301	2.00	.052	2.109	.474
C3	معدل نمو الايرادات	100.7	21.44	.495	4.70	.000	1.043	.959
C4	معدل التدفقات النقدية التشغيلية	-241.2	252.4	-.101	-.956	.345	1.045	.957
C5	معدل نمو الأصول	-8.514	5.146	-.245	-1.66	.105	2.052	.487
Constant				-464.96				
R	معامل الارتباط المتعدد			.743				
R2	معامل التحديد			.552				
Adj. R2	معامل التحديد المعدل			.500				
	قيمة F			10.345				
	P-value			.000				

المصدر: نتائج التحليل الاحصائي

ويتضح من الجدول رقم (٩) معنوية النموذج المستخدم ككل فى اختبار العلاقة التأثيرية فى القيمة المضافة الصافية (Y). حيث بلغت قيمة ف (10.345) وقيمة P-value (.000) وهى أقل من مستوى معنوية (.05) مما يعنى أن النموذج صالح للتنبؤ بقيمة المتغير التابع. كما توضح النتائج من قيمة تضخم التباين للمتغيرات (VIF) وهى أقل من (10) وقيمة التباين المسموح به (Tolerance) وهى أكبر من (0.1) أنه لا توجد مشكلة التداخل الخطى فى نموذج الدراسة وأن هذا النموذج قوى فى تفسير الأثر على القيمة المضافة الصافية. أما فيما يتعلق بالقدرة التفسيرية للنموذج والتى توضح نسبة التغير فى المتغير التابع والتى يفسرها المتغيرات المستقلة فيلاحظ من الجدول رقم (٩) أن قيمة معامل الارتباط المتعدد بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع بلغت (0.743) والمساهمة النسبية (معامل التحديد) له بلغت (0.552) وهذا يعنى أن متغير الاعتمادية على التقارير المالية والعوامل الحاكمة الأخرى يفسرون ما مقداره 55.2% من التغير فى المتغير التابع (القيمة المضافة الصافية).

كما يتبين من نتائج تحليل الانحدار المتعدد أن كل من الإعتمادية على التقارير المالية، حجم الشركة، ومعدل نمو الإيرادات لهم تأثير إيجابى على القيمة المضافة الصافية بقيمة P-value (.000)، (0.052)، (0.000) على التوالى عند مستوى معنوية (.05)، وهذا يتفق مع النتائج التى توصلت إليها دراسة (lansiluoto et al, 2016; lashgari et al, 2015; Ashbaugh-Skaife, et al., 2008; وهدان، ٢٠١٨؛ سعدالدين، ٢٠٠٨) فى حين لا يؤثر كل من معدل التدفقات النقدية التشغيلية ومعدل نمو الأصول على القيمة المضافة الصافية. وتأخذ معادلة نموذج الانحدار الصورة التالية (*تظهر المتغيرات المؤثرة معنوياً Bold*):

$$Y=-464.96 + 39.74\ X_3 + 50.56\ C_1 + 100.7\ C_3 - 241.2\ C_4 - 8.514\ C_5$$

وبالتالى يتم رفض الفرض الثانى وهو "لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للاعتمادية على التقارير المالية على القيمة المضافة الصافية بالشركات محل الدراسة" حيث يوجد تأثير إيجابى لهذا المتغير على القيمة المضافة الصافية عند مستوى ٠.٠٥، وبالتالى المساهمة الإيجابية على الناتج القومى الإجمالى. على الناتج القومى الإجمالى.

١٠-٢-٢-٤ اختبار أثر الامتثال للقوانين واللوائح على القيمة المضافة الصافية فى الشركات محل الدراسة

لاختبار مدى صحة الفرض الرابع للدارسة وهو "لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لبُعد الامتثال للقوانين واللوائح على القيمة المضافة الصافية بالشركات محل الدراسة" يتم استخدام أسلوب الانحدار المتعدد لتحديد مدى تأثير الامتثال للقوانين واللوائح على القيمة المضافة الصافية. ويوضح الجدول رقم (١٠) نتائج تحليل الانحدار المتعدد لتأثير الامتثال للقوانين واللوائح وأهم العوامل الأخرى على القيمة المضافة الصافية بالشركات محل الدراسة.

جدول (١٠): نتائج تحليل الانحدار المتعدد لتأثير الامتثال للقوانين واللوائح وأهم العوامل الأخرى على القيمة المضافة الصافية

الرمز	المتغير	المعاملات غير المعيارية		Beta	T	P-value	VIF	Toler
		B	الخطأ القياسى					
X4	الامتثال للقوانين واللوائح	81.957	13.102	.652	6.256	.000	1.229	.814
C1	حجم الشركة	113.3	26.21	.674	4.32	.000	2.750	.364
C3	معدل نمو الايرادات	73.06	20.71	.360	3.53	.001	1.175	.851
C4	معدل التدفقات النقدية التشغيلية	-479.3	238.7	-.201	-2.01	.051	1.129	.886
C5	معدل نمو الاصول	-16.73	4.973	-.481	-3.36	.002	2.315	.432
C6	نسبة السيولة	22.00	12.24	.197	1.80	.080	1.354	.738
Constant				-1082.5				
R	معامل الارتباط المتعدد			.799				
R2	معامل التحديد			.638				
Adj. R2	معامل التحديد المعدل			.585				
	قيمة F			12.039				
	P-value			.000				
	Durbin-Watson			1.337				

المصدر: نتائج التحليل الاحصائى

ويتضح من الجدول رقم (١٠) معنوية النموذج المستخدم ككل فى اختبار العلاقة التأثيرية فى القيمة المضافة الصافية (Y). حيث بلغت قيمة ف (12.039) وقيمة P-value (.000) وهى أقل من مستوى معنوية (05.) مما يعنى أن النموذج صالح للتنبؤ بقيمة المتغير التابع. كما توضح النتائج من قيمة تضخم التباين للمتغيرات (VIF) وهى أقل من (10) وقيمة التباين المسموح به (Tolerance) وهى أكبر من (0.1) أنه لا توجد مشكلة التداخل الخطى فى نموذج الدراسة وأن هذا النموذج قوى فى تفسير الأثر على القيمة المضافة الصافية.

أما فيما يتعلق بالقدرة التفسيرية للنموذج والتى توضح نسبة التغير فى المتغير التابع والتى تفسرها المتغيرات المستقلة فيلاحظ من الجدول رقم (١٠) أن قيمة معامل الارتباط المتعدد بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع بلغت (0.799) والمساهمة النسبية (معامل التحديد) له بلغت (0.638) وهذا يعنى أن متغير الامتثال للقوانين واللوائح والعوامل الحاكمة الأخرى يفسرون ما مقداره 63.8% من التغير فى المتغير التابع (القيمة المضافة الصافية).

كما يتبين من نتائج تحليل الانحدار المتعدد أن كل من الامتثال للقوانين واللوائح ، حجم الشركة، معدل نمو الإيرادات، ونسبة السيولة لهم تأثير إيجابى على القيمة المضافة الصافية بقيمة P-value (.000)، (0.000)، (0.001)، (0.080) على التوالى عند مستوى معنوية (0.05) وهذا يتفق مع نتائج ما توصلت إليه دراسة (Lansiluoto et al, 2016)، فى حين يؤثر كل من معدل التدفقات النقدية التشغيلية ومعدل نمو الأصول على القيمة المضافة الصافية بمستوى معنوية (051.)، (0.002) على التوالى. وتأخذ معادلة نموذج الانحدار الصورة التالية (*تظهر المتغيرات المؤثرة معنوياً Bold*):

Y=-1082.5 + 81.957 X4+ 113.3 C1 + 73.06 C3 -479.3 C4 -16.73 C5 +22 C6

وبالتالى يتم رفض الفرض الثانى وهو "لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للامتثال للقوانين واللوائح على القيمة المضافة الصافية بالشركات محل الدراسة" حيث يوجد تأثير إيجابى لهذا المتغير على القيمة المضافة الصافية عند مستوى معنوية ٠.٠٥، وبالتالى المساهمة الإيجابية على الناتج القومى الإجمالى. على الناتج القومى الإجمالى.

١٠-٢-٢-٥ اختبار أثر فعالية الرقابة الداخلية على القيمة المضافة الصافية فى الشركات محل الدراسة

لاختبار مدى صحة الفرض الخامس للدارسة وهو "لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لفعالية الرقابة الداخلية على القيمة المضافة الصافية بالشركات محل الدراسة" يتم استخدام اسلوب الانحدار المتعدد لتحديد مدى تأثير أبعاد فعالية الرقابة الداخلية على القيمة المضافة الصافية. ويوضح الجدول رقم (١١) نتائج تحليل الانحدار المتعدد لتأثير فعالية الرقابة الداخلية وأهم العوامل الأخرى على القيمة المضافة الصافية بالشركات محل الدراسة.

جدول (١١): نتائج تحليل الانحدار المتعدد لتأثير فعالية الرقابة الداخلية على القيمة المضافة الصافية.

الرمز	المتغير	المعاملات غير المعيارية		Beta	T	P-value	VIF	Tol.
		B	الخطأ القياسى					
X1	معدل دوران الاصول (كفاءة العمليات)	252.5	112.4	.237	2.25	.030	1.960	.510
X2	معدل العائد على حقوق الملكية (فعالية العمليات)	71.31	22.62	.293	3.15	.003	1.520	.658
X3	الاعتمادية على التقارير المالية (رأى المراجع)	19.95	6.802	.267	2.93	.006	1.461	.684
X4	الامتثال للقوانين واللوائح	36.60	13.35	.291	2.74	.009	1.988	.503
C1	حجم الشركة	73.20	24.78	.435	2.95	.005	3.830	.261
C3	معدل نمو الايرادات	57.36	17.29	.282	3.32	.002	1.276	.783
C4	معدل التدفقات النقدية التشغيلية	-328.1	185.20	-.137	-1.77	.084	1.059	.945
C5	معدل نمو الاصول	-10.08	4.026	-.290	-2.50	.017	2.364	.423
Constant				-702.62				
R	معامل الارتباط المتعدد			.883				
R2	معامل التحديد			.779				
Adj. R2	معامل التحديد المعدل			.734				
	قيمة F			17.175				
	P-value			.000				

المصدر: نتائج التحليل الاحصائى

ويتضح من الجدول رقم (١١) معنوية النموذج المستخدم ككل فى اختبار العلاقة التأثيرية في القيمة المضافة الصافية. حيث بلغت قيمة ف(17.175) وقيمة P-value (000.) وهى أقل من مستوى معنوية (05.) مما يعنى أن النموذج صالح للتنبؤ بقيمة المتغير التابع. كما توضح النتائج من قيمة تضخم التباين للمتغيرات (VIF) وهى أقل من (10) وقيمة التباين المسموح به (Tolerance) وهى أكبر من (0.1) أنه لا توجد مشكلة التداخل الخطى وقوة نموذج الدراسة فى تفسير الأثر على القيمة المضافة الصافية. أما فيما يتعلق بالقدرة التفسيرية للنموذج والتي توضح نسبة التغير فى المتغير التابع والتي تفسرها المتغيرات المستقلة فيلاحظ من الجدول رقم (١١) أن قيمة معامل الارتباط المتعدد بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع بلغت (883.) والمساهمة النسبية (معامل التحديد) لها بلغت (0.779) وهذا يعنى أن المتغيرات المستقلة تفسر ما مقداره 77.9 % من التغير فى المتغير التابع (القيمة المضافة الصافية).

كما يتبين من نتائج تحليل الانحدار المتعدد أن كلاً من معدل دوران الاصول، معدل العائد على حقوق الملكية، الاعتمادية على التقارير المالية، الامتثال للقوانين واللوائح ، حجم الشركة، معدل نمو الإيرادات، لهم تأثير إيجابى على القيمة المضافة الصافية بقيمة P-value (030.)، (0.003)، (0.006)، (0.009)، (0.005)، (0.002) على التوالى عند مستوى معنوية (0.05)، فى حين يؤثر معدل نمو الأصول تأثيراً سلبياً على القيمة المضافة الصافية بمستوى معنوية (0.017)، بينما يؤثر معدل التدفقات النقدية التشغيلية سلبياً على القيمة المضافة الصافية عند مستوى معنوية (0.10). وتأخذ معادلة نموذج الانحدار الصورة التالية (*تظهر المتغيرات المؤثرة معنوياً Bold*):

$$Y= -702.62 +252.5\ X_1+71.31\ X_2 +19.95\ X_3+ 36.60\ X_4 +73.2\ C1 + 57.36\ C3 -328.1\ C4 -10.08\ C5$$

وبالتالى يتم رفض الفرض الخامس وهو لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لفعالية الرقابة الداخلية على القيمة المضافة الصافية بالشركات محل الدراسة" حيث يوجد تأثير إيجابى لجميع أبعاد فعالية الرقابة الداخلية على القيمة المضافة الصافية عند مستوى معنوية ٠.٠٥ وبالتالى المساهمة الإيجابية على الناتج القومى الإجمالى.

١٠-٢-٣ التمايز طبقا للقيمة المضافة الصافية وأبعاد فعالية الرقابة الداخلية

ولاختبار مدى وجود فروق جوهرية بين النوعين من الشركات (شركات ذات قيمة مضافة عالية وشركات ذات قيمة مضافة منخفضة) على أساس أبعاد الرقابة الداخلية: يتم صياغة الفرض السادس كما يلى: " لا يوجد تمايز ذو دلالة احصائية بين الشركات (ذات القيمة المضافة العالية والشركات ذات القيمة المضافة المنخفضة) فيما يتعلق بالعلاقة بين القيمة المضافة الصافية وأبعاد فعالية الرقابة الداخلية (كفاءة العمليات، فعالية العمليات، الاعتمادية على التقارير المالية، والامتثال للقوانين واللوائح)".

ولاختبار مدى صحة هذا الفرض ولتحديد مدى وجود تمايز ذو دلالة احصائية بين المجموعتين من الشركات من حيث تأثير القيمة المضافة الصافية على أبعاد الرقابة الداخلية للمجموعتين من الشركات، تم تطبيق أسلوب تحليل التمايز المتعدد Multiple Discriminant Analysis على نموذج اشتمل على مجموعتين من الشركات والتى تمثل أنواع الشركات الخاضعة للدراسة (كمتغير تابع)، والعوامل التى تمثل أبعاد نظام الرقابة الداخلية (كمتغيرات مستقلة). واشتملت عينة الدراسة الإجمالية التى خضعت للتحليل على ٥٤ مفردة (٩ شركات لمدة ٦ سنوات). وبتطبيق اسلوب تحليل التمايز المتعدد من خلال طريقة ويلكس لامبدا Wilks Lambda أمكن اختبار صحة مدى الفرض السادس، حيث أظهرت نتائج تحليل التمايز المتعدد أن هناك علاقة معنوية (P-value =0.000) وارتباط عالى (معامل الارتباط يمثل ٠.٨٦٨) بين المجموعتين من الشركات (شركات ذات قيمة مضافة عالية وشركات ذات قيمة مضافة منخفضة) وأبعاد فعالية الرقابة الداخلية (كفاءة العمليات، فعالية العمليات، الاعتمادية على التقارير المالية، والامتثال للقوانين واللوائح) (نموذج العلاقة يعتبر معنويا عند مستوي معنوية ٠.٠١)، وذلك كما يتضح في الجدول رقم (١٢).

جدول (١٢): دوال تحليل التمايز المتعدد أبعاد فعالية الرقابة الداخلية

(أ) دوال التمايز				
رقم الدالة	قيمة إيجن	التباين	معامل الارتباط	
١	3.056	100.0	.868	
	ويلكس لامبدا	كا٢	درجات الحرية	P-value
	.274	56.005	12	.000

المصدر: نتائج التحليل الاحصائى

كما يوضح الجدول رقم (١٣) الفروق المعنوية بين الشركات وفقا للقيمة المضافة الصافية فى ضوء أبعاد فعالية الرقابة الداخلية: ويتضح من الجدول (١٣) وجود فروق معنوية عند مستوى (.05) لكل من معدل دوران الأصول (كفاءة العمليات)، و معدل العائد على حقوق الملكية (فعالية العمليات)، الاعتمادية على التقارير المالية، و الامتثال للقوانين واللوائح، ومعدل نمو الايرادات كما يتضح من قيمة P-value (.007، .000، .005، .001، .004) على الترتيب عند مستوى معنوية ٠.٠٥، مما يعكس الاهمية النسبية لهم ومساهمتهم فى القدرة التفسيرية لدالة التمايز، ويتضح ذلك من ارتفاع قيمة (ف) التى بلغت (7.84، 16.3، 8.87، 12.8، 9.38) على الترتيب، بالاضافة إلى انخفاض قيمة ويلكس لامدا التى بلغت (.854، .738، .838، .782، .831) على الترتيب مما يشير إلى إمكانية استخدام هذه المتغيرات للتمييز بين الشركات وفقا للقيمة المضافة الصافية وأبعاد فعالية الرقابة الداخلية.

جدول (١٣): تحليل الفروق المعنوية بين الشركات.

الرمز	أبعاد فعالية الرقابة الداخلية	ويلكس لامدا	ف	P-value
X1	معدل دوران الأصول (كفاءة العمليات)	.854	7.84	.007
X2	معدل العائد على حقوق الملكية (فعالية العمليات)	.738	16.3	.000
X3	الاعتمادية على التقارير المالية	.838	8.87	.005
X4	الامتثال للقوانين واللوائح	.782	12.8	.001
C1	حجم الشركة	.959	1.97	.168
C2	الرافعة المالية	.995	.241	.626
C3	معدل نمو الإيرادات	.831	9.38	.004
C4	معدل التدفقات النقدية التشغيلية	.997	.145	.705
C5	معدل نمو الأصول	.995	.240	.626
C6	نسبة السيولة	.968	1.51	.226

المصدر: نتائج التحليل الاحصائى

وفي ضوء ما سبق يمكننا رفض الفرض السادس والذي ينص علي أنه " لا يوجد تمايز ذو دلالة احصائية بين الشركات (ذات القيمة المضافة العالية والشركات ذات القيمة المضافة المنخفضة) فيما يتعلق بالعلاقة بين القيمة المضافة الصافية وأبعاد فعالية الرقابة الداخلية (كفاءة العمليات، فعالية العمليات، الاعتمادية على التقارير المالية، والامتثال للقوانين واللوائح)"عند مستوى معنوية ٠.٠٥، وذلك بعد أن تبين أن هناك متغيرات تستطيع التمييز بين المجموعتين من الشركات، أى ان هناك تمايز ذو دلالة احصائية بين المجموعتين من الشركات على أساس أبعاد نظام الرقابة الداخلية. وقد اعتمد هذا القرار على قيمة ويلكس لامدا في دالة تحليل التمايز والتى لم تزيد عن ٢٤٧. كما أن قيمة كا٢ المحسوبة (54.005) بدرجات حرية ١٢ في نفس الدالة تفوق نظيرتها الجدولية عند مستوى معنوية ٠.٠٠١ (أنظر جدول ١٢).

١١- نتائج الدراسة

هدفت الدراسة إلى تقييم أثر فعالية الرقابة الداخلية على القيمة المضافة الصافية وعلى المساهمة فى الناتج القومى الإجمالى، ولتحقيق أهداف الدراسة واختبار فروضها، تم مراجعة الدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع، وإجراء دراسة تطبيقية بتحليل محتوى المعلومات المستخرجة من التقارير المالية وتقارير الجهاز المركزى للمحاسبات لعينة من شركات مياه الشرب والصرف الصحى فى مصر. وقد تمثلت نتائج الدراسة فى وجود تأثير لجميع أبعاد فعالية الرقابة الداخلية (كفاءة العمليات، فعالية العمليات، الاعتمادية على التقارير المالية، والامتثال للقوانين واللوائح) على القيمة المضافة الصافية. حيث أشارت النتائج إلى أن أبعاد فعالية الرقابة الداخلية مجتمعة تفسر ٧٧.٩% من القيمة المضافة الصافية التى تحققها الشركات محل الدراسة وتزداد هذه القدرة التفسيرية فى الشركات كلما زاد كل من حجم الشركة، معدل نمو الإيرادات، معدل التدفقات النقدية التشغيلية، ومعدل نمو الأصول، فعلى الرغم من وجود تأثير عكسى لكل من معدل التدفقات النقدية التشغيلية، ومعدل نمو الأصول على القيمة المضافة الصافة إلا أن هذا التأثير يرجع إلى تزايد القيم السالبة لكل من صافى التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل، والتغير فى الأصول فى معظم سنوات الدراسة.

كما تشير نتائج الدراسة إلى أن الامتثال للقوانين واللوائح كان أكثر أبعاد فعالية الرقابة الداخلية من حيث القدرة التفسيرية للقيمة المضافة الصافية حيث يساهم بنسبة ٦٣.٨% فى تفسير القيمة المضافة الصافية، وتزداد هذه القدرة التفسيرية بزيادة كل من حجم الشركة، معدل نمو الإيرادات، ومعدل نمو الأصول. أما الاعتمادية على التقارير المالية فتأتى فى المرتبة الثانية من حيث القدرة التفسيرية للقيمة المضافة الصافية حيث تساهم بنسبة ٥٥.٢% فى تفسير القيمة المضافة الصافية، وتزداد هذه القدرة التفسيرية بزيادة كل من حجم الشركة، معدل نمو الإيرادات. وتأتى فعالية العمليات (معدل العائد على الملكية) فى المرتبة الثالثة من حيث القدرة التفسيرية للقيمة المضافة الصافية حيث تساهم بنسبة ٥٤.٥% فى تفسير القيمة المضافة الصافية، وتزداد هذه القدرة التفسيرية بزيادة كل من معدل نمو الإيرادات ومعدل نمو الأصول. وتأتى كفاءة العمليات فى المرتبة الرابعة والأخيرة من حيث القدرة التفسيرية للقيمة المضافة الصافية حيث تساهم بنسبة ٤٥.٦% فى تفسير القيمة المضافة الصافية، وتزداد هذه القدرة التفسيرية بزيادة كل من حجم الشركة، معدل نمو الإيرادات، ومعدل نمو الأصول.

كما تشير نفس النتائج المشار إليها أعلاه إلى أن القدرة التفسيرية لجميع أبعاد فعالية الرقابة الداخلية تتأثر بمعدل نمو الإيرادات بلا استثناء، كما أنها تتأثر بحجم الشركة باستثناء بُعد فعالية العمليات (معدل العائد على الملكية)، وتتأثر أيضاً بمعدل نمو الأصول باستثناء بُعد الاعتمادية على التقارير المالية، ويستدل من ذلك على ضرورة اهتمام شركات مياه الشرب والصرف الصحى فى جمهورية مصر العربية بتحسين هذه المتغيرات الرقابية وخصوصاً معدل نمو الإيرادات. كما تشير نتائج الدراسة الى وجود تمايز ذو دلالة إحصائية بين النوعين من الشركات (ذات القيمة المضافة العالية وذات القيمة المضافة المنخفضة) فيما يتعلق بالعلاقة بين القيمة المضافة الصافية وأبعاد فعالية الرقابة

الداخلية (كفاءة العمليات، فعالية العمليات، الاعتمادية على التقارير المالية، والامتثال للقوانين واللوائح)، حيث توجد متغيرات تستطيع التمييز فيما بينهم.

تساهم الدراسة الحالية فى إضافة معرفة جديدة للأدب المحاسبى على مستويين. فعلى المستوى النظرى، فهى أول دراسة تعرض طرق قياس فعالية الرقابة الداخلية وطرق قياس القيمة المضافة، كما انها أول دراسة تمد بقياس كمى لفعالية الرقابة الداخلية وتربط بينها وبين القيمة المضافة الصافية وبالتالى المساهمة فى الناتج القومى الإجمالى. وتم دراسة أثر فعالية الرقابة الداخلية على القيمة المضافة الصافية مع التبرير العلمى والعملى لهذا الأثر. حيث يعتبر القيمة المضافة الصافية من أفضل مقاييس الأداء المالى والإدراى للشركات. وعلى المستوى التطبيقى تم إجراء الدراسة التطبيقية فى إحدى الدول النامية (مصر). والتى تختلف عن الدول المتقدمة فى عدة جوانب مثل قوانين الرقابة الداخلية والنظام الضريبى، وقواعد الافصاح بسوق الاوراق المالية، وعدم التزام مصر بتطبيق قانون SOX وعدم تقرير الشركات المصرية عن أوجه الضعف فى الرقابة الداخلية، لذلك نتائج الدراسة ستكون نافعة للشركات الأخرى فى مصر ودول الشرق الأوسط.

١٢- توصيات الدراسة وأليات التنفيذ

١٢-١: ضرورة اهتمام شركات مياه الشرب والصرف الصحى فى مصر بتحسين فعالية الرقابة الداخلية من خلال:

- عقد حزمة من البرامج التدريبية المتخصصة فى مجال فعالية الرقابة الداخلية وخصوصاً في بيئات التكنولوجيا الحديثة.
- الحد من أخطاء التوجيه المحاسبى لبعض العمليات وخصوصاً المتكررة منها من سنة لأخرى بعقد حزمة متكاملة من البرامج التدريبية لمحاسبى الشركات محل الدراسة لتدريبهم على المعالجات المحاسبية الصحيحة وتوعيتهم بمتطلبات كل من النظام المحاسبى الموحد والإصدار الجديد (٢٠١٥) لمعايير المحاسبة المصرية.
- إدخال منظومة التشغيل الإلكترونى وتصميم شبكة ربط داخلية بين جميع إدارات الشركة لتحسين كفاءة العمليات وتقليل حجم الأخطاء البشرية.
- ضرورة تطبيق مبدأى المساءلة والمحاسبة فى الشركات التابعة لمياه الشرب والصرف الصحى فى مصر، تسوية مديونية هذه الشركات، حل النزاعات المالية بينها وبين مؤسسات الدولة وغيرها من المؤسسات، وإعادة هيكلة المحفظة الاستثمارية فى تلك الشركات لضمان زيادة أرباحها، تقليل خسائرها، وحسن إدارة واستغلال أصولها لتحسين كفاءة وفعالية العمليات.
- حصر جميع ملاحظات مراقبى الجهاز المركزى للمحاسبات والتنسيق مع هؤلاء المراقبين لإيجاد حلول حقيقية ومقنعة لمنع تكرار هذه الملاحظات وزيادة درجة الاعتمادية على التقارير المالية.
- حصر جميع مواد القوانين واللوائح والنظام المحاسبى الموحد والقرارات الجمهورية التى لا تلتزم الشركة بتطبيقها ودراسة الأسباب الجوهرية لذلك وإيجاد طرق شرعية تُمكن الشركة من الامتثال

لهذه القوانين واللوائح والقرارات أو تقنين الأوضاع الحالية بموجب تشريعات خاصة بشركات مياه الشرب والصرف الصحى.

١٢-٢: ضرورة قيام شركات مياه الشرب والصرف الصحى فى مصر باتخاذ الإجراءات الكفيلة بزيادة معدل نمو الإيرادات ومنها:

- الحد من اختلاسات المياه المنتجة وتقليل فاقد المياه المنتجة من خلال تفعيل دور إدارة المتابعة والرقابة الميدانية بإجراء حملات لإزالة الوصلات الخلسة وتقنين أوضاع هذه الوصلات وتركيب عدادات لها وإصلاح العدادات العاطلة.
- الدراسة المتأنية للاتفاقيات التى تعقدها الشركات مع المراكز والقرى السياحية وغيرهما من العملاء للحد من أثر فروق تخفيض أسعار المتر المكعب على إيرادات الشركة، وكذلك الحد من قيمة كميات استهلاك المياه التى لم يتم المحاسبة عنها.
- تجنب القراءات التقديرية والاعتماد على القراءات الفعلية لعدادات المياه حيث لا تقل نسبة المشتركين الذين يحاسبون تقديرياً فى بعض الشركات عن ٣٠% من إجمالى المشتركين ويمكن تحقيق ذلك بتحديث بيانات المشتركين بمعرفة القراء والمحصلين على الطبيعة وحصر غير المشتركين على الحاسب الآلى.
- زيادة كميات المياه المنتجة من خلال رفع كفاءة المحطات ذات الإنتاجية الضعيفة (ويمكن ذلك بتدوير أصحاب الكفاءات والخبرات المتراكمة بالشركة على ما تملكه من محطات)، استمرار توصيل التيار الكهربائى لمحطات التحلية دون انقطاع، إحلال وتجديد الشبكات الداخلية المتهالكة، تركيب شبكات جديدة لوصول مياه الشرب إلى الأماكن غير المخدومة، إنشاء محطات إضافية تابعة للشركات التى لا تغطى كميات المياه المتاحة لها، ومحاولة إيجاد حلول مبتكرة لتجنب تذبذب مستوى المياه بالترع.

١٢-٣: ضرورة قيام شركات مياه الشرب والصرف الصحى فى مصر باتخاذ الإجراءات الكفيلة بزيادة حجم الأصول ومعدلات نموها ومنها قيام إدارة الأملاك بالشركات محل الدراسة بالآتى: حصر جميع المواقع التابعة والمملوكة لها ولم تدرج ضمن أصولها وذلك لإدراجها ضمن أصول الشركة وإظهار المركز المالى وحجم الشركة الحقيقى، وإعداد بيان بالأراضى الفضاء والحصول على قرارات تخصيص منفعة عامة من المحافظة لهذه الأراضى لصالح شركات مياه الشرب والصرف الصحى لإدراجها ضمن مشروعاتها المستقبلية.

١٣- الدراسات المستقبلية

- إجراء المزيد من الدراسات حول أثر فعالية الرقابة الداخلية على القيمة المضافة في قطاعات الاعمال العام الأخرى مثل قطاعات الكهرباء أو البترول للتعرف على مدى الاختلاف بين تلك القطاعات حول أثر فعالية الرقابة الداخلية على القيمة المضافة الصافية.
- إجراء دراسة مقارنة بين بدائل قياس فعالية الرقابة الداخلية وأثرها على القيمة المضافة الصافية فى شركات قطاع الأعمال العام.

- اختبار أثر فعالية الرقابة الداخلية على جودة التقارير المالية (شاملة قائمة الإنتاج والقيمة المضافة) فى شركات قطاع الأعمال العام.
- دراسة أثر التكامل بين فعالية الرقابة الداخلية وجودة المراجعة بواسطة الجهاز المركزى للمحاسبات على جودة المعلومات المحاسبية فى شركات قطاع الأعمال العام.
- دراسة أثر استخدام قانون SOX (القسم الخاص بالرقابة الداخلية) بشركات قطاع الاعمال العام على جودة المعلومات المحاسبية.
- دراسة إمكانية استخدام قائمة القيمة المضافة كأداة تطوير مناسبة ومفيدة لتطبيق الافكار الرئيسية للتقارير المتكاملة.
- دراسة القيمة المضافة كمدخل معاصر لتطوير المحاسبة الاجتماعية.

المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

الجمل، ضياء الدين محمد فاروق الغنيمي، (٢٠١٣)، "مدخل مقترح لإعادة هيكلة هندسة المراجعة لتفعيل حوكمة شركات قطاع الأعمال العام"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة بنها.

الجهاز المركزى للمحاسبات، (٢٠١٠)، " التعديلات على بعض أحكام النظام المحاسبى الموحد فيما يتعلق بالدليل المحاسبى وشرحه والقوائم المالية الصادرة بقرار رئيس الجهاز المركزى للمحاسبات رقم ٢٠٤ لسنة ٢٠٠١"، جمهورية مصر العربية، المجلد الأول، الطبعة الثانية.

الجهاز المركزي للمحاسبات، "تقارير مراقبة وتقويم الأداء للشركة القابضة لمياه الشرب والصرف الصحي"، إدارة مراقبة حسابات المرافق، الفترة من ٢٠٠٧ إلى ٢٠١٦.

الدويري، صفوت مصطفي إبراهيم، (٢٠٠٥) "مدخل مقترح لتطوير نظم الرقابة الداخلية للحد من الفساد في الوحدات الحكومية"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية تجارة، جامعة عين شمس، ع٤.

المعايير الدولية المهنية لممارسة التدقيق الداخلي، ٢٠١٠.

الشامى، مصطفى أحمد (١٩٩٨) "خصائص مؤشرات الربحية والقيمة المضافة: مدخل لبيان جدوى الافصاح عن القيمة المضافة فى ظل الأطار المفاهيمى للمحاسبة المالية"، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، كلية التجارة وإدارة الاعمال، جامعة حلوان، العدد الثالث والرابع، ١٩٩٨، صص: ٣٨١: ٤٠٨.

الهيئة العامة للرقابة المالية (٢٠١٧). "قواعد القيد واستمرار القيد وشطب الاوراق المالية بالبورصة المصرية"، قرار إدارة الهيئة رقم ٣٠ لسنة ٢٠٠٢ وفقا لاخر تعديل فى مايو ٢٠١٧.

إبراهيم، عادل عبدالرحمن عبدالسلام، (٢٠١٣) إطار مقترح لتقييم الرقابة الداخلية في بيئة تشغيل البيانات الحكومية إلكترونيا: دراسة تطبيقية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة المنوفية.

أبو الجود، سومن عبد الفتاح محمد، (٢٠٠٦)،"تطوير الرقابة الداخلية بالوحدات الحكومية بما يتناسب مع متطلبات الحكومة الإلكترونية"، مجلة الدراسات المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة بنى سويف، ع ٢.

جميل، حسني خليل، (٢٠١٥)،"مقومات الرقابة الداخلية وأثرها على تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية: دراسة ميدانية"، مجلة مركز صالح عبدالله كامل للاقتصاد الإسلامي – مصر مج١٩، ع٥٥، ص ص: ٥١٧ – ٥٥٧.

سعد الدين، ايمان محمد (٢٠٠٨) . "أثر تقرير الإدارة والمراجع الخارجى عن فعالية الرقابة الداخلية فى ضوء قانون Surbanes-Oxley على تحسين جودة التقرير المالى بالتطبيق على البيئة المصرية"، مجلة الدراسات المالية والتجارية، كلية التجارة – جامعة بنى سويف، العدد الأول، ص ص: ٣٠٩-٣٥٤.

شاهين، منار حلمى أحمد، (٢٠١٥)، "مشاكل الرقابة الداخلية وتأثيرها على تأكيدات الثقة في النظم والمواقع في بيئة التجارة الإلكترونية"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة المنوفية.

قانون رقم (٢٠٣) لسنة ١٩٩١، بإصدار قانون شركات قطاع الأعمال العام.

مركز المديرين المصرى (٢٠١١)، "دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات"، وزارة الاستثمار، جمهورية مصر العربية، مارس ٢٠١١ (نسخة معدلة).

مركز المديرين المصرى (٢٠١٦)، "الدليل المصرى لحوكمة الشركات"، بالهيئة العامة للرقابة المالية، الإصدار الثالث- أغسطس ٢٠١٦.

معهد التخطيط القومى (٢٠١٧) "آليات وسبل إصلاح القطاع العام فى جمهورية مصر العربية"، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، يناير ٢٠١٧.

نبوي، إيناس محمد،(٢٠٠١)،"أثر توسيع قاعدة ملكية شركات قطاع الأعمال العام على الكفاءة الإنتاجية ونتائج التشغيل"، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، مج ٤، ع٣.

هاشم، محمد صالح (٢٠٠٩)، "ضوابط تطوير الرقابة الداخلية المحاسبية بالنظام المحاسبي الحكومي لمواكبة متطلبات الحكومة الإلكترونية في مصر، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية.

وهدان، محمد على.(٢٠١٨)، " تقييم أثر نظم تخطط موارد المشروع علي التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية في ضوء فعالية الرقابة الداخلية: دراسة تطبيقية"، مجلة البحوث المحاسبية، قسم المحاسبة – كلية التجارة – جامعة طنطا، العدد الثانى.

ثانياً: المراجع باللغة الإنجليزية

Afiah, N. N., and Azwari, P. C. (2015). "The Effect of The Implementation Of Government Internal Control System (GICS) on The Quality of Financial Reporting of The Local Government and Its Impact on the Principles of Good Government in South Sumatera", *2nd Global Conference on Business and Social Science-2015*, GCBSS-2015, pp: 17-18, September 2015, Bali, Indonesia.

Aldama, L.P. and Zicari, A. (2012). "Value-Added Reporting As a Tool For Sustainability: A Latin American Experience", *Corporate Governance*, Vol. 12, No. 4, pp: 485-498.

Al-Sharairi, J.A. (2013)."The Impact of Internal Control to E-Commerce activities on the Quality of Accounting Information in the Banks Operation in Jordan", The *Journal of American Academy of Business*, Cambridge, Vol. 18, No. 2, pp: 202-209.

Altamuro, J. & Beatty, A. (2010). "How Does Internal Control Regulation Affect Financial Reporting", *Journal of Accounting and Economics*, Vol. 49, No. 1/2, February, PP: 58–74.

Al-Thuneibat A. A., Al-Rehaily, A. S., and Basodan, Y. A., (2015)."The Impact of Internal Control Requirements on Profitability of Saudi Shareholding Companies", *International Journal of Commerce and Management*, Vol. 25, Iss. 2, pp: 196 – 217.

Amoah, N.Y., Anderson, A., Bonaparte, I. & Tang, A.P. (2017). Internal Control Material Weakness and Real Earnings Management, *Advances in Public Interest Accounting*, Vol. 20, pp: 1-21.

Arens, A.A., Elder, R.J. and Beasley, M.S. (2017). *Auditing and Assurance Services: An Integrated Approach*, Global edition, Pearson, England.

Aryani, Y. & Krismiaji (2013). "Enterprise Resource Planning Implementation and Accounting Information Quality" *GSTF Journal on Business review (GBR)*, Vol. 2, No. 2, pp: 25-31.

Ashbaugh-Skaife, H., Collins, and W. Kinney. (2007). The Discovery and Reporting of Internal Control Deficiencies Prior to SOX-mandated Audits. *Journal of Accounting and Economics*, Vol. 44, No. (1–2), pp: 166–192.

----------, ----------, ----------, and Lafond, R. (2008). "The Effect of SOX Internal Control Deficiencies and Their Remediation on Accrual Quality", *The Accounting Review*, Vol. 83, No. 1, pp: 217-250.

ASSC (The Accounting Standards Steering Committee). (1975). "The Corporate Report", *A Discussion Paper, The Institute of Chartered Accountants in England and Wales, London.*

Beretta S , Michelon G.,and Bozzolan S., (2015)."Board Monitoring and Internal Control System Disclosure In Different Regulatory Environments", *Journal Of Applied Accounting Research*, Vol. 16, Iss. 1, pp:138 – 164.

Bolton, B., Lian, Q., Rupley, K.., and Zhao, J. (2016). "Industry Contagion Effects of Internal Control Material Weaknesses disclosures", *Advances in Accounting, incorporating Advances in International Accounting*, Vol. 34, pp: 27-40.

Brabazon, T. and Sweeny, B. (1998). "Economic Value Added Really Adding Something New", *Accountancy Ireland*, June, Vol. 30, No. 3, pp: 14-15.

Brazel, J.F. and Dang, L. (2008). "The Effect of ERP System Implementations on the Management of Earnings and Earnings Release Dates", *Journal of Information Systems*, Vol. 2, No. 2, pp: 1-21.

Chen, H., and Shi, Y., (2012). "Empirical Study on the Correlation between the Internal Control and Enterprise Value-based on the Information System", *Journal of Computers*, Vol:7, No.7, July, pp:1688-1695 .

Chen, J. and Zhang, H., (2014). "The Impact of the Corporate Governance Code on Earnings Management –Evidence from Chinese Listed Companies", *European Financial Management*, Vol. 20, No. 3, June, pp: 596-632.

Chen, T. (2016). "Internal Control, life cycle and Earnings Quality – An Empirical Analysis from Chinese Market", *Journal of Business and Management*, Vol. 4, pp: 301-311.

Chen, Y., Eshleman, John D., and Soileau, J. S., (2016). "Board Gender Diversity and Internal Control Weaknesses", *Advances in Accounting Incorporating Advances in International Accounting*, Vol.33, pp:11-19.

Chi, W., Lisic, L. & Pevzner, M., (2011). "Is Enhanced Audit Quality Associated with Greater Real Earnings Management?", *Accounting Horizons*, Vol. 25, No. 2, June, PP: 315-335.

Coltrain, D., Barton, D., and Boland, M., (2000). "Value Added: Opportunities and Strategies, Arthur Capper Cooperative Center, Kansas State University, Available at: *https://www.researchgate.net/publication/228647997*, Accessed on: July 2018.

COSO (The Committee of Sponsoring Organizations of the Treadway Commission). (2013). *"COSO Internal Control – Integrated Framework (2013)"*, KPMG International, a Swiss Entity.

COSO ERM (2004). Committee of Sponsoring Organization of Tread way Commission. *Enterprise Risk Management – Integrated Framework*, AICPA, New York.

Daniela, P., & Attila, T. (2013). Internal Audit versus Internal Control and Coaching. *Procedia Economics and Finance*,Vol. 6, PP:694-702.

Davidson, R., Goodwin-Steward, J. and Kent, P. (2005). "Internal Governance Structures and Earnings Management", *Accounting and Finance*, Vol. 45, Pp: 241-268.

De Chernatony, J. Harris, F. and Riley, F.D. (2000). ""Added Value: Its Nature, Roles and Sustainability", *European Journal of Marketing*, Vol. 34, No: 1/2, pp:39-56.

Dechow, P., Weili, G. and Schrand, C. (2010). "Understanding Earnings Quality: A Review of the Proxies, Their Determinants and Their Consequences", *Journal of Accounting and Economics*, Vol. 50 No. 2/3, pp: 344-401.

Doe, P and Mukherjee, T. (2009). "How Fortune 1000 Firms View EVA", *Corporate Finance Review*, Vol. 14, No. 2, pp: 9-15.

Doyle, J., Ge, W., and McVay, S., (2007). "Determinants of Weaknesses in Internal Control over Financial Reporting", *Journal of Accounting and Economics*, Vol. 44, pp: 193-223.

Epps, R.W., and Guthrie, C.P. (2010). "Sarbanes-Oxley 404 Material Weaknesses and Discretionary Accruals", *Accounting Forum*, Vol. 34, No.2, June, pp: 67-75.

Evraert, S. and Riahi-Belkaoui, A. (1998). "Usefulness of Value Added Reporting: A Review and Synthesis of the Literature", *Managerial Finance*, Vol. 24, Iss. 11, pp:1-15.

Fadzil F., Ziah H , Hasnah H, and Muhamad J., (2005)."Internal Auditing Practices and Internal Control System", *Managerial Auditing Journal*, Vol. 20 Iss. 8, pp: 844 - 866

Fan, J., Zhang, P., and Yen, D.C. (2013). "Internal Control Framework of a Compliance ERP System", *Information & Management*, Available at: http://dx.doi.org/10.1016/j.im.2013.11.002 Accessed on; May 2017. Vol. 51, No: 2, pp: 187-205.

Feng, J. (2017). "Research On Internal Control Of Accounting Information Systems In ERP Environment", *Advances In Social Science, Education And Humanities Research, 4th International Conference On Education, Management And Computing Technology*, Vol. 101, ICEMCT 2017.

Feng, M., Li, C., and McVay, S. (2009). "Internal Control and Management Guide), *Journal of Accounting and Economics*, Vol. 48, No. 2-3, pp; 190-209.

Foster, B.P., and Shastri, T., (2013). "Material Internal Control Weaknesses and Earnings Management in the Post-SOX Environment", *The Journal of Applied Business Research*, Vol. 29, No. 1, pp: 183-193.

FRC, Financial Reporting Council, (2014). "Guidance on Risk Management, Internal Control and Related Financial and Business Reporting", *Guidance Corporate Governance, The Financial Reporting Council Limited 2014.* September.PP:1-25.

Friedlob, G. T., and Schleifer, L.F., (2003). "Essentials of Financial Analysis", John Wiley & Sons, Inc.

Ge, W., and McVay, S., (2005). "The Disclosure of Material Weaknesses in Internal Control after the Sarbanes-Oxley Act", *Accounting Horizons*, Vol. 19, No. 3, September 2005, pp: 137–158.

Goodwin-Steward, J. and Kent, P. (2006). "The Use of Internal Audit by Australian Companies", *Managerial Auditing Journal*, Vol. 21, No. 1, Pp: 81-101.

Gray, P., Koh, P. & Tong, Y., (2009). "Accruals Quality, Information Risk and Cost of Capital: Evidence from Australia", *Journal of Business Finance & Accounting*, Vol. 36, No.1/2, January/ March, pp: 51-72.

Haller, A., and Van Staden, C., (2014) "The Value Added Statement – An Appropriate Instrument for Integrated Reporting", *Accounting, Auditing & Accountability Journal*, Vol. 27 Issue: 7, pp:1190-1216.

Haller, A., and Stolowy, H., (1995). " Value Added Accounting In Germany And France A Conceptual And Empirical Comparison", *For Presentation at the Annual Congress of The European Accounting Association Birmingham*, United Kingdom, May 10-12.

Haller, A., Van Staden, C.J. and Landis, C. (2018). "Value Added as Part of Sustainability Reporting: reporting on Distributional Fairness or Obfuscation?", *Journal of business Ethics*, Vol. 152, pp: 763-781.

Halonen, P., (2014). "*Risk-Based Evaluation of Internal Controls in Case Company's Sales Process - Case Company X*", Department of Accounting, Aalto University.

Hammersley, J., Myers, L. and Shakespeare, S. (2008). "Market Reactions to the Disclosure of Internal Control Weaknesses And To The Characteristics of Those Weaknesses Under Section 302 Of The Sarbanes-Oxley Act 2002", *Review of Accounting Studies*, Vol. 13, pp: 141-165.

Hossain, A. (2017). "Value Added Statement: A part of Social Responsibility Reporting", *Journal of Finance and Accounting*, Vol. 5, No. 2, pp: 74-75.

Hunton, J. E., (2002)." Bending Information and Communication Technology with Accounting Research", *Accounting Horizons*, Vol. 16, No. 1, pp: 55-67.

IASB (2008). "*Exposure draft of an improved conceptual framework for financial reporting: Chapter 1: The Objective of Financial Reporting and Chapter2: Qualitative Characteristics and Constraints of Decision-useful Financial Reporting Information*", The International Accounting Standards Committee Foundation (IASCF). May, London .

Institute of internal Auditors (2011). *Auditing the Control Environment*. IPPF-Practice Guide, Available at: *www.theiia.org/guidance*, Accessed on July 2018

INTOSAI. (2016). "*Fundamental principles of public sector auditing*", Available at: www.intosai.org/ - Accessed on: June, 2018.

IONESCU, L. (2011). "Fraud, Corruption in the Private Sector and Internal Control Quality", Available at: https://www.researchgate.net/publication/227489670, Accessed on: July 2018.

Irala, L.R. (2005). "The Right Measure of Managerial Performance ", *Indian Journal of Accounting & Finance*, Vol. 119, No. 2, pp: 1-10.

Ittonen, K., (2010). "Investor Reactions to Disclosures of Material Internal Control Weaknesses", *Managerial Auditing Journal*, Vol. 25, No. 3, pp: 259-268 .

Jensen, P. A., Van D. Voordt, T. J.M., Coenen, C., and Sarasoja, A. Liisa., (2014). "Reflecting on Future Research Concerning the Added Value of FM", *Facilities*, Vol. 32 Iss. 13/14, pp: 856-870.

Ji, X. D., Lu, W., and Qu, W., (2017). "Voluntary Disclosure of Internal Control Weakness and Earnings Quality: Evidence from China", The International Journal of Accounting, Vol. 52, pp: 27-44.

Kim, Y., and Park, M. Seok., (2009). " *Market Uncertainty and Disclosure of Internal Control Deficiencies under the Sarbanes-Oxley Act*", Santa Clara University, Scholar Commons, Accounting, Leavey School of Business.

Kinney, W. (2000). "Research Opportunities in Internal Control Quality and Quality Assurance", *Auditing: A Journal of Practice and Theory*, Vol. 19, pp: 83-90.

Kinney, W. and Shepardson, M. (2011). "Do Control Effectiveness Disclosure Require SOX 404(B) Internal Control Audits? A Natural Experiment with Small US Public Companies", *Journal of Accounting Research*, Vol. 49, No. 2, pp: 413-448.

Klamm, B.K. and Watson, M.W. (2009). "SOX 404 Reported Internal Control Weaknesses: A Test of COSO Framework Components and Information Technology", *Journal of Information Systems*, Vol. 23, No. 2, pp: 1-23.

Krishnan, J. (2005). "Audit Committee Quality and Internal Control: An Empirical Analysis", *The Accounting Review*, Vol. 80, No. 2, pp: 649-675.

Lansiluoto, A., Jokipii, A., and Eklund, T.,(2016). "Internal Control Effectiveness: Cluster Analysis Approach", *Managerial Auditing Journal*, Vol. 31, Iss.1, pp: 5-34.

Lashgari, Z., Gawradar, A., and bakhshayesh, E., (2015). "Internal Control Weakness and Accruals Quality in Companies Listed on Tehran Stock Exchange", *11th International Strategic Management Conference 2015, Procedia - Social and Behavioral Sciences*, 207 (2015). pp:454–461.

Lenard, M. Jane., Petruska, A. Karin., Alam, P., and Yu, B., (2016) " Internal Control Weaknesses and Evidence of Real Activities Manipulation', Advances in Accounting, *Incorporating Advances in International Accounting*, Vol.33, pp:47-58.

Li, C., Peters, G.F., Richardson, V.J. and Wastson, M.W. (2012a). "The Consequences of Information Technology Control Weakness on Management Information Systems: The Case of Sarbanes-Oxley Internal Control Reports, *MIS Quarterly*, Vol. 36, No. 1, pp: 179-203.

Li, L., Tian, G., and Qi, B., (2012b)."Auditors' Unqualified Opinions on Internal Controls and Accrual Quality", *Nankai Business Review International*, Vol. 3, Iss. 4, pp: 332 – 353.

Medeiros, O.R. (2005). "Empirical Evidence on the Relationship between EVA and Stock Returns in Barzilian Firms", University Of Barzilia, pp: 1-9.

Minelli, E., Rebora, G. and Turri, M. (2009). "Why Do Controls Fail? Results of an Italian Survey", *Critical Perspectives on Accounting*, Vol. 20, No. 8, pp: 933-943.

Muraleetharan, P. (2011). "Internal Control and Impact of Financial performance of the Organizations: Special reference Public and Private organizations: in Jaffna District, *Faculty of Commerce and Management studies*, ICBI 2011.

Muskanan, M. (2014). "The Effectiveness Of The Internal Controlling System Implementation In Fiscal Decentralization Application", International Conference On Accounting Studies 2014, ICAS 2014, 18-19 August 2014, Kuala, *Procedia - Social and Behavioral Sciences*, Vol. 164, pp: 180 – 193.

Muthusi, D. M. (2017). " *Internal Controls And financial Performance of Commercial Banks In Kenya*", A Thesis submitted to Graduate School In Partial Fulfillment of The

Requirement For The Conferment of Master of Science Degree in Finance of Kenyatta University, June 2017.

Nelson, S. and Shukeri, S., (2011). "Corporate Governance and Audit Report Timeliness: Evidence from Malaysia", *Accounting in Asia - Research in Accounting in Emerging Economies*, Vol. 11, PP: 109–127.

Nogueira, S.P. and Jorge, S.M. (2017). "The perceived usefulness of Financial Information for Decision Making in Portuguese Municipalities: The Importance of Internal Control", Journal of Applied Accounting Research, Vol. 18, No. 1, pp: 116-136.

O'Brien, R. (2007). "A Caution Regarding Rules of Thumb for Variance Inflation Factors", *Quality & Quantity*, Vol. 41, No. 5, October, PP: 673-690.

Olya, H. , Altinay, L. and De Vita, G. (2018). "An Exploratory Study of Value Added Services", *Journal Services Marketing'*, Vol. 32, No. 2, pp: 334-345.

Paape, L. and Spekle, R. (2012). "The adoption and design of enterprise risk management practices: an empirical study", *European Accounting Review*, Vol. 21 No. 3, pp: 533-564.

Palermo, T. (2011). "Managing Organizational Culture for Effective Internal Control. From Practice to Theory", *European Accounting Review*, Vol. 20, No. 4, pp: 771-774.

Palliam, R. (2006). "Further Evidence on Information Content of Economic Value Added", *Review of Accounting and Finance*, Vol. 5, No. 3, pp: 204-215.

PCAOB (2004). "An Audit of Internal Control over Financial Reporting Performed in Conjunction with an Audit of Financial Statements, Washington, D.C., PCAOB Release 2004-001, PCAOB Rulemaking, Docket Matter No.008.

Rae, K., and Subramaniam, N, (2008)."Quality of Internal Control Procedures", *Managerial Auditing Journal*, Vol. 23 No 2 pp: 104 - 124.

Rathi, R. (2017). "Value Added Statement: A New Dimension to Accounting Communication", *International Journal of Applied Research*, Vol. 3, No. 7, pp: 1193-1197.

Reichelt, K. and Wang, D., (2010). "National and Office-Specific Measures of Auditor Industry Expertise and Effects on Audit Quality", *Journal of Accounting Research*, Vol. 48, No. 3, June, PP: 647-686.

Rice, S. and Weber, P. (2012). "How Effective Is Internal Control Reporting Under SOX 404?,Determinants Of The (Non-)Disclosure Of Existing Material Weaknesses", *Journal Of Accounting Research*, Vol. 50 No. 3, pp: 811-844.

Rubino F. and Vitolla, M., (2014)."Internal Control Over Financial Reporting: Opportunities Using The COBIT Framework", *Managerial Auditing Journal*, Vol. 29, Iss. 8, pp: 736 – 771.

Sarbanes-Oxley Act (2002). "Section 404: A Guide for Management by Internal Controls Practitioners", Institute of Internal Auditors. Available at: http://www.iia.org.sa/

Sarens. G. and De Beelde, I. (2006). "Internal Auditors' Perception about Their Role in Risk Management", *Managerial Auditing Journal*, Vol. 21 No. 1, Pp: 63-80.

Sayari, N., Sari, R., And Hammoudeh, S., (2018). " The Impact of Value Added Components of GDP and FDI on Economic Freedom in Europe", *Economic Systemis*, Vol.42, pp: 282-294.

Schneider, A., (2009)."Auditors' Internal Control Opinions: Do They Influence Judgments about Investments?", *Managerial Auditing Journal*, Vol. 24, No. 8, pp: 709 – 723.

Schroeder, J. H., and Shepardson, M. L. (2016). "Do SOX 404 Control Audits and Management Assessments Improve Internal Control System Quality?", *The Accounting Review*, Vol. 91, No. 5, pp. 1513-1541.

Schwartz, M. (2014). "Good Management of Risk, Internal Control, and Everything Else: Getting Back to the Basics", *Management Accounting Quarterly*, Vol.15, No.4, pp:1-11.

Shaoul, J., (1997). "The Power of Accounting: Reflecting on Water Privatization?", *Accounting, Auditing & Accountability Journal*, Vol. 10, Iss. 3, pp:382-405

Sharma, S., and Lenka, U., (2018). "Value-Added Statement as A Trigger To Organizational Unlearning", Development and Learning in Organizations: *An International Journal*. Available at: https://doi.org/10.1108/DLO-02-2018-0021.

Simmons, M.R. (1997). "COSO Based Auditing", *Internal Auditor*, pp: 68-73.

Siniak, N. and Lozanoska, D.K. (2019). "A Review of the Application of the Concept of Economic and Smart Sustainable Value Added (SSVA) In Industries Performance Evaluations", *BRAIN: Broad Research In Artificial Intelligence And Neuroscience*, Vol. 10, Iss. 1, pp: 129-136.

Stainbank, L.J. (2009). "The Value Added Statement: Does It Add Any Value?", *Meditari Accountancy Research*, Vol. 17, Iss.2, pp:137-149.

Stringer, C. and Carey, P. (2002). "Internal Control Re-Design: An Exploratory Study of Australian Organizations", *Accounting, Accountability & Performance*, Vol. 8, No. 2, pp: 61-86.

Sun, Y., (2016). "Internal Control Weakness Disclosure and Firm Investment", *Journal of Accounting, Auditing & Finance*, Vol. 31, No. 2, pp: 277-307.

Turner, L. and Weirich, T. (2006). "A closer look at financial statement restatements", *The CPA Journal*, December, pp: 12-23.

Tseng, C.Y., (2007). "*Internal Control, Enterprise Risk Management, And Firm Performance*", PHD, Faculty of the Graduate School of the University of Maryland, College Park.

Valipour, H., Moradi, J. and Fatheh, M.H. (2012). "The impact of Enterprise Resource Planning (ERP) on the Internal Controls Case Study: Esfahan Steel Company", *European Journal of Social Sciences*, Vol. 28, No. 2, pp: 230-240.

Van der Stede, W.A. (2011). "Management Accounting Research in the Wake of the Crisis: Some Reflections", *European Accounting Review*, Vol. 20, No. 4, pp: 605-623.

Van Staden, C.J., (1998) "The Usefulness of the Value Added Statement in South Africa", *Managerial Finance*, Vol. 24 Iss. 11, pp:44-59.

Vuotto, F., (2004). "Information Competence as a Value Added Product: Applying the Business Model to Academe", *Reference Services Review*, Vol. 32 Iss. 3, pp: 234-248.

Wahdan, M.A. & Ali, H.F. (2007) "Internal Controls Evaluation in Computer Environment: An Application to Egyptian Insurance Sector", *The Proceedings of Partners' Conference 2007*, Maastricht School of Management, Maastricht, The Netherlands.

Wang, F., Xu, L., Zhang, J., and Shu, W.,(2018). "Political Connections, Internal Control and Firm Value: Evidence from China's Anti-Corruption Campaign", *Journal of Business Research*, Vol. 86, pp:53-67.

Wang, J., Gong, L., and Wang, Y., (2011) ' The Empirical Research of the Influence of ERP's Implementation on Enterprise's Internal Control Effect", *Service Systems and Service Management (ICSSSM). 2011 8th International Conference* on July, IEEE, July 2011, Tianjin, China.

Wilson, C., Leckman, J., Cappucino, K., and Pullen, W., (2001) "Towards Customer Delight: Added Value In Public Sector Corporate Real Estate", *Journal of Corporate Real Estate*, Vol. 3 Iss. 3, pp:215-221.

Wood, A., and Brathwaite, N., (2013). "Internal Controls in the Retail Sector: A Case Study of A Leading Supermarket in Barbados", *International Journal of Arts and Commerce*, Vol. 2, No. 11, December.

Youngming, Z., and yini, S., (2017). "The Impact of Coupling Interaction of Internal Control and CSR on Corporate Performance—based on the Perspective of Stakeholder", *Procedia Engineering*, Vol. 174, pp: 449-455.

Yurniwati, and Rizaldi, A., (2015). " Control Environment Analysis at Government Internal Control System: Indonesia Case", *2nd Global Conference on Business and Social Science-2015, GCBSS-2015, 17-18 September 2015, Bali, Indonesia.*

Zhang, Y., Niu, D., and Zheng, H. (2009). Research on the Determinants of the Quality of Internal Control: Evidence from China. In 2009 International Conference on Information Management, *Innovation Management and Industrial Engineering*, Vol. 4, pp: 503-506.